جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبين:

بن نجار هواري زواد عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا		أستاذ	مستغانم
مقررا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مناقشا		أستاذ	مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

تشكرات

أشكر أولا وأخيرا الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأمدني بالصبر لتذلل الصعوبات أمامي وأعانني كل العون على إنجاز هذه المذكرة، ثم أشكر أستاذي الكريم مكاوي امين الذي قبل الإشراف على مذكرتي وساعدني خطوة بخطوة لبلوغ نهاية البحث.

وأشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بالقليل في إنجاز هذه المذكرة ، كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة.

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	2
فهرس المحتويات	3
قائمة الجداول	7
الملخص	9
المقدمة العامة	10
المقدمة	11
الفصل الاول : تطور التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي	18
المبحث الاول : مفاهيم و نظريات التجارة الخارجية	19
المطلب الاول : مفاهيم حول التجارة الخارجية	19
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	23
المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية	24
المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية بين تحرير و التوتير	26
المطلب الاول : مفهوم السياسة التجارية و انواعها	26
المطلب الثاني :اهداف السياسة التجارية	27
المبحث الرابع : انواع السياسات التجارية الخارجية	28
المطلب الاول : العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية	29
المبحث الخامس : اتجاهات السياسة التجارية و حجبها	30
المطلب الاول : سياسة الحماية التجارية و اصنافها	31
المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية و انصارها	34

المطلب الثالث : ايجابيات و سلبيات كل من السياسة الحمائية و سياسة التحرير	36
المبحث السادس : المفاهيم و العوامل المحددة لنمو الاقتصادي	37
المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي	37
المطلب الثاني : التنمية الاقصادية و علاقتها بالنمو الاقتصادي	38
المبحث السابع : محددات ومقاييس النمو الاقتصادي	44
المطلب الاول : محددات النمو الاقتصادي	44
المطلب الثاني : مقاييس و معيير النمو الاقتصادي	45
المطلب الثالث : انواع النمو الاقتصادي	48
المبحث الثامن : تكاليف النمو الاقتصادي و اهم العوائق التي تعترضها	49
المطلب الاول : تكاليف النمو الاقتصادي	49
المطلب الثاني : العوائق التي تعترض النمو الاقتصادي	50
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني : اثر التجارة الخرجية على النمو الاقتصادي في الجرائم	54
المبحث الاول : النظريات المفسرة للعلاقات بين تقرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	55
المطلب الاول : موقف النظرية الكلاسلكية و النيوكلاسلكية اتجاه التحرير الجاري و علاقة بالنمو الاقتصادي	55
المطلب الثاني : المقاربات النظرية الحديثة التي فسرت اثر التحرير التجاري عن النمو الاقتصادي	57
المطلب الثالث : النظريات التي فسرت العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الدول النامية	59
المبحث الثاني : اهمية التجارة الخارجية في الدول النامية كاداة لتحقيق التنمية الاقتصادية	62
المطلب الاول : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي	62

المطلب الثاني : الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدول النامية	64
المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 1962-2015	64
المطلب الاول : التجارة الخارجية الجزائرية من خلال مخططات التنموية	65
المطلب الثاني : تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	77
المطلب الثالث : التجارة الخارجية الجزائرية و مساعي الاندماج في الاقتصاد العلمي	84
المطلب الرابع : تبعية النمو الاقتصادي في الجزائر للقطاعات الاقتصادية	90
المطلب الخامس : التحرير التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر	93
خلاصة الفصل	99
الخاتمة	100
المراجع	102

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
-1	اهداف السياسات التجارية	28
-2	ايجابيات و سلبيات كل من السياسة الحمائية و سياسة التحرير	36
-3	نقاط اختلاف بين النمو التنمية الاقتصادية	43
-4	تطور التجارة الخارجية ما بين (1963- 1966)	67
-5	الرسوم الجمركية	68
-6	المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا	69
-7	استثمارات قطاع الصناعة	70
-8	تطور الميزان التجاري ما بين (1967-1969) تطور الميزان التجاري ما بين (1970-1979) تطور الميزان التجاري ما بين (1980-1989) تطور الميزان التجاري ما بين (1989-1999) تطور الميزان التجاري ما بين (1969-2000)	71 73 76 80 82

89	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المالية للاقتصاد الجزائري (2008-2005)	9-
91 92	القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الخام (2014-2005) القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الخام (2017-2015)	10-
94	مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج الخام (2016-1980)	11-

الملخص:

حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. و لقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية ، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي ومنهج دراسة حالة بالتطبيق على ميناء مستغانم، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة إلى أن للتجارة الخارجية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية- النمو الاقتصادي - السياسات التجارية –التنمية الاقتصادية- الصادرات والواردات- الجزائر.

Abstract :

After the liberalization of foreign trade, Algeria tried to maximize the benefits of this openness. This was demonstrated through many of the trade reforms carried out by Algeria, to provide an appropriate atmosphere in the field of foreign trade, and this study aims to try to know the impact of foreign trade on economic growth in Algeria, and for that the descriptive analytical method and a case study approach were used. On the port of Mostaganem, the results obtained through the study showed that foreign trade is working to achieve economic growth in Algeria.

Keywords:

foreign trade - economic growth - trade policies - economic development - exports and imports - Algeria.

المقدمة العامة

المقدمة:

حضي مفهوم التجارة الدولية وأسباب قيامها بكثير من الاهتمام لدى مختلف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عبر الزمن، والذين أسالوا الكثير من الحبر في إطار تحديدهم لأهم دوافع قيام التبادل التجاري الدولي، إذ ظهرت في هذا الصدد الكثير من النظريات التي اختصت بذلك، كل حسب فرضياتها، وقدرتها في التفسير بدءا من النظريات التقليدية إلى النظريات الحديثة، هذا وتشير أغلب النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين طبيعة السياسة المنظمة للمبادلات التجارية للدول وقوة نشاطها الاقتصادي إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسة تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، على اعتبار أن إتباع هذه السياسة هو يضمن للدول تأمين تنويع أنشطتها الاقتصادية إذ يمكنها من خلق قيمة مضافة جديدة في شتى قطاعاتها، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية والتي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بين الدول، مما يعني تحسين ظروف ومستوى الإنتاج خاصة في ظل انتقال المعرفة والتكنولوجيا والتي عادة ما تكون مملوكة من طرف المؤسسات العابرة للقارات.

إن التطور السريع والتقدم الكبير في وسائل الإنتاج نتيجة الثورة الصناعية ساهم في تعزيز أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وقد ازدهر هذا التوجه خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي أين أصبح دعاة العولمة وتحرير التجارة يسعون سعيا حثيثا لتبرير أفكارهم المبنية على أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث أن التخلص من فرض القيود الكمية والسعرية على تدفق السلع من وإلى العالم الخارجي هو الأسلوب الذي يساهم في توسيع الأسواق ونمو الإنتاجية، ومن هذا المنطلق أسست الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي لاتفاقية متعددة الأطراف تم بتنمية التجارة بين الدول وتحرص على تطبيق النهج الليبرالي في المبادلات التجارية على أدق وجه، هذه الاتفاقية والتي تطورت فيما بعد لتصبح منظمة دولية ذات مهام واسعة لها آثار جد مهمة على الاقتصاد العالمي من خلال قيامها بنسج العلاقات والمصالح التجارية بين الدول، فمع ميلاد

هذه المنظمة اكتمل هيكل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي سمح للأسواق والشركات بتوزيع عوامل الإنتاج، لتحقيق أكبر قدر من المزايا دون التشوهات التي تحدث جراء تدخل الدولة.

إن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة جاء بعد مفاوضات عديدة بين القوى الاقتصادية المهيمنة في العالم، الأمر الذي وضح حدة المنافسة والتناقضات القائمة بين الدول الصناعية العظمى، فمع منتصف التسعينات من القرن الماضي تأسست هذه المنظمة كثمرة لظروف ناتجة عن عولمة الاقتصاد، حيث تميزت هذه الفترة بارتباط مصالح الدول النامية بالدول المتقدمة، و بروز الشركات الكبرى العابرة للقارات، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، كما أن الدول المتقدمة كانت تسعى من خلال هذه المنظمة دعم تنافسية قطاعاتها الإنتاجية من خلال توسيع أسواق منتجاتها، فقد استغلت هذا الجهاز لتمرير سياساتها التجارية والتموقع في الأسواق الدولية دون وجود حاجز يمنع ذلك، في المقابل كانت الدول النامية تسعى لحماية اقتصادها من المنافسة غير المتكافئة الأجنبية، ومحاولة فرض حواجز جمركية أمام السلع المصدرة من طرف الدول المتقدمة لإعطاء

فرصة لصناعاتها الفتية من أجل أن تنمو، إلاّ أن الظروف التي يشهدها النظام التجاري العالمي الحديث تجعل هذه الدول النامية مجبرة لأن تندمج في هذا النظام وإلاّ ستبقى منعزلة وليس لها فرصة للاندماج في

الاقتصاد العالمي ولا فسحة للحصول على مساعدات تقنية ومالية في حالة الأزمات.
تندرج عملية تحرير التجارة الدولية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذا الانضمام الذي من شأنه أن يفسح المجال أمام الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي ومحاولة الاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا التكامل، إذ أن أغلب النقاشات والمقاربات النظرية التي تعرضت إلى استعراض أهمية تحرير التجارة الخارجية والاندماج في المنظومة العالمية التجارية أكدت بأن هذه السياسة تسمح بتحسين معدلات النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة التي تعتبر الهدف الأسمى لكل السياسات الاقتصادية في الدول على اختلافها.
ولعل ما يبرر ذلك اقتران تحرير التجارة الخارجية خلال العقدين السابقين مع تحقيق معدلات نمو سريعة في العديد من الاقتصاديات خاصة لدى بعض الدول النامية، ولعل تجربة الدول الآسيوية في تحرير تجارتها الخارجية وتحقيقها لمعدلات نمو ايجابية ومرتفعة هي ما توضح أهمية هذه السياسة، إذ جعلت أغلب الدول النامية تحاول الاقتفاء بمسارها التنموي وسياستها في التجارة، علما بأن اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا كانت تعتمد على إستراتيجية الاقتصاد المبني على التصدير، ولذلك كان تحرير التجارة بالنسبة لها هو الخيار الأمثل للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة وأن منتجاتها كانت ذات جودة وأسعار تنافسية، بحكم أن هذه الاقتصاديات كانت تعتمد على رأس المال التكنولوجي في تحسين مردودية عوامل إنتاجها، فلولا انضمام هذه الدول للمنظمة العالمية للتجارة ولولا التزامها بقواعد الليبرالية كاملة لما استطاعت أن توسع نطاق إنتاجها الموجه للأسواق الدولية ولتستفيد من الوفورات الإيجابية الناتجة عن ذلك، خاصة وأن أغلب الاقتصاديات المتقدمة كانت تحاول حماية أسواقها من المنتجات القادمة من الدول الناشئة بحكم قوة تنافسيتها، فالتوجه نحو نشاط التصدير من خلال التحرير قد تأكد أنه الخيار الأنسب لتنويع الاقتصاد ولتوسيع الأسواق، لكن بالمقابل لا يمكن أن نتجاهل الارهاصات الناتجة عن سياسة تحرير التجارة الخارجية، إذ أنها تفقد الكثير من الدول قدرتها في السيطرة على صناعتها الناشئة غير القادرة على المنافسة، فليس من المنطق تحرير التجارة وفتح الحدود بين الأسواق قبل تطوير الهياكل الاقتصادية وتنويع القطاعات الإنتاجية ودعم تنافسيتها.
يشهد الاقتصاد العالمي فيالوقت الحالي عدة تحولات مست جل الجوانب المتعلقة بمناحي الحياة بمختلف أنواعها الاقتصادية و الاجتماعية و أخرى، فبانتهاء مؤتمر بريتون وودز و خروجه بتشكيل مؤسستي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي في 1947تغيرت الموازين في الاقتصاد العالمي، ثم تبعه بعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة ،1995و التي كانت نتيجة جولات عديدة من الاتفاقيات العامة للتعريفة و التجارة، و بهذه المنظمة بدأت تتضح معالم النظام العالمي التجاري الجديد، و بهذا الحدث البارز في منظومة الاقتصاد العالمي أحدثت عديد التغيرات على مستوى القطاعات الاقتصادية و خاصة المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، و في نفس المجال قامت منظمة التجارة العالمية برسم خطط و برامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار و حركة العوامل الإنتاجية كرأس المال و العمالة و حركة السلع و البضائع ، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الاهتمام به حديثاً، و المنظمة العالمية بهذا كله تسعى إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف، لما لدعاوى التحرير من فائدة على الاقتصاديات الوطنية و الدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
و على هذا الأساس تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على

وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي. و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة. و في هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. و لقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح و العديد من . التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.

1- اشكالية الدراسة:

سارعت الكثير من الدول النامية إلى انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية من خلال تمسكها بمبادئ العولمة والرأسمالية خاصة بعدما اقتنعت بأن هذا الخيار هو معطى واقعي لابد من أن تأخذ به في إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي، لتقدم بذلك هذه الدول ملف انضمامها للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "**الجات** "في السابق، والمنظمة العالمية للتجارة حاليا، فمنها من نجحت في الانضمام ومنها من مازالت تتفاوض من أجل ذلك، ولعل الجزائر من الدول التي لم تستطع البقاء بمنأى عن ما يحدث في الاقتصاد العالمي، فقد قدمت ملف انضمامها إلى هذه المنظمة بعد مسار تنموي دام أكثر من خمسة وعشرين سنة منذ استقلالها، هذه الفترة التي تبنت فيها الجزائر النهج الاشتراكي كخيار سياسي اقتصادي لإرساء التنمية المنسجمة والمتكاملة، إلاّ أن ما توصلت إليه لم يكن مرضيا من شتى الجوانب، فقد بقي اقتصادها هشا خاضعا وتابعا تبعية مفرطة لقطاع المحروقات، إذ بمجرد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية مع مطلع الثمانينات تعثرت الإيرادات المالية المتأتية من العملة الصعبة وهو الذي جعل
الموازين العامة للاقتصاد تنقلب في غير صالح الجزائر، وما زاد الأمر سوء هو فشل برامجها الاستثمارية التي كانت تعول على كل من قطاع الزراعة والصناعة، فبالرغم من المخصصات المالية التي وجهت إلى تنمية هذين القطاعين حتى يصبحا قادرين على خلق الثروة إلاّ أنهما بقيا غير قادرين على دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري آنذاك يسجل أزمة مالية كادحة كادت أن تعصف بكيانه كليا تحديدا سنة 1986، إذ تطورت هذه الأزمة فيما بعد لتأخذ كل مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي اللون الأحمر، بل وأكثر من ذلك فقد أصبحت تهدد أمن واستقرار الجزائر وهو ما دفع بالحكومة في تلك الفترة لأن تلجأ إلى إيجاد مخرجا لهذه الأزمة بأي طريقة كانت، فلم تجد أمامها إلاّ اللجوء للمؤسسات الدولية من أجل طلب المساعدة التقنية والمالية بسبب هذه الإرهاصات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

باشرت الحكومة الجزائرية جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تندرج ضمن برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في إطار الرأسمالية السائدة من أجل استعادة الظروف اللازمة للنمو على المدى الطويل، إذ التزمت الجزائر بضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق التوجه نحو الانفتاح التجاري، وإتباع بعض السياسات لتغيير هيكل الاقتصاد، وما يتبعه من استقرار اقتصادي على المستوى الكلي، إذ التزمت بتحرير التجارة الخارجية وتخليها عن احتكار هذا القطاع لتفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص لمباشرة عمليات التجارة الخارجية، فضلا عن خوصصة مؤسساتها العمومية، وتحريرها لأسعار

منتجاتها، حيث تمكنها هذه الإجراءات من زيادة فعالية الأداء التجاري والذي يكفل تحسين نشاطها الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سنحاول أن نوجه هذه الدراسة نحو اتجاهين، أولهما إبراز مكانة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، والاتجاه الثاني سنحاول من خلاله **تحليل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**،

وعليه يمكن أن ندرج إشكالية دراستنا من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي :**ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة؟**

وفي إطار لإجابة على إشكالية دراستنا ارتأينا إرفاق هذا التساؤل الرئيسي بمجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1- ما هي مختلف نظريات وسياسات التجارة الخارجية، وما مكانة تحرير هذه الأخيرة في الفكر الاقتصادي؟

2- فيما تكمن أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟

3- ما هي أهم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية للوصول إلى التحرير، وما هي إيجابياتها وسلبياتها على الاقتصاد الوطني؟

-هل تبنت الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية كخيار أم أنها كانت حتمية فرضتها ظروف خارجية؟

-ما أثر صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر؟

. ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

-ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟

-كيف يتم تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟

-و هل من علاقة بين الزيادة في الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية دراستنا وللإجابة على الأسئلة الفرعية ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

-1ساهم التخصص الدولي في الإنتاج واختلاف المزايا النسبية بين الدول في قيام التبادلات التجارية الدولية، حيث اختلفت النقاشات والمواقف اتجاه تحرير التجارة الخارجية أو تقييدها كل حسب حججه وبراهينه.

-تشيد الكثير من النظريات المفسرة للعلاقة بين سياسة تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بأهمية هذه السياسة بالنسبة لكفاءة النشاط الاقتصادي، إذ يمكن اعتبارها محرك للنمو الاقتصادي.

-اعتمدت الجزائر سياسات مختلفة لتنظيم علاقاتها التجارية مع أطراف التبادل التجاري الدولي اختلفت طوال مسارها التنموي بين التقييد والتحرير.

-تبنت الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية كخيار استراتيجي يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

-قد تكون هناك علاقة ذات دلالة إحصائية على المدى البعيد بين مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3-أهمية الدراسة:

-إن من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، التأثير الذي تمارسه التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، إذ يرى معظم الباحثين الاقتصاديين أن التوسع في مجال تحرير المبادلات التجارية يعتبر اليوم مصدرا أساسيا للتقارب الاقتصادي وعنصرا مهما يساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الدول خاصة في ميزان مدفوعاتها، والجزائر طبعا هي من الدول التي اهتمت بهذه السياسة وبذلت مجهوداتها من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لا يمكن لها أن تتفادى التعرض لهذا التغير العالمي، كما لا يجب عليها الاستسلام أمامه، خاصة بعدما أن وقف الاقتصاد الجزائري على حالة من الفشل الذريع خلال فترة الاقتصاد الموجه مركزيا، كل هذه الظروف جعلت الحكومة الجزائرية تمضي قدما للالتزام بقواعد الرأسمالية والعولمة كمخرج لها من الأزمة الكادحة التي كادت أن تعصف بها، حيث وضعت الجزائر صوب أعينها القدرة على الاستفادة من المزايا التي تمنحها سياسة اقتصاد السوق، خاصة ما تعلق بقدرتها على تنويع قطاعاتها المنتجة وترقية صادراتها خارج المحروقات، ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة تحليلية وقياسية تكمل الدراسات

السابقة عن العلاقة والأثر الذي تمارسه سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تفتح هذه الدراسة آفاق لدراسات أخرى جديدة مكملة أو معارضة لها.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

-التذكير بنظريات التجارة الدولية، والنمو الاقتصادي، والعلاقة بينهما، وتحليل وجهات نظر الباحثين كل حسب أفكاره.

-تحليل وقياس أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بدءا من مرحلة التخطيط إلى

الإصلاحات وصولا إلى برامج الإنعاش الاقتصادي.

-تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائري خاصة في ظل انتهاج سياسة التحرير التجاري.

-تقييم أداء قطاع التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الوقوف على مختلف السياسات التي عرفها القطاع خاصة

خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.

-تقييم مجهودات الجزائر في إطار سعيها الحثيث للتحرر من تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات.

-محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية.

-بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني و نصيب الفرد منه.

5- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى دوافع مختلفة، فبالإضافة إلى الدوافع الشخصية والمتمثلة في رغبتنا لدراسة المواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية، هناك دوافع موضوعية ترتبط بالمخاوف التي تشكلها أبعاد العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية لاسيما تعلق الأمر بالإرهاصات التي قد تنجر عن التزام

الجزائر بقواعد الرأسمالية كاملة والمضي نحو تحرير تجارتها الخارجية، وبناءا على ذلك حاولنا حصر موضوع دراستنا في تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر تحديدا من خلال التعرف على أثر صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي.

-الرغبة في التعمق في مواضيع التجارة الخارجية.

-معرفة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الموضوع محل الدراسة .

6- **حدود الدراسة:**

على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري عرف عدة مراحل تنموية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم والتي انحصرت ضمن ثلاث مستويات مختلفة بدءا من مرحلة التنمية المركزية والاقتصاد المخطط وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتخلي عن النهج الاشتراكي والتمسك بالنظام الرأسمالي كخيار سياسي اقتصادي لإرساء الاستقرار الاقتصادي ثم التحرك نحو إنعاش مستوى النشاط الاقتصادي ضمن المرحلة التنموية الثالثة والمتمثلة في تمويل النمو خارج الميزانية، كل هذه المراحل التنموية عرف خلالها قطاع التجارة الخارجية سياسات ومواقف استخدمت لضبط وتنظيم علاقات الجزائر بالدول الخارجية من الناحية التجارية اختلفت باختلاف المقتضيات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، حيث كانت البداية من خلال إتباع سياسة رقابية ثم المرور إلى سياسة الاحتكار طوال فترة الاقتصاد الموجه، إلى أن تبنت الحكومة الإصلاحات لترافقها سياسة تحرير التجارة الخارجية، ولذلك ارتأينا أن

تكون الدراسة شاملة لمرحلة التقييد كما التحرير.

7-**منهج الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، وفي إطار سعينا لبلوغ أهداف

الدراسة كان علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب يمكننا من إعطاء تحليل دقيق لكل الظواهر الاقتصادية التي تعرضنا إليها بدءا من نظريات التجارة الخارجية وصولا إلى النظريات التي استعرضت العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استعمال منهج دراسة حالة .

- **خطة الدراسة:**

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، وللإحاطة بكل جوانب إشكالية بحثنا ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول بعد المقدمة العامة كما يلي:

-**الفصل الأول** :حاولنا من خلاله عرض الإطار النظري للتجارة الخارجية وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية بين تقديم المفاهيم واهميتها ومجالاتها وأشباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، ثم تطرقنا إلى أهمية وآثار سياسة تحرير التجارة الخارجية

الفصل الثاني :تطرقنا من خلاله لعرض أهم مفاهيم لنمو الاقتصادي ومحدداته ومقاييسه وأنواعه، حيث قسمنا هذا الفصل كذلك إلى ثلاث مباحث رئيسية، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى عرض مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، كما تطرقنا من خلال المبحث الثاني إلى عرض تكاليف الاقتصادي وأهم العوائق.

بينما خصصنا **الفصل الثالث** لعرض أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتي لها علاقة مباشرة مع موضوع بحثنا.

-صعوبات الدراسة:

كأي دراسة أكاديمية، لم يخلو هذا البحث من بعض الصعوبات التي تعيق السير العادي للدراسة، و تعد أهم صعوبة واجهتها في هذه الدراسة هو عدم الدقة في الإحصائيات و التضارب الكبير في أرقام البعض منها أحيانا،.من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث قلة المراجع في مكتباتنا التي تتناول بالبحث في هذه الموضوعات، و إن توفرت الكتب التي تتناول بالتحليل موضوعات التجارة الدولية إلا أنها تخلو من الجانب التقني الذي يتناول دراسة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات، و أما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي فنجد شح المكتبة و ندرة المراجع فيها، كما لا ننسى الصعوبة التي تلقيناها في جمع البيانات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث، و ذلك نظراً لتضاربها و شساعة الفارق فيها بين الجهات الرسمية المقدمة لها.

الفصل الاول

الفصل الاول : تطور التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

انطلاقا من واقع أن التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية المعتمد عليها في التطور الاقتصادي للدول، كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن و التاسع عشر حول التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة إنما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير و الحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات.

[1]

أصبحت التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، وبل أكثر من ذلك لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، خاصة وأنها تمثل الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فبالرغم من اختلاف النظم لسياسية والقانونية بين الدول، إلاّ أن عملية التبادل التجاري بينها سمحت لأن تستفيد الدول من بعضها البعض بحكم أنها لا تستطيع إنتاج كل السلع أو أنها تستطيع ذلك لكن دون كفاءة، فاقتضى الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة أي بتكلفة أقل، وتبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة أي تكلفتها مرتفعة، فأصبحت التجارة الدولية تقوم على مبدأ التخصص في الإنتاج وتقسيم الدولي للعمل.

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية.

يرجع ظهور التجارة الخارجية إلى عهد بعيد من الزمن، لكن مصطلح التجارة الخارجية تم استخدامه لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لتصريف منتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في البلدان الأجنبية أو المستعمرات، هذا ويشير العديد من المفكرين الاقتصاديين[2] إلى وجود فرق جوهري بين التعامل التجاري الخارجي والتعامل التجاري داخل الاقتصاد القومي الواحد، بالرغم من التشابهات المشتركة بينهما في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها الدول في زيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاه العام وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] جت، سليمان.(2005). التطورات الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على النظريات الاقتصادية. الأردن.

[2] جون إدلمان، سيبرو.(1987). سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم. الأردن،مركز الكتب الأردني.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

كانت كلمة تجارة تعني في الإنجليزية المبكرة" **الطريق** "أو" **المسار المطروق** "وهو المعنى الذي يتضمن وظيفة اجتماعية روتينية فمن خلاله يتجسد الطريق الذي كانت تخوضه الدول الصناعية في تصريف فوائض الإنتاج لديها إلى الدول الأجنبية، وبما أن التجارة الخارجية تشكل مسألة مركزية في العلاقات الاقتصادية بين الدول، يمكن تعريفها بأنها: "تلك المبادلات التجارية الدولية التي تتجسد في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين منظمات اقتصادية تستقر بدول مختلفة.

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية أيضا بأنها : "تلك عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، دف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل

ومن جهة أخرى يختلف الرأي في القصد باصطلاح" **التجارة الخارجية** "و"**التجارة الدولية** "فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، وهناك من يحدد الفرق بينهما من حيث المضمون والصورة التي يتألف منها المصطلح، فيطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" والتي تغطي كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أما التجارة الخارجية بالمعنى الواسع فيطلق عليها مصطلح "التجارة الدولية" والتي تشمل ما يلي :

الصادرات والواردات المنظورة "السلعية"؛ الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية"؛ الهجرة الدولية، أي انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة؛ الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة. التوافق البيئي، وهو أحد إنجازات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول جانفي 2002وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدها رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت مكان مصطلح "التجارة الدولية."

بناءا على المفاهيم السالف ذكرها يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للتجارة الخارجية؛ إذ يمكن القول أنها إحدى فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة المعاملات التجارية الدولية، سواء تعلق ذلك بانتقال السلع الخدمات أو ما تعلق بحركية رؤوس أموال بين وحدات سياسية جغرافية مختلفة تهدف الى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات المتزايدة لهم، وهناك من يضيق التجارة الخارجية وهناك من يوسعها، لتشمل العديد من عمليات التبادل الدولي.

[3]

الفرع الثاني: الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

تعددت أوجه التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، حيث يرى أغلب المفكرين الاقتصاديين أن كلاهما ناتج عن قيام التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل إلاّ أن لكل منهما فضاء ونطاق محدد ، هذا وتتعرض أغلب البحوث التي تتناول موضوع التجارة الخارجية إلى توضيح أهم الفوارق بينها وبين التجارة

[3] بوزيدي،عبد ايد .(2000). تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن.الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.

الداخلية، استنادا على جملة من النقاط التي تمثل أصل الاختلاف بين النوعين والتي يمكن ذكر أهمها

-**اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا** :المشاكل المتعلقة باستخدام النقود والتعامل مع البنوك ، تلك المتعلقة بمستوى الأجور والأسعار لها علاج في الناتج الدولي يختلف عنه في الناتج المحلي، فالأفراد مثلا لن يجدون إشكال في شراء المنتجات محليا، أي داخل تراب الدولة الواحدة، بينما سيجدون صعوبات كبيرة في شرائها من الأسواق الخارجية.

-**تمايز واختلاف النظم النقدية** :إن الذين يقيمون في دولة واحدة يمكنهم استعمال عملة واحدة في معاملاتها التجارية، حيث لا توجد أي قيود تعيق انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة، في حين هناك قيود ورقابة صارمة على انتقال النقود بين الدول، لأن الأمر مختلف تماما فلكل دولة نظامها النقدي .

-**انفصال الأسواق** :إن الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي، فاختلاف الأذواق، اللغة، العادات والتقاليد، لها دور في هذا الخصوص، فبالرغم من التقدم العلمي الحاصل في مجال الاتصال والمواصلات، إلاّ أن هناك ما يدل على اختلاف أذواق الدول عامل يفصل بين الأسواق.

-**إمكانية انتقال عوامل الإنتاج** :حيث تجد عوامل الإنتاج سهولة وحرية في الانتقال داخل الدولة، بينما على المستوى الدولي، فهناك حواجز تحد من حريتها بين الدول، وهذه الحواجز قد تكون قانونية مثل القيود المفروضة على انتقال العمالة ورأس المال، أو اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدول الأجنبية، إضافة إلى وجود حواجز أخرى قد تكون ثقافية أو دينية.

-**اختلاف السياسات الوطنية** :تختلف النظم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الضرائب والتشريعات وغيرها من دولة لأخرى ،7ويترتب عن ذلك أن كل دولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن نظامها الداخلي، كفرض الرسوم الجمركية، نظام الحصص، الرقابة على النقد الأجنبي، وغيرها من الترتيبات التي تنظم التجارة الخارجية فقط دون التجارة الداخلية

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، فقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وعليه تلجأ الدول لعملية الاستيراد حتى تضمن تغطية النقص الموجود في الطلب على المنتجات التي لا تستطيع إنتاجها محليا أو أن إنتاجها يكون بتكاليف عالية جدا من التي تستوردها، كما أنها لا تستطيع التصرف في فائض الإنتاج الذي لديها إلاّ عن طريق[4] عملية التصدير.

كما يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا مهما في الخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات،

[4]- عجمية،محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية .(2002). التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية.جامعة الإسكندرية.

الأمر الذي ينتج عنه زيادة الحصول على رأس المال الأجنبي والذي بدوره يعمل على خلق الاستثمارات الجديدة، وبالتالي ارتفاع الطلب على العمالة وتكوين رأس المال البشري والنهوض بالتنمية في شتى القطاعات .
هذا وقد تتجلى أهمية التجارة الخارجية أيضا في أنها:
-تساعد على تحقيق التوازن المحلي والعالمي، من خلال ضمان الأسعار التوازنية لعناصر الإنتاج وزيادة الدخول الحقيقية للدول المتاجرة،كما تسمح بفتح المجال للدول المتاجرة للاستخدام الأمثل للحد الأدنى من الموارد المتاحة والممكنة.
-التجارة الخارجية هي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي، فإنها تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من حركية التدفقات السلعية للأسواق العالمية وهو ما يساهم في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي.
-نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة، وتعزيز التنمية الشاملة؛
-تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
-تلعب دورا هاما في تصدير الفائض الإنتاجي عن حاجة السوق المحلية وبالتالي تساهم في معالجة الركود الاقتصادي الذي كثيرا ما يعصف باقتصاديات بعض الدول خاصة المتقدمة، وتساهم في تصحيح ميزان المدفوعات للدول من خلال الموازنة بين الواردات والصادرات، وتسمح بتشجيع انتقال رؤوس الأموال والأشخاص عبر ما تنظمه الاتفاقيات التجارية، وهو الذي يحقق قدرا من إمكانية تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية .

الفرع الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

أولا - أسباب قيام التجارة الخارجية.

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين يرجع السبب الرئيسي لقيامها إلى جذور المشكلة الاقتصادية، والتي تتمثل في ندرة الموارد نسبيا مع تنامي الحاجات، فتوفر موارد معينة في بعض الدول وعدم توفرها في البعض الآخر، يجعل التخصص في الإنتاج أمرا معقولا ومربحا، وعليه يمكن إجمال أسباب ا يامق لتجارة الخارجية في العوامل التالية:

1-عدم نجاعة نظام الكفاية الذاتية بالنسبة للدول، حيث لا يمكن لأي بلد أن يبقى معزول عن العالم الخارجي.

2-التخصص الدولي في الإنتاج :حيث أصبح التبادل الدولي يقوم أساسا على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فقد تتخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول[5]، فكما يتخصص الأفراد كل منهم في حرفة معينة، كذلك البلدان تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة .

3-التفاوت في تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية :إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول

- [5]قادري، محمد الطاهر.(2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

دافعا قويا لقيام التجارة بينها، وبالذات في الدول ذات اقتصاديات الحجم، الذي يؤدي إلى القدرة في تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من سلعة معينة، مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج .

4-تكاليف النقل(اللّوجيستيك): تلعب تكاليف النقل دورا هاما في التجارة الخارجية، فقد تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها مضافا إليه تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها في السوق الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا ما كان سعرها الدولي مضافا إليه تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي، وعلى هذا الأساس فإن ميزة وتكاليف النقل تحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل هذه السلع في الأسواق الدولية .

5-توافر التكنولوجيا :إن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا في تقسيم العمل على المستوى الدولي، فالدول المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية على عكس الدول النامية التي لا تملك هذه الميزة

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على المبادلات التجارية الدولية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل :نجد

1-انتقال اليد العاملة :

-تفاوت الأجور من دولة لأخرى والذي يرجع أساسا لتفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول؛

-الندرة النسبية للعمالة بين الدول؛

-اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛

2-انتقال رأس المال:

-**سعر الفائدة الحقيقي** قد يؤثر على انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى بحيث أن الدول التي ترفع من سعر الفائدة قد تستقطب رؤوس أموال كثيرة.

-**سعر الخصم** هو كذلك من العوامل التي تأثر في انتقالات رؤوس الأموال بحيث أن الدول التي تعتمد منظومتها المصرفية على أسعار خصم منخفضة ستساهم في جلب رؤوس الأموال الأجنبية بكل سهولة لأنه عامل مشجع للاستثمار[6].

-**سعر الصرف** هو الآخر يعتبر كأداة كمية تعتمد عليها بعض الدول في التأثير على حركية انتقال رؤوس الأموال، حيث أن تخفيض قيمة ال ةعمل يساهم في رفع تنافسية السلع المحلية وهو حافز لجلب الاستثمارات محليا رغبة منهم التموقع في الخارج بكفاءة وفعالية.

3-التكنولوجيات :تعتبر التكنولوجيا والمعرفة من أهم العوامل التي تؤثر في التبادلات التجارية الدولية بحيث

---

[6]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد,(1999).النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية.مصر:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

أن الدول التي تكتسب هذه الخبرات التكنولوجية تمكنها من اختراع وابتكار الآلات الالكترونية والتي تساهم في زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف والوقت والجودة.

4-النظم الاقتصادية :حيث أن للنظم والسياسات التي تتبعها الدول المختلفة آثار بعيدة المدى على إنتاجها وتجارتها وتقدمها التجاري، وتؤثر النظم الاقتصادية على التجارة الدولية تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا، ولعل أهم العوامل التي تؤثر في التجارة الدولية تأثيرا مباشرا هي سن القوانين، وفرض الرسوم الجمركية العالية لحماية إنتاجها المحلي من منافسة الدول الأخرى فتغلق أبوابها أمام تدفق التجارة الدولية.

المبحث الثاني:نظريات التجارة الخارجية:

كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن والتاسع عشر حول التجارة الخارجية، تعتبر هذه الأخيرة الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير والحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى عمليات الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

والحقيقة أن لهذه النظرة جذورها التاريخية في الفكر الاقتصادي أين يبرز رواد المدارس الاقتصادية المنادين والداعين إلى الحرية التجارية، من ذلك كله سنحاول في هذا العنصر عرض النظريات الداعمة لهذا الاتجاه عبر المراحلالتاريخية وفقاً للتطورات في الاقتصاد العالمي والأصوات المنادية بالحرية التجارية كدافع للنهوض باقتصاديات الشعوب والبلدان، وحيث نجد من أبرز هذه النظريات:

1.النظريات التقليدية(الكلاسيكية) في التجارة الدولية :من أبرز روادها آدم سميث " نظرية التكاليف المطلقة و تقسيم العمل "، دافيد ريكاردوا " نظرية الميزة النسبية "، جون ستيوارت ميل " نظرية القيم الدولية للعمل "، وحيث يرجع معظم الاقتصاديين إلى أن بدايات الظهور لهذه النظرية كان في نهايات القرن الثامن وبدايات القرن العشرين، مع ظهور أفكار آدم سميث في كتابه" ثروة الأمم إذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحاً أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل المؤدي إلى توسيع حجم السوق، ورفع آدم سميث للحرية التجارية يستهدف معنيين، المعنى الأول وهو حرية التجارة بين الدول، المعنى الثاني وهو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها، وذهب إلى القول بأن نقطة البداية لعملية التنمية تتمثل في تقسيم العمل (Division of Labor،)لذلك فإن كلا طرفي التبادل سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة بينها عن طريق[7] التجارة .

لكن بالرغم من هذا التحليل إلا أن قصوره عجّل من مجيء دافيد ريكاردوا أين تمكن من الاجابة على السؤال في نظريته التي بيّن فيها أن قيام التبادل التجاري[8] يتم على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية وليس

---

[7]- كلاوس روزو.(1990). الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، ترجمة عدنان عباس علي جامعة قار يونس، بنغازي.

[8]جامع، أحمد .(1977). العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

التكاليف المطلقة، وأن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في مجال المبادلات التجارية الدولية، وذهب ريكاردوا أيضاً إلى أن التجارة الحرة تساعد على التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى زيادة الربح حال استيراد منتجات بأسعار منخفضة، بالرغم من أن ذلك في البداية يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال و أجورهم .

اعتباراً للإسهام الكبير الذي قدمه ريكاردوا في مجال التبادل الدولي إلا أنه أهمل الأسعار والقيم النسبية للسلع موضوع التبادل أي معدل التبادل الدولي، بالإضافة إلى أنه لم يأخذ بعين الاعتبار العامل النقدي وتأثيره على السعر وبالتالي نفقات الإنتاج، ومنه لا يمكن التأكد فعلاً من أن التخصص الدولي قد تم فعلاً على أساس المزايا النسبية حيث لا يمكن معرفة النفقات ومقارنتها على المستوى الدولي، وكتتمة للأفكار التي قدمها ريكاردوا واستكمالاً للنقص الذي اعتراها جاءت " نظرية جون ستيوارت ميل حول القيم الدولية "، حيث أكّد على ضرورة التمييز بين التبادل الداخلي والدولي، كما أشار إلى فكرة معدل التبادل الدولي من خلال الاختلاف في قيم كل من الصادرات والوادرات، وبالتالي فإن ستيوارت ميل يرى أن الكسب أو النفع من التجارة يتوقف على عاملين مما حجم الطلب المتبادل في كلا البلدين، إضافة إلى مرونة هذا الطلب.

وعليه، فإن الفكر الكلاسيكي أكد على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال الاعتقاد بضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة، وأن التوازن يحدث بفعل اليد الخفية في الأسواق الحرة والمنافسة الكاملة، كما أن التراكم الرأسمالي المحقق من خلال الفوائض الحاصل عليها من الأرباح المحققة والناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.

2.النظريات التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية) في التجارة الدولية :حيث نجد من أبرز الاسهامات التي وردت في هذا الاتجاه اسهامات كل من ايلي هكشر وبرتل أولين من خلال " نظرية توافر واختلاف نسب وكثافة عوامل الانتاج "، فبالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة التقليدية)الكلاسيكية(إلا أنها وجهت بالنقد، وذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعدّ نموذج ساكن)استاتيكي(قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة، إضافة إلى منهج التخصص الكامل لبيان المكاسب من التجارة ،4ومنه لتلافي النقص الذي وقعت فيه النظرية السابقة وتعديله جاء كل من الاقتصاديين إيلي هكشر وبرتل أولين ليتناولوا وليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج)الأرض، العمالة، رأس المال(وآثارهما على التخصص الدولي، وبالتالي فإن هذا الاتجاه الجديد حاول الإجابة على نقطتين على قدر كبير من الأهمية ،5حيث تتمثل الأولى في شرح وتحليل أساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشاركة في الإنتاج)الأثر الإنتاجي و التجاري الدولي(، والثانية في تحديد الآثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل أو على عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في التبادل الدولي)الأثر التوزيعي.)

فالنقطة الأولى تركّز[9] على أنماط التجارة وأثر ذلك على هيكل الاقتصاد الوطني وعلى عوائد عناصر الإنتاج، وهذا الاتجاه نجده قريباً جداً من الأفكار التي جاء بها Rybezenskiفي نظريته ،أما النقطة الثانية التي تطرقت لها النظرية - الأثر التوزيعي – يأتي كنتيجة لارتفاع دخول العناصر الانتاجية التي تؤدي في الأخير إلى تساوى

[9]- تادورو،ميشيل تودارو.(2006).التنمية الاقتصادية .ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد حمود. الرياض: دار المريخ .

عوائدها المطلقة والنسبية، مع أنه يشترط لتحقيق هذا التساوي التجانس أو التماثل بين عناصر الإنتاج، أي أنه لتحقيق التماثل بين عوائد العمل)أي الأجور(لا بدا من أن تكون جميع عناصر العمل متجانسة .

لكن بالرغم من أهمية الطرح الذي جاء به كل من مكشر– أولين من خلال نظريته إلا أنه لم يمنعها من الانتقادات، فمما يذكر منها بشكل رئيسي مو إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج، إذ يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد الميزة النسبية أو التكاليف لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصص وتقسيم العمل .

3.النظريات الحديثة في التجارة الدولية :ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافاً للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الاستعانة بالأساليب والأدوات العلمية متجاهلاً الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي، نظرية فرنون ودورة حياة المنتج، نظرية بوسنر ونظرية جونسون والديناميكية للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية وهي بذلك تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الدولية.

تزامناً مع الأفكار التي طرحها هذا الاتجاه ظهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي تيار حديث تبنى مجموعة من الأفكار تضمنت نقضاً لبعض الفروض الأساسية التي اعتمدت عليه النظريات السابقة، ومن بين الاقتصاديين في هذا الاتجاه نجد **كروكمان** (،Krugman)دكست و نورمانDixit and Norman) (بالإضافة إلى لانكستر و هلبمان Lancaster, Helpman) (وغيرهم، ومن بين نقاط الاختلاف بين هذا الاتجاه والنظرية التقليدية والتقليدية الحديثةالخاصة بالسياسة اللازمة للتنمية الصناعية والتأثير اللاحق على النمو ،10حيث أن الحوافز المحايدة وحرية التجارة لا تقود بالضرورة إلى النتائج التي تتبناها النظرية التقليدية، وبالتالي فإن الاستفادة في ظل هذه الظروفالفروض الواقعية) تكون عن طريق ارتفاع الأجر الحقيقي وإنتاج السلع من وفورات الحجم وخفض التكاليف وزيادة القدرة على التصدير .

و منه كخلاصة لما تم تقديمه في هذه النظريات التي تتناول بالدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فإنها [10]تركّز على جانبي التخصص واتساع حجم السوق، فقيام التجارة يؤدي إلى اتساع حجم السوق مما يزيد من التخصص المؤدي إلى تخصيص الموارد بأكثر كفاءة، فيزداد النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، وبالتالي فإن هذا الدور الفاعل للتجارة الخارجية كونها تمكن من توفير حافز فعّال لنمو اقتصادي كلي قد حقّق النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية

[10] - هني، أحمد.(1993).اقتصاد الجزائر المستقلة. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية بين التحرير والتقييد.

تعبر السياسة التجارية عن الإجراءات والتدابير المتخذة اتجاه تنظيم علاقاتها التجارية بينها وبين أطراف التبادل الدولية، وقد تختلف هذه الإجراءات المتخذة باختلاف المقتضيات الاقتصادية، فغالبا ما تنتهج الدول السياسة التي تمنحها إمكانية تحقيق أهدافها الاقتصادية، هذا ويمكن التمييز بين نوعين من السياسة التجارية، إحداهما سياسة تجارية حمائية تقتضي ضرورة تدخل الدولة من خلال سيطرتها على الأوضاع التجارية وطبيعة المبادلات من ناحية حجمها واتجاه ،ها أما النوع الثاني فقد يتعلق بسياسة التحرير ويقصد بالتبادل خارج الفرع قيام الدولة بتصدير سلع مختلفة تماما عن السلع التي تقوم باستيرادها حرية التجارة والتي تقتضي إطلاق الحرية في التعامل التجاري دون تدخل الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أنه لكل سياسة مذهب فكري يدعمها ويستعرض أهميتها، لكن هذا لا يعني أن انتهاج دولة ما إحدى السياستين معناه انتماءها إلى أحد المذهبين دون الآخر، بل أن الواقع يقتضي أحيانا أن تكون السياسة التجارية المتبعة تتضمن خليط من اتجاهي الحرية والحماية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية وأهدافها.

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها في بلوغ ذلك .

تعرف أيضا على أنها: "مجموعة من القواعد والأدوات والإجراءات التي تمكن الدولة الرقابة على عمليات التجارة الخارجية، و تمثل كذلك إحدى وسائل السياسة الاقتصادية مثلها مثل الإجراءات المالية والنقدية والتي من خلالها تستطيع الدولة تحقيق التنمية الوطنية."

تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف ...إلخ) حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها

تعرف السياسة التجارية على أنها " انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج ، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة

:من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية ، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ، بهدف تقييد التجارة أو تحريرها[11].

[11]-أحمد، عبد الرحمان .(2001). مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية .الرياض: دار المريخ .

فهي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف .
-اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
-مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل فبتجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

المطلب الثاني : أهداف السياسة التجارية

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، إذ تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لكنها في النهاية تعمل على تحقيق نفس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والتي سنحاول تضمينها في الجدول التالي.

الجدول رقم) :(4-1أهداف السياسة التجارية.

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الاجتماعية	الأهداف الاقتصادية
تحقيق الأمن داخل الدولة في شتى أشكاله: الأمن الاقتصادي، الغذائي، العسكري. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الموضوعة من طرف الدولة.	عدالة توزيع الدخل بين فئات ا تمع والطبقات المختلفة عن طريق تحسين مستوى الإنفاق الحكومي والذي كثيرا ما يتأثر بنشاط التجارة الخارجية، كما أن السياسة المحكمة في التجارة الخارجية تسمح بتوفير مناصب الشغل وفتح فرص متكافئة أمام كل المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في السوق المحلية أو الأجنبية.	المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ثم العمل على تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وخلق مناصب الشغل في الاقتصاد. زيادة موارد الخزينة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق ومن التقلبات الخارجية. حماية الصناعات الفتية الناشئة من المنافس غة ير المتكافئة.

<u>المبحث الرابع</u> : أنواع سياسات التجارة الخارجية.

يجمع أغلب المفكرين الاقتصاديين على وجود نوعين من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة تقييد التجارة، حيث يطلق اصطلاح الحرية التجارية على الحالة التي لا تتدخل فيها الدولة في العلاقات التجارية[12]

الدولية، أما سياسة حماية التجارة الخارجية فهي تمثل الحالة التي تضيق فيها الدولة تعاملاتها وتحاول التأثير في حجمها واتجاهها ،وفيما يلي سنحاول توضيح كل اتجاه أو سياسة على حدا

[12]-الصرن،رعد حسن .(2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دط.دمشق: دار الرضا للنشر.

المطلب الأول :العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية.

تتأثر سياسات التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي :

1-مستوى التنمية الاقتصادية إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية ، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة

2- الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

-فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة)كالتضخم أو الركود والبطالة(لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

-أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا[13] من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

[13] المرجع السابق (الصرن،رعد حسن .(2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دط.دمشق: دار الرضا للنشر.)

المبحث الخامس : اتجاهات السياسة التجارية وحججها

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية ، وهما الحرية والحماية - كما هو مبين في التعريف - وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحمائية التجارية ، لأنه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية وهي الحالة التي تمتنع فيها الدولة عن التدخل بأي شكل في مجال التجارة الدولية[14] ، كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية التي تصل فيها الدولة إلى حالة العزلة ، فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق.

ا. السياسات التجارية بين الحرية والتقييد:

منذ العصور القديمة لم تكن الدول تفرض قيودا على التجارة الدولية، وتميزت لتعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن 17 بطابعها المالي ولم يكن هناك اهتمام بآثارها الحمائية. وقد استتبع قيام الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الدولة وقوتها وذلك تحت تأثير المذهب التجاري. ولقد كان لتطبيق آراء التجاريين آثارا موجبة على اقتصاديات دول أوروبا الغربية وبالخصوص إنجلترا وفرنسا، حيث تقدمت صناعاتهما ولم تعد خائفة من المنافسة الخارجية.

وتعتبر الفترة من 1842 إلى 1873 فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية. وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو في الخارج، حيث اعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونها طبقا لمصالحهم الشخصية.

فاعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث سادت هذه الآراء في كل من إنجلترا وفرنسا. إذ تمتعت هاتان الدولتان بالتفوق الصناعي، وكانت التجارة الخارجية بما أتاحته من اتساع أسواق تصريف المنتجات الصناعية وكذلك إمداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في ظل هذه الظروف في إنتاج المنتجات الزراعية والمواد الأولية باعتبارها سند لنمو الصناعة.

وقد نتج عن حرية التجارة هذه أن استغلت الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك، إنجلترا وفرنسا، لذلك نادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الإنجليزية والفرنسية، وانتهى الأمر بانتهاج الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى لسياسة الحماية التجارية بدءا من عام 1873 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وذلك لزيادة حاجة الحكومات الأوروبية إلى مزيد من الأموال لتمويل سياساتها الاستعمارية والتوسعية ثم لتمويل السباق نحو التسلح تحضيرا للحرب.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تنظيم الاقتصاديات الوطنية نجحت الدول في إعادة الحرية النسبية إلى حركة التجارة الدولية والاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة، ووضع مجموعة من القواعد المتناسقة تكون أساسا لتحرير أكبر وتنمية أسرع لحركة التجارة الدولية مع تعاون أوثق بين الدول في هذه المجال.

- [14] عبد النعيم محمد مبارك، محمد يونس.(1996). اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية.بيروت:الدار الجامعية، بيروت.

في الأخير، لا بد أن نفرق عند الحديث عن حرية التجارة وحمايتها بين المجتمع الدولي كله وبين الدولة الواحدة، حيث تقف الدول الكبيرة دائما مع حرية التجارة الخارجية، بينما الدول الصغيرة دائما مع فرض القيود عليها، فالأولى تتمتع باحتكار موروث لذا فهي تضطر إلى مجابهة باحتكار تحكمي في مرحلة التبادل تضعه بنفسها عن طريق العديد من القيود.

المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية وأنصافها

سياسة الحماية التجارية هي الحالة التي تعبر عن إتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد لقد كانت هذه السياسة مطبقة بصورة كاملة ، خاصة من قبل التجاريين في القرن الثامن عشر ، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك.

الفرع الأول: مفهوم الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية تعني " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة " ،وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية ، تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات

كانت هذه السياسة محل اهتمام التجاريون ، الذين قدسوا مبدأ الحماية في التجارة الدولية ، فكانوا يرون أنها مصدر ثراء الدولة آنذاك ، وتقاس بما تملك من معادن نفيسة ، متمثلة في الذهب والفضة ،فكانوا ينادون بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية ، وذلك بتقييدها من ناحية الواردات وفتح المجال أمام الصادرات.

:تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقهاالمحلية ضد المنافسة الأجنبية .
- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية علىالواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

الفرع الثاني:الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية :يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها[15]:

-إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

-يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة .

[15]-حاتم،سامي عفيفي .(1993). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ،1993ص .36

-حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية.

-تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة .

-مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم

الفرع الثالث:أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية :تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

أولا:الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

أ -**الرسوم الجمركية** :تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات" و تنقسم إلى:

- الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).
- الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادةما تكون نسبة مئوية.
- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

ب -**نظام الإعانات :**يعرف نظام الإعانات على أنه: كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.2

و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

ج -**نظام الإغراق :**يتمثل نظام الإغراق في: بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.حيث نميز له ثلاثة أنواع هي[16]:

-الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

-الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق[17] الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

---

[16]-تومي،صالح تومي,(2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي.الجزائر: دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع.

[17]-حشيش،عادل أحمد .(2002). أساسيات الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية

-الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.1

.2**الأدوات الكمية** :تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

1.2**نظام الحصص** :يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

أ .الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية" . و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

-حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي ، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

. 2.2**تراخيص الاستيراد** :عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص)إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية:

لكي تكون هذه الساسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي :

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمايوية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الاتية :

1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .[18]
2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار ، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك .
3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .

[18]-حشيش،عادل أحمد .(2003). الاقتصاد الدولي.بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج

المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية وأنصارها:

تعبر هذه السياسة ، عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي و التوزيع الأكفأ للموارد الدولية ، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية عن غيرها ، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزوقراطية و انتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو ، ستيوارت ميل الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية ، والخروج عن حالة العزلة.

الفرع الأول : مفهوم سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات ،وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية .

وتعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية ، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار.

كما تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى. و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

. الفرع الثاني: حجج أنصار حرية التجارة:

لما كان الهدف من أي سياسة اقتصادية أو تجارية، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإن أتباع حرية التجارة من شأنه تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف التبادل بما يكفل لها تحقيق الرفاهية لكل منها، ويعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج نذكر أهمها فيما يلي:

أ. منافع التخصص الدولي:

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص إنما يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل.

ب. منافع المنافسة:

إن مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين.

19

.الفرع الثالث :الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية :تتمثل مجمل الحجج في:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير و الحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

الفرع الرابع: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1. التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

1.1. منطقة التجارة الحرة: و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

2.1. الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية.

3.1. الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم

[19]-حشيش،عادل أحمد و الفولي ،أسامة محمد و محمدي محمود شهاب.(1998). أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

4.1. السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.

2. التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.[20]

3. تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي

المطلب الثالث:ايجابيات و سلبيات كل من السياسة الحمائية وسياسة التحرير:

	سياسة الحرية التجارية	سياسة الحماية
الايجابيات	زيادة الدخل القومي. -التخصص الدولي. -تنمية روح الإبداع والابتكار. -الانفتاح على الأسواق الخارجية. -تمنع الاحتكارات -تطوير الانتاج. -أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محلًيا	-حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية. -تنويع الانتاج. -الحصول على ايرادات و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات. -مواجهة سياسة الإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعارأقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأ.
السلبيات	تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية. -ارتفاع معدلات البطالة. -تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لـ تكن مستعدة لها. -انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة	-تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية. -ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. -القضاء على المنافسة

[20]-زينب عوض .(1998). الاقتصاد الدولي .الدار الجامعة للطباعة و النشر ، بيروت.

المبحث السادس : المفاهيم و العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم التي ظهرت تزامنا مع بداية الثورة الصناعية، ما يجعل نظرية النمو الاقتصادي من الظواهر الحديثة نسبيا، هذا وقد يعتبرها البعض من المفكرين أنها تزامنت مع الحرب العالمية الثانية حيث كانت تسعى الدول المتقدمة لتقاسم العديد من ثروات العالم بينها لضمان العيش الحسن لمواطنيها ومحاولة دعم اقتصادها لتصبح أكثر تنافسية.

تباينت تعاريف النمو الاقتصادي في أوساط الاقتصاديين، و ذلك بحسب انتماءاتهم و اتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، إذ نجد أغلب الاقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الاقتصادية، في حين البعض يذهب إلى محاولة إثبات الفرق بين المصطلحين، و للتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة في هذا الميدان كما يلي:

-يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

و من خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، و بهذا نعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية **t1**أكبر منه للفترة الزمنية السابقة ،**t0**و نكتب Y0 < Y1 : حيث أن:

Y0:الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية**t0**.

Y1:الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية**t1**.

و على ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

1-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد.

و بهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها بغض النظر عن نوعية تلك السلع و الخدمات، كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة الحكومية فيه.

-أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه: " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية [21] و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها

[21]-سلمان، -عبد العزيز عبد الرحيم.(2004).التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية.ط1.الأردن: دار الحامد.

كما عرف :بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، غير أن هناك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو يعبر عن الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي

كما يعرف **Jacques Lecaillon**النمو الاقتصادي في كتابه المعنون بـ" النمو الاقتصادي "بأنه:

"مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل "،وحسب هذا التعريف فإن النمو هو الزيادة في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة،كما أن النمو الاقتصادي وفقا لهذا التعريف يمثل ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف إجرائي شامل للنمو الاقتصادي بأنه الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تساهم في الزيادة الحقيقية للدخل القومي وما يرافقها من الزيادة في نصيب الفرد من هذا الدخل والتي تكون مبنية على عدة عوامل أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة والقدرة على استغلالها استغلالا أمثلا ،وكذلك في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية المرافقة لذلك، وفقا لما سبق ومن خلال تعمقنا في مفهوم النمو الاقتصادي تبين بأنه لا يمثل فقط الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي، بل لابد أن ترافق هذه العملية شروط تتجلى في:

1 -أن ترافق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الزيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني ،حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير عملية النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول أن تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام أكثر بمعالجة مشكلة التزايد السكاني المفرط،

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي مرت بمراحل عدة، حيث يعتبر أحد أهم المصطلحات الاقتصادية العالمية، إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها تلك التغييرات والإجراءات التي تتخذها الدول في إطار نشاطها الاقتصادي من أجل التحسين من مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع[22] وذلك عن طريق الرفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، من خلال هذا المفهوم يتضح بأن أغلب الباحثين قد أجمعوا على أن التنمية كانت تهتم بالجانب الاقتصادي كمحدد لها وأن المعيار الذي يمكن من خلاله قياس التنمية هو الدخل وتحديدا نصيب الفرد من الدخل الكلي، وهو ما أحدث خلطا وتداخلا كبيرا بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو، هذا الأخير الذي يجعل الدخل كذلك أحد أهم مقاييسه، ومن ثم أصبح النمو مرادفا للتنمية، وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع بالكثير من الباحثين الاقتصاديين لأن يقدموا أهدافا جديدة للتنمية الاقتصادية ومفهوما واسعا ينفي المعنى الضيق للتنمية والذي كان يعتمد على معيار الدخل[23] كمحدد لحدوثها، إذ أجمع أغلب الباحثين الاقتصاديين على أن التنمية هي تلك التغيرات

---

[22]-حشيش،عادل أحمد .(2000). العلاقات الاقتصادية الدولية.مصر: دار الجامعة الجديدة

[23]-سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى.(1999). النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية.الاسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع،

الجذرية في البنيان الاقتصادي لدولة ما والتي تسمح للمجتمع على أن يحقق تطورا ذاتيا مستمرا في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم قد تبين أن التنمية مفهوم أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، ب و ل أن النمو الاقتصادي قد يعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، كما شهد مفهوم التنمية خلال فترة التسعينات من القرن المنصرم تطورا متلاحق فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة والتي من أهمها ما بات يعرف بالتنمية المستدامة وهي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في البنيان الاقتصادي لدولة ما، بهدف إكساب مجتمعها القدرة على التطور الذاتي المستمر، بوتيرة تضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال .

ويذهب **'فرانسوا بيرو F. Perroux** ' إلى أن التنمية هي عملية التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو– الذي هو ضروري للتنمية- المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه العديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان.

هذا ويرى **كندل برجر Kindleberger**بأن التنمية هي "تلك الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد."

-فيرى **جيرالد مايير**Gerald Maier**) بأن**: " التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن

ويعرف **ميشيل تودارو** التنمية الاقتصادية كذلك على أنها: " تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي، بالإضافة إلى التحسن في الدخول و الناتج، و تشتمل على[24] التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية و الإدارية، و بالمثل إحداث تحسن في اتجاهات الناس، و في أغلب الحالات تمتد[25] لتشمل عاداتهم و معتقداتهم، و في النهاية و على الرغم من أن التنمية عادة ما تعرف في سياق دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاجتماعي الدولي."

-و تعرف أيضا بأنّها: " عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك

---

[24]-بهلول،محمد بلقاسم حسن بهلول.(1990). الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

[25]-شعباني،إسماعيل شعباني.(1997). مقدمة في اقتصاد التنمية.ط1. الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.

المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

-كما تعرف أيضا بأنها: " العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي."

-أما **سعد الدين إبراهيم** فيعرف التنمية بأنها " انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع

وفي تعريف آخر يقصد بالتنمية تلك العملية التي تسمح بانتقال بلد ما من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم، وعليه فإن التنمية الاقتصادية قد تستدعي القيام بعمليات تغيير شاملة ومتواصلة مصحوبة بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج .

وكتعريف شامل للتنمية الاقتصادية يمكن القول أنها تلك العملية متعددة الأبعاد، والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، وبذلك توصف بأنها القدرة على تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع وتهدف للوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفعالية.

تتميز التنمية الاقتصادية بعدة خصائص تبرز من خلالها كعملية مستمرة تهتم بتركيبة المورد البشري من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل، كما أنها تتطلب إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية في البنيان الاقتصادي للدولة الراغبة في تحسين وضعها التنموي كاكتشاف موارد طبيعية جديدة والعمل على تعبئة الموارد المالية من المصادر المتجددة، بالإضافة إلى استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات،حيث تستلزم التنمية الاقتصادية ما يلي :

-**تراكم رأس المال** :وتتطلب هذه العملية توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك.

-**الموارد البشرية** :ويتمثل دورها في تعزيز مستوى الإنتاج الحقيقي، وضمان زيادته بشكل مستمر، فعملية التخطيط للتنمية تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه[26].

أما عن التعاريف التي جاءت مبينة للفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية فنجدها:

-تعريف الاقتصادي الفرنسي **دوفي** الذي يعرف التنمية الاقتصادية على أنها: " عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم، في حين أن النمو يقترح تغييرات نوعية في الإجراءات الاقتصادية و غير الاقتصادية

[26]-عايب، وليد عبد الحميد .(2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية.ط1.بيروت: مكتبة حسن العصرية.

و في نفس السياق جاء **ويلنسكي**J. walinsky ليعطي تعريف واسع و شامل للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العمل على إبراز الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي فيقول: " إن التنمية الاقتصادية تعني قبل

كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازدياداً إجمالياً في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، ويضيف في نفس السياق أن النمو الاقتصادي باعتباره عنصر مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية إلا أنه ليس مرادفا تماماً للتنمية الاقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها."

- -أما **بونيه** يقول " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة؛ في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً و واعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة."

-يأتي **شومبيتر** ليعتبر أن النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة."

-أما **كندلبرجر** فيقدم تفرقته فيقول " يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغييرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية."

و منه من خلال التعاريف السابقة للنمو و التنمية الاقتصادية يلاحظ أن هناك تعدد في المفاهيم، فمنهم من يعتبرهما رديف بعضهما البعض و منهم من يتعدى إلى القول بعدم تطابقهما و تلازمهما، و أن النمو رغم اعتباره عنصر أساسي للقيام بعملية التنمية إلا أنه لا يمثل العصب الوحيد فيها بل يتعداه إلى نواحي أخرى. لذلك نخلص من هذا كله إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة المتحققة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، و يعتبر عنصر أساسي و مهم في التنمية الاقتصادية إلى جانب المجالات الاجتماعية، الهيكلية و التنظيمية."

و من هذا كله يجدر القول إلى أن التنمية شيء شامل و النمو يعتبر جزء من عملية التنمية، و لا بأس من القول بتعريف الاقتصادي السويدي **ميردال**Myrdal الشامل لما جاء من تعريفات سابقة على أن" : التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل."

ويختلف مفهوم التنمية عن مفهوم النمو الاقتصادي لذا وجب التفرقة بينهما، حيث يعتبر مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، إذ أن هذا الأخير ليس قرين التنمية بالرغم من أن الكثير يعتبرون أن النمو هو مصطلح بديل للتنمية،حيث أن النمو الاقتصادي قد يعبر على نمو الناتج[27] والدخل القومي ولا يهتم بكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، ولا يركز على نوعية التغيرات الحاصلة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، أما التنمية الاقتصادية فينبغي أن تتضمن إضافة لنمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي حصول تغيرات جذرية ومهمة وواسعة في عديد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية، وفي التشريعات والأنظمة كذلك التي تحكم هذه التحولات، وفي الهياكل والبنية المرتبطة بها، من أجل تحسين مستوى معيشة الفرد وبعث نشاطات

[27]-منيس أسعد عبد المالك .(1968). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي .ط1.مصر: دار

إنتاجية متنوعة ومن أجل زيادة الخدمات التعليمية والصحية لأفراد المجتمع.

مما سبق، يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، وأن النمو هو جزء من التنمية وليس شرطا وحيدا لتحققها، على اعتبار أن الكثير من الدول استطاعت أن تحقق زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي وزيادة لمتوسط دخل الفرد ولكن لا تزال تعاني أوضاع اجتماعية وسياسية وغيرها [28] جد سيئة، وعليه فإن التنمية أشمل من النمو الاقتصادي، وفيما يلي سنحاول عرض جدولين لتوضيح أهم نقاط التشابه والاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية

.

[28]مرجع سابق (منيس أسعد عبد المالك .(1968). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي .ط1.مصر: دار)

الجدول رقم نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.

أساس المقارنة	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
المفهوم	ظاهرة كمية تدريجية ومستمرة، تتعلق بعملية متعددة الأبعاد، حيث تتضمن إجراء تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي لدولة من أجل تمكين المجتمع من إحداث تطورا ذاتيا ومستمرا في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تسمح بتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع إلى جانب تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وثقافية أخرى.	ظاهرة كمية تعني الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات من طرف الأفراد داخل محيط اقتصادي معين على أن ترافق هذه الزيادة تحسن في الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه
طريقة الحدوث	تستوجب التدخل والتخطيط عن طريق إعداد إستراتيجية تنموية واضحة لاستغلال الموارد المتاحة واستغلال أمثل لها وتتطلب وجود تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي لإحداث دفعة قوية في كل القطاعات التي تملك فيها الدول إمكانيات وموارد نسبية.	يحدث بطريقة تلقائية مع مرور الزمن، إذ تتطلب وجود رأس مال ومورد بشري وعمليات فنية وتقنية لاستغلال هذين الموردين كالتكنولوجيا.
التغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية	تتطلب هذه الأبعاد والتغيرات باعتبارها مشروع شامل وكامل ومتكامل لإحداث التغير نحو الأحسن في شتى الميادين.	لا يتطلب هذه التغيرات، بينما يكون بمثابة العمود الفقري في جسم التنمية.
الفوارق في توزيع الثروة والدخل.	لا يمكن أن تحدث التنمية دون إزالة هذه التفاوت، ذل أك ن الفرد في المجتمع هو هدف التنمية والوسيلة التي تسمح بالوصول إليها، فالجانب الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل هو إحدى رؤوس التنمية، فإذا فقد الفرد في مجتمع ما القدرة على العيش برفاه معنى ذلك أن التنمية غائبة ولا يوجد مبرر.	يمكن أن يحدث النمو في ظل وجود فوارق في توزيع الثروة والمداخيل فقد تجد الكثير تحقق معدلات نمو اقتصادي معتبرة بينما أن أغلب أفراد مجتمعها يعانون الفقر خاصة في الدول النامية[29].

[29] مرجع سابق (منيس أسعد عبد المالك .(1968). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي .ط1.مصر: دار

. من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المفاهيم السابقة تنطوي على نقطة أساسية في التمييز بين النمو والتنمية، والمتمثلة في نوعية التغيرات الحاصلة في كلا الظاهرتين، فالنمو ينطوي على التغيرات الكمية، أما التنمية فتعكس التغيرات الكيفية والنوعية والهيكلية لكن يمكن أن يحدث نمو بدون تنمية لكن التنمية لابد أن يصاحبها نمو.

المبحث السابع: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي، هذه المحددات التي تختلف باختلاف الموارد والعناصر المتسببة في حدوثه، حيث أن قدرة الدول على استغلال هذه العوامل الموارد والمتوفرة نسبيا قد تمكنها من إحداث النمو وتحسين مستوياته، خاصة وأن الدول تتباين فيما بينها من حيث الموارد الطبيعية والامتيازات الاقتصادية، هذا وتفصل أغلب الدراسات بين مجموعتين من العوامل والمحددات، المجموعة الأولى تمثل المحددات الرئيسية والمتمثلة في كل من العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي، ثم تضيف نظريات أخرى محددات مختلفة ومتنوعة يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي وفيما يلي سنحاول التعرض لأهم المحددات:

1 -**تراكم رأس المال** ينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي للادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي ،فعند الرجوع إلى مفهوم التراكم الرأسمالي حسب 'آدم سميث' نجده يفرق بين نوعين من القيمة المضافة التي ينتجها رأس المال، إذ تتوزع إلى جزأين أحدهما للتراكم ويستفيد منه العمال، وثانيهما دخل لصاحب رأس المال)الأرباح أو الريع(يستفيد منه العمال غير المنتجين أي كل من الرأسماليون وملاك الأراضي، هذا وتتأثر عملية تراكم رأس المال بعاملين أساسين وهما:

-توقعات الأرباح

-السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار

إن ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار، لهذا فتراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

2 -**كمية ونوعية الموارد البشرية** يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، ويعتمد هذا العنصر على السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان، فزيادة السكان هي مؤشر لزيادة عرض العمل، وبالتالي الزيادة في هذا العنصر والاستثمار فيه لابد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي)آلات ومعدات(، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية[30].

3 -**التقدم التكنولوجي والابتكار** :تساهم المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الابتكارات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع ،13حيث تمنح الفرصة كذلك للدول لدعم تنافسية اقتصادها من خلال إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة، ولعل تجربة دول جنوب شرق آسيا هي المثال الذي يجسد أهمية هذا العامل بالنسبة لنمو الناتج

[30]-موسى سعيد مطر وآخرون.(2001). التجارة الخارجية. ط1. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

إ، ذ كانت هذه الدول تصنف ضمن الدول النامية إلى أن حاولت التحرر من هذه الصفة واللحاق بركب الدول المتقدمة، والفضل في ذلك راجع إلى اهتمامها البليغ بعنصر التكنولوجيا والابتكار ضمن عمليات الإنتاج، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن تجربة الفلبين في تطوير الإنتاج هي وجه من أوجه إشراك هذا المحدد لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الاقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الاقتصادي، والمتمثلة فيما يلي:

1-التوفر النسبي للموارد الأساسية: وتعرف على أنها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من عند الله، وتتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فهناك علاقة طردية بين توفرها و النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى.

2-التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل :حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتوليد ابتكارتا جديدة، ومن ثم الوصول إلى الأحجام المثلى والقدرة على تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

3-عمليات التجارة الخارجية :تعد التجارة الخارجية من بين العوامل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

4- -عوامل بيئية :إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة عند المستويات التي تهدف إليها السياسة الاقتصادية يتطلب وجود بيئة عامة مناسبة تشارك فيها كل المجالات المعنية بمرافقة عملية النمو الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالجانب الاجتماعي، السياسي، الثقافي أو غير ذلك، فتوفير الظروف المشجعة للاستثمار ومنح الاقتصاد فرصة للنمو عامل ضروري لابد أن تشترك فيه كل ميادين الحياة.

المطلب الثاني: مقاييس و معايير النمو الاقتصادي:

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير و سواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط، أو تحديد الأهداف و تقييم النتائج، و هنا نجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فإنه للقيام بقياسها و تحليلها سنقوم بالتعرف على معايير و قواعد قياس النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، و التي تتمثل في ثلاثة مؤشرات و معايير رئيسية هي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل) .

ثانياً: المعايير الهيكلية.

ثالثاً: المعايير الاجتماعية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية(معايير الدخل):

و يعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي و المعروف في قياس درجة النمو و التقدم للنمو الاقتصادي، كما

المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف [31] خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ،فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات، و من أبرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

1.الدخل الوطني الإجمالي : و يعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة، و هذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة.

و تعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، و لحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟ ، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية(حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الاسمية إنما تعبر عن التغير في الأسعار، و التي لا تخبرنا عن أي شيء عن الأداء الاقتصادي، و لهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج .

2.معيار الدخل الوطني المتوقع : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها.

3.معدل الدخل الفردي :يميل المحللون في مجال الاقتصاد و الدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي، و الذي يعطى بالعلاقة التالية: الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان

لكن رغم هذا إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر و خاصة في مجال التفريق بين الدول النامية و المتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان و مقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، و كان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، و التي نجد من أهمها: المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة و دليل التنمية البشرية .

1.المعايير الصحية :حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي

[31] هاجن،افريت هاجن، ترجمة جورج خوري.(1988). اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، الأردن

و الأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات... .إلخ

2.المعايير التعليمية :تبحث في أهمية التعليم و التكوين، و أثره الواضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك.

3.معيار نوعية الحياة المادية :و يعتبر هذا المؤشر من بين أقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، و قد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها و شروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي، و بالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر و الذي يعتبر في الوقت الحالي من بين أكثر المؤشرات ملائمة للتعبير عن الظرف الاجتماعي للأفراد و الأسر من حيث تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاهية، بما يسهم في تقييم التقدم في تحقيق الأهداف و دراسة بدائل السياسات المتبعة من قبل الدول.

بالضرورة على نوعية الحياة، لذلك تم الاعتماد على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي: معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة و إزالة الأمية.

4.دليل التنمية البشرية :يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون و صانعوا القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات و المقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال، و هذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آرثر لويس الذي يقيّم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى، بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية، و كنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق و ظهور ملامح النظام العالمي الجدٍ يد و تبعاته على الأصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات توجب الاهتمام بالتنمية البشرية و ضرورة متابعتها على المستويين النظري و التطبيقي .

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية:

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، و من أهم مؤشراته نجد:

1.الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

2.الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

3.نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و منه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه و مكوناته اتضح أن عمليتي النمو و التنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي و المالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية، فالتنمية إذن يجب أن تدرك في مفهومها الواسع على أنها عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الدولي[32]

---

[32] - جراهام دونكلي.(2009). ترجمة مصطفى محمود، التجارة الحرة – الأسطورة والواقع والبدائل.ط1. المركز القومي للترجمة.

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

يمكن أن يأخذ النمو الاقتصادي عدة أنواع والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

-**النمو الاقتصادي الموسع:** يتميز هذا النوع بنمو الدخل بنفس الوتيرة التي ينمو معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يبقى ثابت.

-**النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا النوع نجد نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

-**النمو المخطط** :يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ولهذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها، وكذا مرونة هذه الخطط.

-**النمو التلقائي** :ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني، دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني، ويتميز هذا النوع بالبطء والتدرج رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات قصيرة المدى.

ا -**النمو العابر** :يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لوجود أسباب طارئة أو مفاجئة عادة ما تكون خارج عن إرادة ونطاق عمل الدول، هذا النمو الذي يظهر ثم يزول بزوال تلك الأسباب العابرة، حيث لا يتميز بصفة الاستمرار نتيجة لتطور تلك الأسباب والتي يمكن أن تتعلق بأداء الاقتصاد العالمي.

-**النمو المصحوب بالبطالة** :يعرف أيضا بأنه نمو بلا فرص عمل، فبالرغم من أن عنصر العمل يعتبر أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي إلا أن في بعض الدول نجد هناك معدلات نمو مرتفعة معبر عنها بالزيادة في الدخل القومي، إذ أن هذه الزيادة قد تكون مصحوبة بمعدلات بطالة مرتفعة، يؤكد أغلب الباحثين بأن هذا النوع من النمو موجود على مستوى الاقتصاديات المتقدمة، حيث التقدم التقني والتكنولوجي الذي تشهده الصناعات يرجح لعدم الاعتماد بكثير على عنصر العمل التقليدي، ما جعل توفير فرص العمل قليل خاصة على المستوى التكتيكي والتنفيذي.

-**النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري** :استطاع ' **اب غواتي J. Bhagwati** ' في نظريته الموسومة بـ "نظرية النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري" أن يصف طبيعة النمو الاقتصادي التي تحققه أغلب الاقتصاديات التي تعاني ضعف في ضمان مصالحها من التجارة الدولية، حيث أكد أن الدول النامية هي التي غالبا ما تمثل الحلقة الأضعف ضمن سلسلة حركة السلع والخدمات دوليا، فحسبه فإن تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية واستيرادها بالمقابل للسلع التي لا يمكن أن تنتجها بتكاليف نسبية يجعلها دائما تابعة للدول المتقدمة التي لها القدرة على التحكم في أسعار موادها المنتجة في حين الدول النامية قد تخضع معدلات نموها الاقتصادي إلى أسعار هذه المواد الأولية في السوق الدولية والتي غالبا ما تكون غير مستقرة، وبذلك تجعل دائما التبادل التجاري بين الطرف المتقدم والطرف النامي غير متكافئ وهو ما يفسر عملية النمو البائس الذي دائما[33] ينقاد بطبيعة التبادل إن كان رابح /رابح أم خاسر/ رابح .

[33] - العصار،رشاد وعليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان.(2000). التجارة الخارجية.ط1.الأرن،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المبحث الثامن : تكاليف النمو الاقتصادي وأهم العوائق التي تعترضه.

اهتمت كل دول العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين بموضوع النمو الاقتصادي، حيث لم تدخر أي جهد في إطار الإسراع بوتيرة نمو دخلها الإجمالي، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية أو الاشتراكية، إذ أصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على ما تحققه من نمو اقتصادي، لكن هذا النمو الناتج عن استغلال الموارد المتاحة والمحددة له قد تنجر عنه آثار في بعض الأحيان وخيمة تؤثر على الكثير من جوانب الحياة، كما تعترض مسار هذه الدول بعض من العواقب والمعيقات التي لها علاقة بعوامل قد تعجز الدول نع السيطرة عليها أو التأثير فيها.

المطلب الأول: تكاليف النمو الاقتصادي.

بالرغم من أولويات زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية، إلا أن الاستخدام المتزايد أو المفرط لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية ألحق أضرارا بالإنسان والبيئة، إذ أصبحت الكثير من الدول مهددة بعوامل المناخ والبيئة نتيجة بروز الكثير من الظواهر البيئية كالاحتباس الحراري وذوبان القطب الشمالي، الأمر الذي انجر عنه ظهور منظمات دولية مهمتها الدفاع عن البيئة وتوعية الدول وحثها على احترام المناخ والجانب الإيكولوجي العالم خلال مسارها التنموي، ومن بين أهم أضرار النمو الاقتصادي نذكر:

-**الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والمحيط** :وتتمثل أساسا في الازدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية، كما أن استنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز دون الأخذ بمبدأ العدالة في توزيع الموارد عبر الأجيال يعتبر من التجاوزات التي ترتكبها الدول، حيث أن عدم اهتمامها بالمستقبل والأجيال التي تعيش ذلك الزمن هو وجه من أوجه التخلف،كما أن التعدي على المحيط والثروة الخضراء كالغابات .

-**التكاليف الإنسانية** :إن المبالغة في توسيع الإنجازات المالية في المجتمعات الغربية المتقدمة، أدت إلى ظهور موجة انتقادات من قبل المعنيين بشؤون الحياة العامة، والتي أخذت تتردى في المدن الكبرى، وأيضا على نفسية الأفراد وعلاقاتها الاجتماعية، فالتوسع الاقتصادي الكبير أدى إلىتهميش فئة من المجتمع بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة مسايرة التوسع الهائل، فقد نجد التجار الصغار والحرفيين على سبيل الذكر لا الحصر يمثلون فئة هشة جدا ضمن سلسلة القيمة في العالم، فهم يديرون مشاريع بسيطة مردوديتها محدودة وربحيتها لا تسمح بتراكم رؤوس أموال بطريقة سريعة، بالرغم من أهمية هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولما لها من أهمية في تحريك عجلة النمو[34] إلا أن الواقع الاقتصادي العالمي خاصة وأنه يتجه نحو الأقطاب الصناعية ونحو المؤسسات العابرة للقارات جعل موضوع النمو يهدد بروز مؤسسات فتية لا تقدر على المنافسة، وهو ما يهدد انتشار البطالة.

[34]-بونوة، شعيب و بن يخلف ،زهرة .(2010). مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المطلب الثاني: العوائق التي تعترض النمو الاقتصادي.

توجد مجموعة من المطبات والعوائق التي تعترض المسار التنموي للدول، ولعل من أهمها نجد:

-**الجغرافيا الطبيعية** :إن العديد من دول العالم فقيرة بسبب ندرة مواردها الطبيعية وبسبب موقعها الجغرافي الذي يزيد من هشاشة هيكلها الاقتصادي، فمنها من تعاني ندرة في المساحة ومنها من تعاني الاتساع المفرط في المساحة دون القدرة على استغلالها، كما أن بعضها لا تحتوي على سواحل ما يجعلها معزولة ومنطقة برية محضة، حيث تؤكد أغلب النظريات التي اهتمت بتفسير النمو ولعل من أهمها نظرية آ' **دم سميث** 'أن الموقع الجغرافي عامل مهم يمكن أن يؤثر في ازدهار الاقتصاد، فالنظرية تولي أهمية بالغة لعلاقة الموقع الجغرافي بتكاليف الإنتاج و القدرة على التسويق في إطار التجارة الخارجية، حيث أن' **سميث** 'كان واعيا جيدا بمشكلة تكلفة النقل المرتفعة ودورها في إعاقة التنمية الاقتصادية، إذ أثنى على مزايا القرب من التجارة البحرية والتي تعتبر منخفضة، كما أشادت الكثير من النظريات الاقتصادية بأن الدول النائية هي الدول التي تبقى تواجه مشاكل في التنمية الاقتصادية.

-**فشل الأنظمة المسيرة للاقتصاد** :تنجز الحكومات مهام عديدة في إطار مسؤوليتها السياسية والاقتصادية، حيث تقوم بإنشاء والأبنية التحتية ذات الأولوية وتقوم بتمويلها وجعلها تحت تصرف المستخدمين من جميع المستويات الاجتماعية كما أنها مسئولة كذلك على خلق بيئة استثمارية جذابة، فضلا عن توفيرها كل الأدوات الرقابية التي تقمع الغش والتحايل عن القانون خاصة فيما يتعلق بالرشوة والفساد الإداري، فعندما تفشل الدولة في القيام بالوظائف السالف ذكرها فقد تسود الفوضى والانقلابات والثورات الاجتماعية، حيث أن فشل الدولة هو نفسه فشل الاقتصاد ومنه يتدهور النمو الاقتصادي.

-**الفخ المالي** :تلعب المؤسسات المالية الكفؤة دورا محوريا ومتزايد الأهمية في تحقيق وإدامة معدلات نمو عالية ومستدامة، حيث أن تعطل المنظومة المالية وضعف أدائها هو من بين الأسباب التي تجعل الدول عاجزة عن الوصول لأهداف سياستها الاقتصادية، خاصة لدى الدول التي تعاني ضعف في تسيير القطاع المالي والذي عرف مؤخرا تقنيات جد متطورة خاصة فيما يتعلق بآليات التحصيل الضريبي والميكانزمات التي تضمن تعبئة إيرادات جبائية أكبر، فرقمنة القطاع المالي وجعله خاضع لجانب التقني والالكتروني ضرورة ولازمة أساسية، لكن للأسف تعجز بعض الدول توفير ذلك خاصة منها البلدان النامية والتي لم تستطع تفعيل جهازها المالي جعلو ه قطاع ديناميكي يستجيب لكل المستجدات وهو ما يعطل مسارها التنموي .

-**الفخ الديموغرافي** :هو أحد أسباب الفقر، حيث أن النمو السريع في عدد السكان يضع ضغوطا كبيرة على الموارد البيئية، فأفقر الدول غالبا ما تكون هي نفسها الأماكن التي تضم أكبر عدد من العائلات والأفراد، حيث أن العالم في سباق مستمر بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني وحتى الآن فإن النمو السكاني هو الفائز .

-**نقص الابتكار** :من المؤكد أن فجوة الابتكار على مدى قرنين من الزمان كانت واحدة من أهم أسباب تباعد مستوى أغنى وأفقر البلدان في العالم، فالدول المتقدمة انتقلت إلى هذا المستوى من خلال استخدامها للابتكار كعامل لخلق الثروة، وهو ما لم تستطع الدول النامية الاهتمام به نظرا لضعف استثمارها وتسييرها للمورد البشري.[35]

[35] - أوقارة عبد الحليم.(2006). دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر.(- 2002)

-**عوائق بيئية** :نشأت هذه العوائق في ظل الرفض المتزايد للدول الغنية للتلوث الصناعي وتبني مبدأ الحيطة، خاصة أمام تفشي الظواهر البيئية التي تهدد حياة البشر كالاحتباس الحراري والتلوث بشتى أنواعه، فالسباق التي تقيمه الدول فيما بينها لتحقيق النمو الاقتصادي جعلها تستنزف كل الموارد والطاقات المتاحة في الطبيعة وهو ما رجح لانتشار جرائم متنوعة في حق الطبيعة، ومن هنا ظهرت اتجاهات دولية تناشد كل الدول وتطالبها بضرورة احترام الجانب الإيكولوجي في إطار مباشر لسياستها الاقتصادية، كما أن هذه المنظمات البيئية قد تنسق مع المنظمات الدولية المشرفة على الاقتصاد العالمي وهو ما ساهم في بروز آليات ومعايير دولية تنظم التعامل الاقتصادي، وأكثر من ذلك فقد أضح الإنتاج اليوم يخضع لمعايير دولية تلازم احترام الجانب البيئي.

-**الحوكمة والنمو** :يعد تطبيق الحوكمة من أهم العوامل التي تسمح للدول تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فالنمو لا يرتبط فقط بالتكنولوجيا وتراكم رأس المال والعمل، بل يخضع كذلك للحكم الراشد ومعايير الحوكمة، حيث تؤكد الكثير من الدراسات بوجود علاقة طردية بين المتغيرين مفادها وجود أثر معنوي موجب لعمليات الحوكمة على معدلات النمو الاقتصادي ،إذ أن التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسات الاقتصادية يفتح لها الفرصة على تقليص الفساد وزيادة التنافسية

-**العوائق الثقافية** :إن العقليات والثقافات والاديولوجيات المختلفة خاصة منها المتحيزة قد تمثل عائق أمام تطور المجتمع، حيث يمكنها أن تخلق فشلا للكثير من الدول في تحقيق نمو مستدام في معدلات الناتج، إذ تعتبر الكثير من الأنماط الثقافية في المجتمع معوقات في وجه المرأة مثلا خاصة في مجال ممارستها للعمليات الاقتصادية،[36] ففي كثير من الدول النامية تعامل المرأة معاملة غير لائقة ولا تسمح لها أبدا في أن تشارك في الدورة الاقتصادية، كما أن الجانب الديني له أهمية كبيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي لدى الدول، لذا يتوجب على الدول النامية أن تراجع قراراتها في شأن الاحتراز من أبعاد العولمة الثقافية من جهة وللتخلي على انعزالها السوسيولوجي من جهة ثانية.

-**الفقر** :يعيق الفقر تراكم رأس المال، وبالتالي تتأثر معدلات النمو الاقتصادي سلبا، حيث يعتقد العديد من واضعي النظريات الأولى في الاقتصاد، أن البلدان الأقل نموا هي نفسها الفقيرة جدا، وقد حاولكل من 'سنجر ر' و، ' اغنر نوركس'، أن يبرهنا أن هذه البلدان لا تستطيع الادخار لأنها فقيرة جدا، فهي لا تقوم بتكوين رأس المال وهكذا تظل فقيرة، إضافة إلى هذا فإنه لا يوجد حافز للاستثمار في هذه الدول نتيجة للدخول المنخفضة والتي تجعل أسواقها فقيرة مما يشكل عائق أمام النمو

-**العولمة والنمو الاقتصادي** :ينجم عن العولمة الكثير من التحديات خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ تمثل سلاحا ذو حدين، من جهة باعتبارها فرصة تستغلها الدول لدعم معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق تحرير التجارة، كما تمكنها من تعبئة مواردها

1969ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر.

[36]-لولي ،فيصل.(2009). التجارة الخارجية للجزائر بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

المالية وزيادة تنافسية مؤسساتها الاقتصادية، ومن جهة ثانية تطرح مخاطر تتمثل في مزيد من التهميش، لعدم قدرة هذه الأخيرة على منافسة الدول المتقدمة في مختلف القضايا الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، المالية والتكنولوجية مما يكرس نظام التخلف والتبعية.

في الأخير قد يتبين أن للنمو الاقتصادي الكثير من العوائق التي تعترضه، إذ يتطلب على الدول أن تنمي كل قدراتها الإنتاجية سواء تعلق الأمر بحرصها على توفير اليد العاملة المؤهلة والمكونة والمدربة، فضلا عن توفير المرافق والبنية [37]التحتية المتمثلة في العقارات الصناعية والطرق والموانئ والمواصلات، فالحديث عن عملية النمو يقتضي الوقوف على الجهود التي تبذلها الدول في تنمية قواعدها الإنتاجية، إلا أن طريقة التوسيع هي التي تحدد مستوى النمو المحقق فلابد على الحكومات أن تراعي طبيعة استغلال الموارد على اختلافها ذلك أن الاعتماد على الكفاءة والفعالية في الاستغلال وكذا استغلا الم ل وارد المتجددة هو الكفيل بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

[37]المرجع السابق (لولي ،فيصل.(2009). التجارة الخارجية للجزائر بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.)

خلاصة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسات الاقتصادية في أي بلد كان، وذلك باعتباره النتيجة المادية لكل الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية في ذاك البلد، هذا ويعتبره العديد على أنه الحالة التي تعبر عن تحسن المستوى المعيشي الناتج عن تحسن دخل المجتمع بالرغم من أنه غير كاف لوحده، فقد يتطلب الأمر ضرورة توزيع الدخل الكلي على أساس مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، والتي غالبا ما تجدها تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل الخروج من دائرة التخلف والفقر وما يرافق ذلك من معضلات اقتصادية وسياسية واجتماعية..

وحاولنا من خلال هذا الفصل التعرض لمفهوم النمو الاقتصادي والذي يعتبر من بين أهم الظواهر الاقتصادية التي تترجم الزيادة الكمية في حجم السلع والخدمات المنتجة محليا، والتي ترتبط بحدوث تحسن في متوسط الفرد من الدخل الكلي الحقيقي، ويتحدد النمو بعدة عوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، هذا وقد تطور تحديد هذه العوامل بتطور الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

حيث ظهر ذلك جليا من خلال الجدل الذي عرفته خمسينات القرن الماضي، وبذلك تضاربت المواقف بين مؤيد لسياسة التحرير التجاري عن طريق تبني إستراتجية الاقتصاد الموجه نحو الخارج أي الاستيراد من أجل التصدير، وبين معارض لتلك السياسة و الداعي للتقييد التجاري من خلال تبني إستراتيجية الاقتصاد المغلق أي إحلال الواردات وتشجيع التصنيع.

إن أغلب النظريات التي حاولت تفسير عملية النمو الاقتصادي كانت تحاول تحديد العوامل والمحددات المؤثرة في حجم الإنتاجية والمستوى المعيشي للفرد ةالمجتمع ككل ،حيث كانت التجارة أحد أهم المتغيرات التفسيرية للنمو الاقتصادي بدءا من أفكار المدرسة التقليدية إلى غاية النظريات والتوجهات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، إذ تمثل اليوم سياسة تحرير التجارة الخارجية مدخلة أساسية لدالة النمو الاقتصادي المستدام، وفيما يلي سنستعرض أهم المقاربات النظرية التي اهتمت بتفسير مكانة التجارة الدولية بالنسبة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: موقف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية اتجاه التحرير التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

بعدما أن قام الكثير من الاقتصاديين تفسير عملية قيام التبادل التجاري الدولي وبعد أن قاموا بتحديد المبادئ التي تضمن مكاسب الدول من ذلك التبادل، انصرفوا فيما بعد لربط أهمية قيام التبادل التجاري الدولي بمستوى النمو الاقتصادي، حيث ركزت المدرسة الكلاسيكية كل جهودها لإبراز أثر سياسة التجارة الحرة على معدلات النمو الاقتصادي والتي تنحصر حسب هذا التيار في مستوى الإنتاجية،كما اهتم التيار الفكري الكلاسيكي المحدث بهذا الموضوع وحاولوا أن يسهموا فيه بتفسيراتهم المختلفة، وفيما يلي سنحاول التطرق لموقف كل رواد النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.

الفرع الأول: تفسير العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي من منظور النظرية الكلاسيكية:

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيكيون الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي ،حيث اعتمد قيام التبادل التجاري الدولي وفقا للنظرية الكلاسيكية على مبدأ التكاليف النسبية، فقد تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بأفضلية نسبية، أي أنها قادرة على إنتاجها بتكلفة أقل عن تكلفة إنتاجها في الدول الأخرى وبالتالي تجني الدول مكاسب من تبادل فائض إنتاجها من السلع.[38]

تبرر النظرية الكلاسيكية العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي وفقا لفرضي تحر ة ير التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي)، هذه الفرضية تعتبر أن الدول التي تنتهج إستراتيجية الاقتصاد الموجه نحو الخارج هي التي تستطيع الاستفادة ن م مكاسب التبادل التجاري الدولي والتي سماها الكلاسيكيون

[38] بن ديب،عبد الرشيد .(2003). تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

بمكاسب تحرير التجارة الخارجية (*gains from Trade liberalization*،)ويمكن أن نوضح بعض من هذه المكاسب من خلال استعراض مواقف أهم الاقتصاديين الذين انتموا إلى هذا التيار الفكري.

أولا- موقف 'آدم سميث' مكسب تصريف فائض الإنتاج:

يرى **'آدم سميث'** أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على ثلاث عوامل أساسية، تراكم رأس المال، تقسيم العمل وحجم السوق، حيث أن تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج قد يكون ناتج عن اتساع نطاق السوق الداخلية أولا وهو ما يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بتكاليف مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها المحلي مع الدول التي لا تتمتع في إنتاج نفس السلعة بميزة مطلقة في الإنتاج ومن خلال النموذج الذي قدمه **'آدم سميث'** فقد يرى أن التجارة الدولية هي من النشاطات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي، ليعتبرها إحدى الوسائل التي تستطيع من خلالها القطاعات الإنتاجية الوصول إلى الأحجام المثلى ومستوى التوظيف التام، حيث تمنح القدرة للقطاعات الإنتاجية وأطراف النشاط الاقتصادي لتلبية الطلب الداخلي ثم الطلب المرافق له)الطلب الدولي(، حيث أشاد **'سميث'** أن تزايد الغلة في قطاع الصناعة هو السبب الذي يجبر الدول تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك التجارة الحرة منفذا أو مصرفا لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق الخارجية،101

فمن خلال النموذج الذي قدمه' **سميث** 'في قيام التجارة الدولية والذي وضح من خلاله أهمية اختلاف التكاليف المطلقة بين كل من إنجلترا والبرتغال فقد استطاع أن يبين أهمية تحرير التجارة الخارجية كما يلي102:

- إن تحرير التجارة بين الدول يخلق مجالا لتصريف فوائض الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بمنتج ذو نفع أكبر (تكاليف إنتاجه محليا مرتفعة.)

-ثانيا- موقف 'دافيد ريكاردو' (المكاسب الساكنة من التحرير التجاري):

يرى **'دافيد ريكاردو'** أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف التكاليف النسبية للإنتاج بينها، فمع توفر هذا الشرط فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية104.

وحسب **'ريكاردو'** إن قيام التجارة الدولية سيؤدي إلى **"تخصيص أكثر كفاءة للموارد بين الاستخدامات المختلفة"**، الأمر الذي يساهم في تعظيم مردودية العمال والرفع من مستوى أجورهم، وذلك سيؤدي إلى تعظيم [39]كل من الإنتاج والاستهلاك،[40] وبالتالي تعظيم الرفاهية عالميا، فقد أكد **'ريكاردو'** أن انتهاج الدول

[39]بن ديب،عبد الرشيد .(2003). تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

[40]-فرحول، ميلود.(2002). أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015. رسالة دكتوراه غير منشورة.جامعة خميس مليانة.

لسياسة تحرير التجارة الخارجية قد يمنحها القدرة للاستفادة من الوفورات الإيجابية الخارجية على المستوى الدولي والتي تنشأ بمجرد التكامل بين الاقتصاديات المنفتحة على بعضها البعض دوليا، إذ تستطيع الدول المتكاملة الاستهلاك بتوليفات تقع خارج منحنى إمكانياتها الإنتاجية ،ومجمل القول فإن تحرير التجارة الدولية وفي ظل التقسيم الدولي للعمل ووفقا لمبدأ النفقات النسبية .ل **'ريكاردو** 'فقد يقوم التبادل التجاري بين دولتين وقد يساهم

هذا التبادل في الرفع من معدلات الإنتاجية لكلاهما، وبالتالي الرفع من معدلات الدخل الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه.

الفرع الثاني: تفسير العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي من منظور النظرية النيوكلاسيكية.

تميزت الفترة ما بعد 1870بقلة الاهتمام بقضايا التنمية والتركيز على الشكل الساكن للأوضاع الاقتصادية، والتركيز على أوضاع التوازن في المدى القصير، نظرا للنمو الكبير الذي عرفته الاقتصاديات الأوروبية في تلك الفترة، وبذلك ظهرت إحدى أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة والتي يتميز الدور الأساسي لها في تشجيع النمو من خلال قيام التجارة الدولية وهي نظرية السويديين" **هيكشر وأولين**"، حيث حاولت هذه النظرية تفسير سبب اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج السلع والتي على أساسها كان يقوم التبادل الدولي، فقد توصلت إلى أن دوال الإنتاج بين الدول واحدة لا تختلف، وأن قيمة السلعة تتحدد بقيمة عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها، رافضة بذلك نظرية القيمة أساس عنصر العملكما جاء في نظرية **'دافيد ريكاردو.'**

وصلت هذه النظرية إلى نفس النتائج التي توصل إليها **'دافيد ريكاردو** 'فيما يتعلق بأثر التجارة الدولية على النمو

الاقتصادي بالرغم من اختلاف الفروض في تفسير قيام التجارة، فقد توصلت لأن تحرير التجارة الدولية هو الذي يسمح بتعظيم الإنتاج الفردي والعالمي، عن طريق توسيع الأسواق المحلية، وبذلك تزداد معدلات الناتج الوطني الإجمالي مع وجود تحرير للتجارة أكثر مما كان يتحقق مع تقييدها107.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية الحديثة التي فسرت أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي.

على غرار التحاليل الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فقد ظهرت تحاليل جديدة تؤسس للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، حيث أكدت أغلب النماذج النظرية التي قدمت في هذا الشأن على ضرورة تقليص العوائق[41] التجارية، والتي ترى بأنها مناسبة في تسريع معدلات النمو على المدى الطويل، وعلى أنهاعامل يسمح بانتقال التكنولوجيا المتطورة بين الدول، وكذا منح القدرة على استخدام المنافع المتدفقة من عملية البحث والتطوير، وفيما يلي سنحاول التعرض لأهم النظريات الحديثة التي تعرضت لتفسير مكانة تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نموذج كندلبرجر *C.KIDELBERGER*.

[41]- سليم،رضوان .(2010). السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم .التسيير.

يعتبر نموذج **'كندلبرجر**من النماذج الحديثة التي اهتمت بتفسير مكانة التحرير التجاري بالنسبة للنمو الاقتصادي، وهي من التحاليل التي تعتمد على فرضية التجارة محرك للنمو، حيث يرى **'كندلبرجر** 'أن التجارة هي وسيلة يمكن أن تعتمد عليها الدول للانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي (الإقلاع الاقتصادي)، من خلال الاعتماد على قطاع الصادرات كقطاع رائد يهتم بتنمية القطاعات الأخرى، ووفقا لذلك قد يتوجب عليها أن تنتهج إستراتيجية الاقتصاد المبني على التصدير والموجه نحو الخارج، وفي هذا الصدد يقول **'كندلبرجر** : " 'على الأعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية، التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواء كانوا أفراد أو مؤسسات خاصة أو قطاعات عمومية."

كما يعرض **'كندلبرجر** آلية عمل نموذج "التجارة محرك للنمو" التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز نمو قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى، فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات أو بسبب ارتفاع دخول العناصر المساهم في ذلك الإنتاج

وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على النمو من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفورات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بهاالصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم التوسع أكثر في الأسواق الخارجية وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكم، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرات الإنتاجية الوطنية، وتدفعها لتطوير أساليب الإنتاج، من خلال البحث عن المعارف والتكنولوجيات الجديدة وإشراكها في العملية الإنتاجية، حيث أن تدفق الاستثمار والرأسمال الأجنبي المرافق لحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى القدرة على تخصيص الموارد تخصيصا أكثر كفاءة خاصة في القطاع الصناعي، وبذلك ينمو قطاع الصادرات نتيجة نمو الصناعات الموجهة للتصدير.

وعليه يرى **'كندلبرجر** 'أن نمو قطاع الصادرات يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف مع القطاعات الأخرى، ويؤكد هذا النموذج أن قطاع التصدير ينمو بمعدل أعلى من باقي القطاعات وبالتالي يؤثر عليها، ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية النمو.

الفرع الثاني: نظرية ريبزنسكي*Rybczynski*.

[42]يشير **'ريبزنسكي** 'من خلال نظريته أن سياسة التحرير التجاري هي من العوامل الأساسية التي تدعم التوازن الاقتصادي، كما اعتمد في تحليله على نموذج **'هيكشر وأولين** 'في تفسير قيام التبادل التجاري الدولي، حيث توصل إلى أن تبني سياسة الحرية التجارية قد تؤثر على أسعار عوامل الإنتاج بين الدول لتقودها إلى التعادل وهو ما أشار إليه **'هيكشر أوولين** 'في نظريتهما حول تعادل أسعار عوامل الإنتاج، إلاّ أن ما توصل إليه **'ريبزنسكي**'كان منطقيا للغاية فبالرغم من تعادل أسعار عوامل الإنتاج إلاّ أن مردودية هذه العوامل تبقى مختلفة من بلد لآخر، وهو طبعا ما يفسر قيام التبادل التجاري بين الدول الصناعية المتقدمة فبالرغم من

[42]-زرنوح ياسمينة.(2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

أنها تحتوي جميعا على عنصر رأس المال بوفرة إلاّ أن حركت رأس المال بينها تشكل 90%من حركة رأس المال دوليا والسر في ذلك حسب' **ريبزنسكي** 'هو مردودية رأس المال والتي تختلف باختلاف أسعار الفائدة وظروف البيئة الاستثمارية والتخصص في
الصناعة، وبالتالي توصل في تحليله الأول إلى أن تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى الظروف الاستثمارية الجيدة هي العامل الذي يدعم الاقتصاد من جهة ومكاسب الدول من التبادل التجاري الحر من جهة ثانية.
أما في الشق الآخر من تحليل '**ريبزنسكي** 'والذي ركز فيه على أهمية تبني هذه السياسة بالنسبة للدول النامية، فإنه يرى بأن التجارة الحرة تسمح بتدفق عنصري رأس المال والعمالة (عوامل الإنتاج)بين الدول ما تجعل أن المهارات والفنيات وظروف الاستثمار هي الفارق الذي يمنح الدول ضمان مصلحتها من التبادل الحر، فاليوم كل الدول النامية المنفتحة تجاريا يمكنها الحصول على عنصر رأس المال، وكذا الخبر في الاستثمار، عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي شريطة أن تكون هناك بيئة مستقطبة وجذابة له

الفرع الثالث: نظرية ثيروال*A.P.Thirwall*.

تزخر أدبيات النمو الاقتصادي بنماذج حديثة تعتمد في تحليلها على عوامل ديناميكية لتفسير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة على المدى البعيد، ولعل نموذج '**ثيروال** 'يمثل أهم النماذج التي يطلق عليها تسمية نماذج النمو المشتق من الصادرات (***Models of Export-led growth***،)حيث فصل '**ثيروال**'في نظريته بين تحليلين اثنين قام من خلالهما استعراض وتوضيح العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فالتحليل الأول حاول من خلاله' **ثيروال** 'الإشارة إلى أهمية تنبني سياسة تحرير التجارة الخارجية كخطوة أولية وانتظار الآثار الناجمة عنها خاصة على النمو الاقتصادي، أما التحليل الثاني فقد أشار من خلاله' **ثيروال** 'بأن تحرير التجارة الخارجية لا يمكن أن يكون شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي بل هو شرط لابد أن يسبق تحرير التجارة الخارجية.
وضح' **ثيروال** 'في نموذجه الأول أهمية تحرير التجارة الخارجية ولما تمنحه من قدرة على تحسين مستوى إنتاجية المشروعات الإنتاجية عن طريق التخصص في الإنتاج وتوسيع الأسواق، كما أشار إلى أهمية عمليات التصد لير فوائض الإنتاجية والتي بدورها تخلق حلقة تنموية فعالة تمكن الدول من الحفاظ على استمرارية وضعها التنافسي وتحقيق أداء اقتصادي أفضل بالمقارنة مع دول تنتهج إستراتيجية الاقتصاد المغلق.

المطلب الثالث: النظريات التي فسرت العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

يعتبر موقف النظرية الكلاسيكة والنيوكلاسيكية مساندا لتحرير التجارة الخارجية كما يأنه بارك هذه السياسة لما لها من أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي، هذا وتعتبر التحليلات الحديثة كذلك من بين أهم النظريات التي أكدت فرضية "التجارة الحرة محرك للنمو الاقتصادي" من خلال إسهامات '**كندلبرجر**' **و ثيروال**' **و ريبزنسكي** 'وغيرهم[43]، إلاّ و أن اقع تبني هذه السياسة في بعض الدول أثبت العكس تماما، فنجد أن

[43]- روابح ،عبد الباقي.(2006). المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.

الكثير من الدول النامية التي التزمت بسياسة الاقتصاد الموجه نحو الخارج كانت تعجز عن ضمان مصلحتها في التبادل الدولي، لدرجة أصبح فيها عدم التكافؤ هو السمة البارزة له لتذا ا بادل، وانطلاقا من ذلك ظهرت دراسات لبعض الاقتصاديين أهمهم **ؤ را' ول بريبيش**' 'و **سنجر**' 'و **أندريه غندر فرنك**' 'و **إمانويل** وغيرهم، توضح آثار تلك السياسة على الاقتصاد النامي.

الفرع الأول: نظرية راؤول **بريبيش' "نظرية تدهور معدلات التبادل" نظريات التبعية.**

يرى راؤول بريبيش **R.Prebich** 'أن الدول النامية تعاني من ضيق في الأسواق المحلية وهو ما أفقدها القدرة على التصنيع، حيث أن مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج وتقسيم العمل يجعلها الطرف المتخصص في إنتاج المواد الأولية نظرا للوفرة النسبية لهذا المورد بالنسبة لها، هذا التخصص الذي جعل أسواقها المحلية ضيقة بحكم أنها تنتج المواد الأولية والتي لا يوجد طلب كبير عليها محليا ولا دوليا، إذ لا تستطيع المشروعات الإنتاجية الوصول إلى الأحجام المثلى بسبب وجود نقص في الطلب، وبالتالي قد يتطلب الأمر تصدير تلك السلع الأولية من أجل الحصول على السلع الصناعية من الدول المتقدمة، ومن هذا المنطلق يرى' **بريبيش** 'أن التجارة الحرة والتقسيم الدولي للعمل والتخصص في الإنتاج عاملان يمنعان الدول النامية من الاستفادة من الآثار الساكنة والديناميكية للتخصص والتي أشارت إليها النظريات التقليدية سابقا، ومن هذا المنطلق حاول **ؤ 'را ول بريبيش** 'أن يحلل العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية.يرى **'راؤول بريبيش** 'أنه بفعل حرية التجارة الخارجية فإن النظام الاقتصادي العالمي الحالي، سيعمل على تحويل منافع التقدم التقني من الدول النامية (المحيط) إلى الدول المتقدمة (المركز)، عكس ما يراه أنصار الحرية التجارية، فهو يرى بأن السلع التي تنتجها الدول النامية والمتمثلة في المنتجات الزراعية والمواد الأولية الناتجة عن الصناعة الإستخراجية بقيت أسعارها متدهورة ومنخفضة بينما ارتفعت أسعار السلع الصناعية التي تستوردها من الدول المتقدمة)السلع النهائية والرأسمالية(، ومن المفروض أن يكون العكس نظرا لارتفاع إنتاجية عنصر العمل بفعل التقدم التقني الذي من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصنعة، وعليه يرى **'بريبيش** 'بأن الدول النامية ستبقى هي الحلقة الأضعف ضمن سلسلة المبادلات التجارية الدولية، وقد سانده هذا الطرح الاقتصادي الشهير **'سنجر** 'حيث يؤكد بأن الدول المتقدمة قد تستفيد من مستوى التقدم التكنولوجي في تخصيص واستغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية لترفع من مستوى إنتاجيتها، بينما الدول النامية فقد تعاني من ندرة في المورد التقني ما يجعلها دائما تابعة لدول المركز، وهو ما وضحه **'بريبيش** 'في تحليله بأن دول المركز تعمل على احتكار التقدم التكنولوجي وتعمل جاهدة في إطار التجارة الحرة على تحويل منافعه من الدول المحيط إلى دول المركز

الفرع الثاني: نظرية 'أندريه غندر فرنك' "تبعية الدول النامية للنظام الرأس مالي"

يشير 'أندريه غندر فرنك' في مستهل نظريته أن الواقع الذي تعيشه الدول النامية يحتم عليها ألاّ تتبع سياسة التجارة الحرة قطعا، لما لها من أضرار وخيمة تعود على الاقتصاد، فالالتزام بقواعد الرأسمالية واقتصاد السوق [44] يضعف اقتصادها ويجعلها ملتزمة دوليا بسياسة لا تحمي هيكلها الإنتاجي ولا مواردها الطبيعية،

[44]- سلطاني فيروز.(2013). دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراية حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) .مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.جامعة بسكرة.

فحسب' **أندريه** 'لابد على الدول النامية أن تسلك النهج الاشتراكي لتنمية اقتصادها، ويرجع ذلك كله للظروف التاريخية التي تربط الدول المتقدمة بالنامية (الاستعمار ومخلفاته.)

كما يرى '**أندريه** 'أن الاعتماد على رؤوس أموال الدول المتقدمة في إطار حرية التجارة الخارجية لا يعد سبيلا نحو تطور الدول النامية، فاستثمارات الدول المتقدمة في الاقتصاديات النامية تقتصر أغلبها على بعض فروع التصدير والصناعات الاستخراجية للمواد الأولية الموجهة لتلبية حاجة الصناعة في الدول المتقدمة، بينما بقيت الفروع الصناعية التكنولوجية حكرا على الدول المتقدمة ،ما يوضح تماما العلاقة الاقتصادية التي تربط هذه الاقتصاديات ببعضها، فأصبح التبادل التجاري بين الطرفين يخدم مصلحة طرف على حساب الآخر، هذا ويرجع السبب في ذلك إلى سلبيات النظام الرأسمالي الذي كرس هذه التبعية من خلال مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، إذ يلزم الدول النامية التخصص في إنتاج وتصدير السلع الأولية، الأمر الذي يجعل الدول المتقدمة قوية بما يكفي للممارسة الضغوطات عليها، واتخاذها كسوق استهلاكي لمنتجا الصناعية وكمورد أساسي للمواد الأولية يضمن استمرار هذه العملية.

الفرع الثالث: نظرية التبادل اللاّمتكافئ.

نشر الاقتصادي الفرنسي ' **غأر يري إيمانويل*A. Emmanuael*** 'مؤلفه الموسوم بعنوان" **التبادل اللاّمتكافئ** " سنة1969والذي قدم فيه شرحا لطبيعة علاقات التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والنامية، حيث وصفها بأنهاتتميز بعدم المساواة واللاّ تكافؤ هو الميزة الطاغية على التبادل بينها، هذا وأثار هذا المؤلف جدلا واسعا بين الاقتصاديين، ليسهم الكثير في تحليل تلك العلاقة وطبيعة التبادل من بعده ولعل من أهمهم نجد إسهامات الاقتصادي المصري **سمير أمين *S.Amin*** .

أولا- نظرية التبادل اللاّمتكافئ لـ 'أرغيري إيمانويل':

تنطلق نظرية' **إيمانويل** 'من عوامل تنتمي إلى جانب العرض)عناصر الإنتاج(في تفسيرها لتدهور معدلات التبادل للدول النامية، حيث فصل بين صورتين للتبادل بين الدول النامية والدول المتقدمة:

1-الصورة الأولى تكون فيها **الأجور** ومعدلات فائض القيمة متساوية ولكن **التركيب العضوي لرأس المال** مختلف بين الدولتين)أي فنون وأساليب الإنتاج مختلفة(، ففي هذه الحالة يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية بسبب ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، وكنتيجة لذلك فإن التبادل سيكون لمصلحة الدول ذات الإنتاجية المرتفعة ،118أي على الأغلب التبادل يكون في مصلحة الدول المتقدمة لحيازتها على فنون إنتاج متطورة وهو وجه من أوجه التبادل اللاّمتكافئ.

2-أما الصورة الثانية فيتم فيها التبادل بين دولتين يتساوى فيهما **التركيب العضوي لرأس المال** (أي تشابه أساليب الإنتاج)، ولكن تختلفان من حيث معدلات **الأجور**، ركز في هذه الحالة على عامل العرض بالنسبة لعنصر العمل، حيث يرى بأن العامل الذي يحدد الفجوة بين أثمان السلع المنتجة في الدول النامية والمتقدمة، فحسبه تحدد قيمة المنتجات بكمية العمل المبذول في إنتاجها وهو بذلك يساند الطرح الذي قدمه **'كارل ماكس'**،[45] فالدول النامية تنتج المواد الأولية حسب مبدأ التخصص الدولي للإنتاج علما بأنها

[45]-بولرباح غريب .(2015).تأثير الساسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراية حالى الجزائر للقترة1990-2012.مذكرة شهادة ماجستير جامعة ورقلة.

اقتصاديات كثيفة عنصر العمل فأمام ضيق الأسواق المحلية نتيجة التخصص في إنتاج المواد الأولية فقد يقل الطلب على عنصر العمل)بطالة مرتفعة(فأمام العرض المرتفع ستنخفض الأجور حتما وهو ما يجعل قيمة المواد الأولية منخفضة، إلاّ أن الدول المتقدمة فقد تتخصص في إنتاج السلع الصناعية والتي تكون كثيفة عنصر رأس المال أما عنصر العمل فيبقى عرضه محدود وهو ما يؤثر في سعره)أجر مرتفع(والذي ينعكس على قيمة المنتجات المصنعة، فعلى أساس

قيام التبادل الحر بين الدول النامية والمتقدمة، فإن الدول مرتفعة الأجر(المتقدمة) ستستفيد من انخفاض الأجور في الدول المتخلفة باستيرادها سلعا أثمانا ا تقل عن أثمان عرض تلك السلع لو أنتجت محليا)أي في الدول المتقدمة)، أما الدول منخفضة الأجر)الدول النامية(فإنها ستخسر باستمرار التبادل الحر، كونها ستدفع أثمانا مرتفعة عن ثمن السلع لو أنتجت محليا)أي في الدول النامية(وهو ما سماه **'أرغيري إمانويل'** بالتبادل اللاّمتكافئ .

المبحث الثاني: أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب التجارة الخارجية دورا رئيسيا ومهما في تحقيق التنمية لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، وبالرغم من أن التجارة الدولية للدول النامية في وضعها الحالي غير مرضي تماما، إلا أن هذا لا ينفي الدور المهم الذي تقوم به التجارة الدولية في تعظيم المنافع و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافها في التنمية.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي:

سنتناول هذا العنصر من خلال ثلاثة نقاط كما يلي:

-شروط التجارة " معدل التبادل الدولي" و قانون انجل.

-علاقة الدخل الوطني بالتوازن الدولي.

-مضاعف التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي.

1.شروط التجارة " معدل التبادل الدولي" و قانون انجل:

يستند بريبيش في تحليله لتدهور شروط التجارة للبلدان النامية على قانون انجل، و الذي يقضي بأن الأفراد في بلدان العالم يميلون إلى التقليل من إنفاقهم على الغذاء و يزداد إنفاقهم على السلع المصنعة الضرورية و الكمالية، أي أن المرونات الدخلية على منتجات القطاع الأولي ضعيفة.

و لكن هذه النظرية لاقت انتقادات مؤداها أن هذا القانون لا يمكن تعميمه على كل المواد الأولية، فهناك بعض المواد الأولية يزيد الطلب عليها مع تنامي الدخول العالمية كسلعة النفط و عدم حصول العكس إلا في فترات محدودة و لأسباب بيئية.

بالإضافة إلى هذا يعتقد بريبيش أن تنامي ظاهرة الاحتكار في القطاع الصناعي أكبر منها في القطاع الزراعي، و منه فإن القوة التنظيمية للصناعيين مقابل تبعثر جهود الزراعيين، و هذا ما يجعل شروط التجارة تميل لصالح الصناعة[46].

-صغير، تركية.(2015).سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الافتصادي خلال الفترة:190-2014.مذكرة ماستر بجامعة الوادي.

و يمكن في هذا السياق أن نرجع الانخفاض الكبير في صادرات المواد الأولية إلى عاملين:

-العوامل الاقتصادية التلقائية المؤدية إلى بطء نمو الطلب على المواد الأولية.

-نشوء عوامل ناتجة عن انتهاج البلاد الصناعية الكبرى لسياسة الحماية الجمركية.

و منه فهذه تمثل رؤية بريبيش في شروط التجارة للبلدان النامية، و مع هذا فقد عمل أقطاب هذا الاتجاه الفكري في شرح ما جاء به بريبيش، بالإضافة إلى رؤى أخرى ليست بأقل شأنا من المصدر الذي تأثرت به، و خاصة في مجال تحليل الاختلالات الهيكلية و التبعية الاقتصادية و الفائض الاقتصادي.

.2التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي:

و هنا يعمل الاقتصاديين على ملاحظة مدى التأثر بين الدخل و كل من الصادرات و الواردات من خلال مشاهدة مدى الزيادة في الدخل بالزيادة في الصادرات و إلى أي مدى ينقص بالواردات، و هذا ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية.

و في هذا الصدد يفرق الاقتصاديون بين الزيادة و النقصان الحاصلين للدخل الوطني، فعملية الزيادة في الدخل تسمى عملية حقن و عملية النقصان فيه هي عملية تسرب منه .

و منه فإن العملية الأولى تحدث من خلال الإضافات التي يحدثها قطاع التصدير، و الذي يؤدي إلى الحصول على دخول جديدة توزع لتفضي في الأخير إلى الزيادة في الإنتاج، و منه فإن الصادرات تعتبر بدلا للاستثمار إذ تعتبر عاملاً مولداً للدخل الوطني، على عكس الواردات أين تعمل على سحب أو التهام جزء من الدخل الوطني المكون للتصرف فيه، و هكذا فإن الواردات زائدا الادخار هي المسئولة عن التسرب الحاصل في الدخل الوطني، فالنسبة الواقعة بين هذين العاملين الدخل و الاستيراد يتم احتسابها انطلاقا من الميل الحدي

للاستيراد بدل متوسط الميل من الاستيراد..

و كخلاصة لما سبق فإن العلاقة بين كل من متغيرات الميزان التجاري الصادرات و الواردات بالدخل تظهر أنه بزيادة الصادرات فإن الدخل الوطني ينمو بمقدار المضاعف ايجابيا، أي أن نمو الدخل الوطني في البلد مرتبط بالقدرة التصديرية لذلك البلد، على العكس من ذلك فإن الزيادة في القدرة الاستيرادية أو في حجم الواردات في البلد من شأنه أن يعمل على تآكل الدخل الوطني و استنزافه مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلد.

كما أنه يؤخذ بعين الاعتبار أثر الانعكاس على البلد المجاور)أو المتعامل معه(على دخله، لأن قيمة المضاعف باعتبارها المعامل الذي يعكس التجارة الخارجية حال الزيادة في الصادرات فإن تلك الزيادة بشكل مستمر و متزايد قد تعمل على استنزاف و انخفاض دخل البلد المتعامل معه، مما يؤدي به إلى تخفيض صادرات البلد، لذلك يراعى أن تكون الزيادة في الصادرات بشكل أقل .

---

[46]-صغير، تركية.(2015).سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الافتصادي خلال الفترة:190-2014.مذكرة ماستر بجامعة الوادي.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدول النامية:

إن أهمية التجارة الدولية في الدول النامية ترجع أساسا لاعتبارين :

1 - الاعتبار الأول: أن التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية.

2 - الاعتبار الثاني: هو أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية.

1.**التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية :**حيث أن بعض الدول النامية في تحقيقها للتنمية الاقتصادية تذهب إلى الاعتماد على برامج التصنيع و العمل على إحداث أساليب إنتاجية متقدمة ومتطورة في كل مجالات الإنتاج، وبهذا تكون أمام حتمية التوجه إلى استيراد السلع الاستثمارية والسلع

الوسيطة لتنفيذ هذه البرامج، وهذا ما تنظر له الدول النامية من الدور الأساسي للتجارة الدولية، ولهذا فلتغطية التكاليف المتعلقة بحجم هذا الاستيراد لا بد عليها من تعزيز قدراتها التصديرية والمحافظة على معدلات تبادلها من التدهور، ولا عجب من ملاحظة الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المختلفة وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.

2.التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية : حيث

أنه بالنسبة إلى هذا الاعتبار و المتعلق بالتخصص الدولي فإن الذي يشار إليه هو أن البعض من أن الدول النامية بحاجة إلى مراعاة هذا النوع من التخصص بحسب نظرة النفقات النسبية المحددة لهذا التخصص، لكنه ومن المعروف أن مثل هذا الاتجاه لا يصلح على إطلاقه في تجارة الدول النامية، وهنا كانت

الأصوات من بعض الاقتصاديين لضرورة تعديل نظرية التجارة الدولية بما يناسب أوضاع وظروف الدول النامية، فما يصدق على بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين و الهند لا يصلح على 90 -تستند فكرة المعجل إلى مقدار الزيادة في الناتج بمعدل معين لزيادة رأس المال التي يحددها المعامل الحدي لرأس المال.

الدول النامية الأخرى، لذلك على هذه الأخيرة أن تستبعد فكرة الاكتفاء الذاتي وتباشر العمل نحو نوع من التخصص الدولي في الإنتاج المتمتعة فيه بمزايا نسبية 1والتي تعمل هذه الدول على أساسها لاختيار فروع الإنتاج، وبناءا على هذا يظهر أن أهمية التجارة الدولية والتخصص الدولي لا تقل أهمية لدى الدول النامية..

المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1962-2015):

خاضت الجزائر تجربة التخطيط المركزي ولمدة لا يستهانها، إذ بالعودة إلى المسار التاريخي للاقتصاد الجزائري يتبين أن الصبغة الاشتراكية هي من كانت تغلب على التسيير آنذاك، والتي ترجمت ضمن جملة من المخططات التنموية الثلاثية والرباعية في سنوات الستينات والسبعينات، تلتها المخططات الخماسية في

الثمانينات، [47] حيث كان للجزائر وقتها نظرة لإرساء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على خلق الثروة، وهو ما جعلها تولي أهمية بالغة لقطاع الصناعة لتجعل منه القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني والمضي كذلك لاستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة على مستوى قطاع الفلاحة رغبة منها بناء قاعدة اقتصادية صلبة قادرة على تلبية احتياجات السوق الوطنية، وبما أن التخطيط يتطلب جهدا كبيرا ووعيا متبصرا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، استدعى الأمر ضرورة قيام المسيرين الجزائريين بتقدير وإحصاء كل الطاقات والموارد الوطنية ومحاولة استغلالها استغلالا رشيدا لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية، ولعل قطاع التجارة الخارجية كان من بين القطاعات التي لفتت انتباه الحكومة وأخذت جزء كبير من اهتماما السياسية والاقتصادية خاصة وأا توقن أهميته بالنسبة للأداء الاقتصادي الوطني، إذ يعتبر العمود الذي ترتكز عليه الدولة في توجيه برامجها التنموية من خلال نشاط التصدير والذي سيطر عليه القطاع النفطي، ونشاط الاستيراد لتموين مختلف الصناعات بالتجهيزات والمعدات الأساسية، وكذا تموين السوق الداخلية بمختلف السلع الاستهلاكية، وبذلك عرف قطاع التجارة الخارجية الجزائرية سياسات وإجراءات تنظيمية مختلفة باختلاف المحطات التنموية التي عرفها الاقتصاد الجزائري،

إذ مع تطور الاقتصاد الجزائري تطورت التجارة الخارجية، حيث كانت بدايتها بمرحلة الرقابة الإدارية مرورا إلى مرحلة الاحتكار ووصولا إلى مرحلة التحرير ثم مرحلة التحرير التام في إطار عقد الاتفاقيات التجارية.

المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية من خلال المخططات التنموية.

ما إن استقلت الجزائر، حتى كان الاتجاه نحو تبني الاشتراكية كنموذج اقتصادي أمر محتوم، تبعته مجموعة من البرامج والمخططات التنموية كان الهدف منها إرساء الاستقلال الاقتصادي وتحقيق تنمية سريعة ومنسجمة موجهة نحو تلبية حاجات البلد، حيث حاولت الجزائر بناء إستراتيجية للتنمية SADترتكز أساسا على إحصاء وتحديد المؤهلات والموارد الموجودة والعمل على استغلالها من خلال برامج تنموية أولت أهمية كبيرة لقطاعي الصناعات الثقيلة)بما فيه المحروقات بعد 1971)وقطاع الزراعة ،1كما أن الغرض من تلك البرامج التنموية كان واضحا إذ أغلبها كانت تسعى للتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، بالإضافة إلى تحقيق الاندماج بين مختلف النشاطات الاقتصادية بغية الوصول إلى حجم

تشغيل أفضل ومعدلات نمو اقتصادي أكبر

إن إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر كانت مبنية على المفهوم الذي وضعه **'فرانسوا بيرو'** في نظريته حول أقطاب النمو الاقتصادي والتي تشير بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يرتكز على توجيه الدفعة القوية في القطاعات الرائدة التي تملك فيها الدول مؤهلات وإمكانيات ثم المرور إلى تنمية القطاعات الأخرى الراكدة، وهذا ما قامت به السلطات الجزائر غداة الاستقلال إذ اعتمدت على نموذج نمو غير متوازن يشرك قطاع الصناعة وقطاع الزراعة كقطاعين إستراتيجيين لإحداث التنمية، حيث أن الاستثمار المكثف في قطاع

[47]-صغير، تركية.(2015).سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الافتصادي خلال الفترة:190-2014.مذكرة ماستر بجامعة الوادي.

الصناعات المصنعة هو كفيل بالوصول إلى التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى وله القدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، تخلق تراكمات تسمح للدول النامية بالوصول إلى مستويات الدول المتقدمة،وفيما يلي سنحاول الإشارة إلى أهم المراحل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في خضم المخططات التنموية

الفرع الأول: التجارة الخارجية خلال الفترة (1962-1966بداية الرقابة):

عاشت الجزائر مباشرة عقب استقلالها الكثير من المعضلات التي أثرت في مسارها وأدائها السياسي والاقتصادي، فلقد ترك الاستعمار الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قام بسلب كل ما فيها من أموال، بالإضافة إلى سحب كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أنه ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطم معظم الجرارات والآلات الزراعية الأمر الذي ألحق الضرر بالزراعة الجزائرية ليبقيها تابعة من الناحية الغذائية للخارج، وفوق هذا كله قد خلف في الجزائر مرضا ظل ومازال يفتكها وهو مرض الأمية التي قدرت سنة 1962بـ 80%من إجمالي السكان، فقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا ساده التخلف والركود في جميع الميادين، إذ عجزت على إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الاقتصادي.

وللتخلص من كل هذه الأوضاع، انتهجت الجزائر المخطط الاستعجالي ما بين 1963-1966والذي جاء نتاج انعقاد مؤتمر طرابلس في جوان 1962الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي ،هذا وساهم مؤتمر طرابلس في مراجعة العلاقات التجارية مع الخارج من خلال اتخاذ إجراءات ضرورية وعاجلة لتنظيم قطاع التجارة الخارجية، إذ وجب على قيادة جيش جبهة التحرير أنذالك المفاضلة بين أحد الخطرين، إما أن تحمل التحرير الكلي للتجارة والذي كان مرفوضا ومنبوذا إلى حد بعيد من طرف القيادة، أو تحمل مخاطر الاحتكار الكلي، وهو مغامرة غير مؤمنة العواقب، بحكم أن عزل الاقتصاد الجزائري أمر غير منطقي خاصة وأنه اقتصاد فتي لا يمكنه أن يوفر لشعبه أدنى الاحتياجات، كما أنه يتطلب تمويلا كبيرا من الخارج خاصة في إطار إعادة بعث البنى التحتية والمنشآت القاعدية، ولدرء هذين

وتبنت الجزائر مبدأ الاعتدال في تنظيم التجارة الخارجية، إذ اكتفت بسياسة الرقابة كخطوة أولى، بمعنى اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي تسمح لها بمراقبة التدفقات السلعية على أساس رقابة قبلية ممثلة في منح رخص الاستيراد، ورقابة بعدية لاحقة، والتي تمثلت في صورة التفتيش دون فرض الاحتكار، هذا وحاولت الجزائر في البداية إحداث نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة بحكم أا تمتلك فيهما إمكانيات لا بأس بها، إلى جانب وجود رأس مال بشري جد معتبر قدر بحوالي 13مليون نسمة في سنة الاستقلال[48]، أما من الناحية الجغرافية فتمتاز الجزائر بمساحة جد واسعة تصنفها الدولة الأولى

[48]دشوشة، توارة.(2015).السياسة التجارية والقدرة التنافسية للمؤسسات دراسة حالة مطاحن الحضنة,مذكرة ماستر جامعة المسيلة.

إفريقيا، وعليه سنحاول التعرض لوضعية قطاع التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة التنموية والتي غطت الفترة ما بين 1963-1966.

الجدول رقم ( ) تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1963-1966)الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان السنة	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3610	3588	3145	3080
الواردات	3295	3472	3312	3153
رصيد الميزان التجاري	116	167 -	73 -	

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري ظل موجبا خلال السنتين 1963و 1964وذلك راجع لسياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر عقب استقلالها رغبة منها إعادة بناء اقتصادها وتعبئة احتياطات مالية لتحقيق التنمية، إذ حقق الميزان التجاري في السنتين 1963و 1964فائضا بـ 315مليون دينار جزائري و 116مليون دينار جزائري على التوالي، وهو ما يؤكد مدى نجاح السياسة الرقابية التي اتخذا الجزائر آنذاك لتسيير قطاع التجارة الخارجية، إلاّ أن ذلك الفائض لم يدم طويلا ريثما عرف الميزان التجاري أول عجز له سنة 1965بقيمة 167مليون دينار جزائري، طبعا هذا العجز نتج عن تراجع الصادرات خاصة عندما تعثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي جعلت فرنسا تقاطع الكثير من المنتجات الجزائرية إزاء اتخاذ الجزائر قرار تأميم

واسترجاع كل المصانع والمشروعات الإنتاجية كما عرف الميزان التجاري كذلك سنة 1966عجزا بقيمة 73مليون دينار جزائري، وهو ما يفسر فاتورة الاستيراد المرتفعة آنذاك بالمقارنة مع صادراتنا للخارج، إذ أن أغلب واردات الجزائر تمثلت في سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة التي كان لها الدور في تفعيل قطاع الصناعة والزراعة.

استطاعت الجزائر خلال هذه الفترة أن تحقق نتائج مقبولة فيما يتعلق بأداء السياسة التجارية التي تم انتهاجها، حيث مكنتها سياسة الرقابة على العمليات التجارية من التحرر اقتصاديا بطريقة تدريجية، وفيما يلي سنحاول توضيح أهم الإجراءات التي اتخذا الجزائر من خلال سياستها التجارية خلال الفترة (1963-1966)

1-الرقابة على الصرف والانسحاب من منطقة الفرنك :يعتبر هذا الإجراء كأسلوب سعري اعتمدت عليه الجزائر من أجل التأثير على قطاع التجارة الخارجية، إذ تمكنت في أكتوبر 1963الانسحاب من منطقة الفرنك (Zone Franc،)حيث تم إنشاء خلال نفس السنة البنك المركزي الجزائري بغرض الرقابة على كل العمليات

المصرفية، والتحويلات[49] الخاصة بالعملة، فقد كان هدف الدولة من خلال هذا الإجراء ضمان توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن أسعار الصرف الدولية وتقلبااا، ولكن بالرغم من ذلك كله فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تعثر في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2-المؤسسة التابعة للدولة المكلفة بعمليات التجارة الخارجية :ويتعلق الأمر بالديوان الوطني للتجارة ONACOوالذي تم إنشاءه مع بداية 1963بموجب المرسوم 62-125الصادر بتاريخ ،1962/12/19حيث أوكلت إليه مهمة الاستيراد والتصدير من أجل ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، كما تكلف أيضا باستيراد بعض المواد لحساب المؤسسات العمومية الصناعية، وكذلك تكييف وتحويل بعض المنتجات التي يستوردها لغرض طرحها في السوق الوطنية، وقد بلغت مشترياته من المواد الغذائية حوالي 40%من إجمالي واردات الجزائر، وأصبح أداة هامة في تطبيق سياسة الدولة والتي تخدم استقرار الأسعار، بعدها ظهرت لدى الحكومة نية بتوسيع عمليات التجارة الخارجية من خلال إنشاء لجان أو مؤسسات عمومية مختصة في الاستيراد والتصدير حسب شعب محددة.

3-التجمعات المهنية للشراء :يعتبر كإجراء تنظيمي آخر، حيث عمدت الدولة إلى تنصيب مؤسسات وطنية تمارس عمليات التجارة الخارجية)نشاطي الاستيراد والتصدير(، إذ تتمثل المهمة الأساسية لهذه المؤسسات في تزويد السوق المحلية بالمواد اللازمة، ولتنفيذ فكرة الرقابة أكثر فأكثر أنشأت الدولة ما يعرف بالتجمعات المهنية للشراءاأو ما تعرف أيضا باللجان المهنية للشراء (، CPA)وهي عبارة عن مؤسسات عمومية تعمل كمؤسسة احتكارية واحدة لقطاع التجارة الخارجية هذا وواصلت الدولة سيطرا ورقابتها على هذه التجمعات العمومية التي تمارس النشاط التجاري الدولي خاصة من الناحية العضوية والوظيفية.

4-التعريفة الجمركية :يعتبر كإجراء سعري آخر إلى جانب سياسة الصرف، حيث قامت من خلاله الجزائر بتأسيس أول تعريفة جمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28والتي وضعت نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، إذ يميز بين ثلاث أنواع من السلع حسب الجدول التالي :

الجدول رقم ( )الرسوم الجمركية حسب القانون63-413. (الوحدة% :

نوع المنتجات	نسبة التعريفة الجمركية%
سلع التجهيز والمواد الأولية	10
السلع النصف مصنعة	من 05إلى 20
سلع تامة الصنع	من 15إلى 20

من خلال الجدول يتضح أن النظام الجمركي كان يفرض نسب منخفضة على التدفقات التجارية المتعلقة بسلع التجهيز والمواد الأولية إذ لم تتعدى نسبة ،10%وذلك لما لها من أهمية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية التي عولت عليها الحكومة، أما الصنف الآخر والمتعلق بالسلع النصف مصنعة فقد اختلفت

[49]زيرمي نعيمة.(2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان.

النسب المفروضة من 5%إلى 20%على حسب نوع وأهمية السلعة بالنسبة للاقتصاد الوطني فبعض من السلع النصف مصنعة كانت موجودة محليا أو كان بالإمكان تصنيعها محليا وهو ما تطلب فرض نسبة مرتفعة من الرسوم الجمركية عليها من أجل حماية المنتج الوطني، أما بالنسبة لمنتجات الاستهلاك النهائي فهي من السلع التي فرض عليها النظام الجمركي الجزائري نسب مرتفعة رغبة منه ترشيد عملية استهلاكها ومحاولة منه ضمان تدفقات مالية إضافية للخزينة العمومية، فضلا عن أهميتها كآلية تسمح بالتقليل من فاتورة استيرادها للحفاظ على الاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة.

5-نظام الحصص :يعتبر نظام الحصص بمثابة إجراء وسيط بين الحظر المطلق وحرية الاستيراد، حيث أصدرت الدولة تراخيص الاستيراد بموجب المرسوم 188/63المؤرخ في ،1663/05/16كانت دف الجزائر من خلال هذا الإجراء الكمي ضبط عمليات الاستيراد وتحديد وجهتها الدولية أي توجيهها نحو البلدان التي تربطها معها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة، كما حاولت كذلك ضبط القيمة المالية لوارداا حفاظا على القدرات المالية للبلاد، إذ أن هذا الإجراء يسمح بالحد من استيراد المواد الكمالية . وعليه فإن جميع الإجراءات التي تبنتها الجزائر في إطار سياستها التجارية خلال الفترة بين 1963و 1966مكنتها من التحرر من تبعيتها للمجموعة الأوروبية بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، إذ أصبحت تتعامل بمبدأ المصلحة المتبادلة التي تمنحها تسهيلات أكثر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم ( )الصادرات حسب المنطقة في الفترة (1964-1966)الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة المنطقة	1964	1965	1966
2070	فرنسا	2793	2282
دول أخرى من منطقة الفرنك	94	119	31
دول خارج منطقة الفرنك	702	745	919

Source : *Abdelhamid BRAHIMI, l'économie Algérienne, OPU, Algérie, Page 110.*

من خلال الجدول يتضح لنا بعد الارتباط في المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا، حيث بلغ حجم صادراتنا عقب الاستقلال وتحديدا سنة 1964قيمة 2793مليون دينار جزائري وهو مبلغ ضخم جدا يؤكد تبعية الجزائر إلى الاقتصاد الفرنسي، إذ كانت أغلب صادراتنا تتجه إلى فرنسا، لكن بعدما أن عمدت الجزائر إلى محاولة استرجاع كل المشاريع والمنشآت الإنتاجية ومنع استغلالها من طرف فرنسا واجهت بذلك رفض قاطع لتسويق فوائض[50] إنتاجها للسوق الفرنسية، حيث انخفض حجم صادراتنا اتجاه فرنسا إلى قيمة 2282مليون دينار جزائري سنة 1965ليواصل انخفاضه توازيا مع الإجراءات الحادة التي سنّتها الحكومة

[50]-صالح تومي وعيسى شقبقب.(2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد(04) ، .32-45.

الفرنسية لأجل الحد من دخول المنتجات الجزائرية لأسواقها كما هو الحال بالنسبة للخمور، لكن الجدول كذلك يوضح أن الدولة الجزائرية كان لها مسعى في ترقية صادراا خارج منطقة الفرنك كليا، وهو ما نلاحظه من خلال تطور المبادلات

التجارية مع الدول خارج منطقة الفرنك، فبلغت قيمة الصادرات إلى هذه الجهة 702مليون دينار جزائري في سنة ،1964ثم انتقلت إلى 745مليون دينار جزائري سنة ،1965بعدها قفزت إلى 919مليون دينار جزائري في سنة .1966

الفرع الثاني: التجارة الخارجية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969مرحلة الرقابة.)

بعد خمس سنوات من الاستقلال اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط عن طريق أول مخطط ثلاثي، إذ يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة وهي خطة قصيرة الأجل، كما ركز هذا المخطط على موضوع الصناعة وجعل منه القطاع الذي يستطيع تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع الصناعات المصنعة بما فيها الاهتمام لمشاركة المؤسسات الأجنبية (فرنسية)للاستثمار في الثروة النفطية مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول) .(1969-1967الوحدة: نسبة مئوية%

قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية	قطاع إنتاج السلع الوسيطية	قطاع إنتاج سلع التجهيز	المحروقات
47.8	32.5	12.3	7.4

Source : *Youcef BENHAFSI, L'Algérie un développement pas comme les autres,*

من خلال الجدول يتبين أن الجزائر خصصت مبالغ مالية جد معتبر للاستثمار في قطاع الصناعة خاصة صناعة النفط وسلع التجهيز، إلاّ أن استثمارا التي وجهت نحو استغلال الثروة المحروقاتية مع مشاركة الدول الأجنبية أخذت الحصة الأكبر في هذا المخطط بنسبة ،47.8%ثم تليها سلع التجهيز بنسبة ،32.5%بعدها السلع الوسيطية بنسبة 12.3%ثم السلع الاستهلاكية بنسبة جد فتية 7.4%وهي تؤكد تبعية السوق المحلية إلى الأسواق الدولية من ناحية تأمين الغذاء والسلع النهائية[51].

أما بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية المتبعة خلال هذا المخطط الثلاثي فقد واصلت الجزائر سياستها الرقابية على المعاملات التجارية، كما أجرت تعديلا جزئيا على التعريفة الجمركية التي تم استخدامها سنة ،1963والتي أحدثت عجزا متواصلا في الميزان التجاري، فبمجرد انطلاق البرنامج الثلاثي) (1969-1967تم إطلاق تعريفة جديدة بموجب المرسوم رقم 35/68) (الصادر في 1968/02/02وهي تعريفة جمركية أكثر مرونة وأكثر توسع من التعريفة المستخدمة من قبل، كان الهدف منها تقوية الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة إيرادات مالية إضافية للخزينة العمومية وكذا حمايته من التبعية الاقتصادية الأجنبية،

والجدول التالي يوضح أهم ما ميز ظروف التجارة الخارجية خلال فترة المخطط الثلاثي التنموي الأول.

[51] - مصطفى خشيم.(2010).اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد (07).

الجدول رقم تطور الميزان التجاري خلال المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة البيان	1969	1968	1697
4611	4097	3572	**الصادرات**
4911	4029	3154	**الواردات**
300-	68	418	**الرصيد**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري سجل رصيدا إيجابيا يقدر بـ 418مليون دينار جزائري خلال سنة ،1967كما سجل رصيدا إيجابيا آخر في سنة 1968بـ 68مليون دينار جزائري، وكله راجع إلى ارتفاع صادرات الجزائر من المواد الأولية من جهة وثبات الواردات من جهة أخرى، حيث بلغت صادرات المحروقات حوالي 72%من مجموع الصادرات الكلية إلاّ أن الجزائر لم تكن تستفيد كليا من ثروا المحروقاتية، ثم نلاحظ أن الميزان التجاري عاد ليحقق عجز في سنة 1969 قدر بـ 300مليون دينار جزائري، نتيجة ارتفاع واردات سلع التجهيز الموجه لتهيئة وبناء المنشآت القاعدية والبنى التحتية المستقطبة للاستثمار خلال هذا الثلاثي.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني (1970-1977مرحلة الاحتكار.)

تبع المخطط الثلاثي الأول مخططين رباعيين يمتدان من سنة 1970إلى غاية 1977هذين المخططين اللذان حاولت من خلالهما دولة الجزائر المستقلة استكمال ما جاء في المخطط التنموي الثلاثي السابق ،1إذ أعلنت السلطات عن المخطط الرباعي الأول) 1970 -1973الذي كان يهدف أساسا إلى تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وكذا تعزيز الاستقلال الاقتصادي، إضافة إلى المواصلة في جعل التصنيع صلب نموذج التنمية في الجزائر آنذاك ،2كما أدركت الجزائر كذلك أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات والذي لم يكن في تلك الفترة مستغلا من طرفها، إلاّ بعدما قامت الحكومة باتخاذ قرار تأميم المحروقات ومنع فرنسا ومؤسساتها الكبرى من استنزاف البترول من الجزائر دون أن يستفيد منه الشعب الجزائري في 24 فيفري 1971وهو قرار شجاع استطاعت الجزائر من خلاله أن تؤثر على إيراداتها المالية من العملة الصعبة والتأثير بذلك على أرصدة موازينها التجارية، كما جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتداء من شهر جويلية سنة 1971تم إقرار مجموعة من الإجراءات دلت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصصة فيه ،3والهدف من الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80%من الواردات تحت رقابة الدولة ،كما اكتفت السلطة العمومية بعد الإعلان عن احتكارها لقطاع التجارة الخارجية سنة 1971بإصدار أوامر متفرقة إلى غاية 1973حيث قامت وزارة التجارة بإصدار المرسوم [52] رقم 01/73المؤرخ في 1973/02/20المتعلق بمنح المؤسسات العمومية

[52] - جون إدلمان، سيبرو.(1987). سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم. الأردن،مركز الكتب الأردني.

التراخيص الإجمالية للاستيراد والتي تسمح لها باحتكار التجارة الخارجية، كما تم خلال هذا المخطط التنموي الرباعي الأول إلغاء مهام التجمعات المهنية للمشتريات **GPA**والتي كانت في فترة الرقابة على التجارة الخارجية

باشرت الجزائر خلال المخطط الرباعي الأول إصلاحات عميقة في قطاع التجارة الخارجية، حيث أعلنت من خلاله رسميا احتكارها لهذا القطاع ومحاولتها إعادة النظر في هيكل تجارا الخارجية، إذ بمجرد صدور قانون المالية لسنة 1971عن طريق الأمر 93/70المؤرخ في 1970/12/31تم إلغاء القانون التفضيلي للمنتجات الفرنسية لتدمج بعد ذلك منتجات فرنسا في النظام التفضيلي للمنتجات الأوروبية، فتاريخ الفاتح من شهر جويلية 1971هو التاريخ الذي منحت فيه المؤسسات العمومية الصلاحية الكاملة لاحتكار العمليات التجارية، لتصبح كل مؤسسة تستورد السلع الخاصةd ا وللفروع التابعة لها، لكن هذه الصلاحيات خلقت جوا من الفوضى كلف الحكومة الجزائرية إخفاقات في الحفاظ على تعادل الميزان التجاري لها .

-1 **الاحتكار الرسمي**تمارس المؤسسات العمومية أيا كان نشاطها **إنتاجي** أو **توزيعي** هذا النوع من الاحتكار، حيث تقوم المؤسسات الإنتاجية العمومية والفروع التابعة لها حسب تخصصها الإنتاجي باستيراد السلع التي تلزمها من الأسواق الأجنبية لتساهم تلك المنتجات المستوردة في عملية الإنتاج -مدخلات عملية الإنتاج-، كما أا لا تستطيع أن تسوق أو أن توزع فائض منتجاا المستوردة إذ أا تحتفظ به في مخزونااا وهو وجه من أوجه الفشل التسييري الذي عرفه القطاع فمن غير المعقول أن تبقى منتجات مخزنة تلك ولا تستخدم في خلق الثروة، ، أما المؤسسات العمومية التي لها وظيفة التوزيع فمهمتها استيراد وتسويق السلع المستوردة إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

-**الاحتكار بالتأشيرة** :هذا النوع من الاحتكار ظهر مع ظهور الحاجة لمنتجات عجزت المؤسسات العمومية المكلفة بالاستيراد والتوزيع توفيرها للسوق المحلية خاصة الداخلة في عمليات الإنتاج، وهو ما يدل غياب النجاعة في تسيير عمليات الاستيراد، فلم تقم أبدا تلك المؤسسات العمومية الموزعة بدارسة احتياجات السوق المحلية، ولتوفير تلك المنتجات غير المتاحة تقدم المؤسسات العمومية المحتكرة لعملية الاستيراد والتوزيع تفويض إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06أشهر مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 01%إلى 5.6%من قيمة السلع المستوردة، ومثل هذا الاقتطاع يعتبر بمثابة ربح تستفيد منه المؤسسات المكلفة بالاحتكار دون بذل مجهود في الاستيراد، فمن هذا المنطلق نكتشف التشوه الذي كانت تعانيه منظومة الاستيراد، وأكثر من ذلك فقد ساهمت هذه الاحتكارات في الرفع من فاتورة الاستيراد ولم تنقص منها دينارا واحدا، فانعدام التسيير التكنوقراطي لقطاع التجارة له تأثيره ،أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)فقد جاء هو الآخر مؤكدا للإستراتيجية الصناعية، حيث واصلت الجزائر مساعيها لتحسين قطاع الصناعات الثقيلة، وقد اتضح ذلك من خلال الإنفاق الاستثماري الكبير الذي كانت تخصصه السلطات[53] الوطنية لدعم الاستثمارات في قطاعات الإنتاج، هذا وتعكس النسبة

[53] - جون إدلمان، سيبرو.(1987). سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم. الأردن،مركز الكتب الأردني.

المرتفعة من الإنفاق الحكومي آنذاك ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات، بالإضافة إلى هذا كان يسعى المخطط الرباعي الثاني إلى تحقيق نفس الأهداف التي سطرا الجزائر في الرباعي الأول متمثلة في العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي قوي يضمن الزيادة في الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني، كما كان يهدف المخطط إلى تخفيض تبعية الاقتصاد المحلي إلى الموارد المالية للمحروقات بفضل اهودات التي بذلتها الجزائر في قطاع الفلاحة أنذالك لتنويع (وليد، 171،2010)، اقتصادها ومصادر الثروة المالية، إذ عمدت إلى رفع وتحسين المنتجات الفلاحية ،ومضاعفة حجم الاستثمارات في نفس القطاع، أما فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذا الجزائر في إطار سياستها التجارية الخارجية فقد أبقت على سياسة الاحتكار وهو ما أكدته عملية المصادقة على الدستور الوطني عام 1976والذي تضمن في هذا الشأن بأن احتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها لقطاع التجارة الخارجية، والتجارة بالجملة.

أما بالنسبة للفترة (1978-1979)أو ما يطلق عليها بالمرحلة الانتقالية فلم تشهد أية خطة، واعتبرت فترة تكميلية واكتفت الدولة من خلالها بتنفيذ المشاريع المتبقية من الرباعيين الأول والثاني، كما اعتبرت مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول، لأن الدولة أجلت إصدار المخطط الخماسي الأول لظروف سياسية متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ،أما الميزان التجاري خلال الرباعيين الأول والثاني وطيلة الفترة) (1977-1970قد عرف هو الآخر تذبذب على حسب الأوضاع التي سادت سياسات التجارة الخارجية في نفس الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم) :(6-3تطور الميزان التجاري خلال الفترة) .(1979-1970الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات البيان	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970
32794	34439	29534	22226	23756	17745	8876	6694	2028	6025	الواردات
36505	25037	24089	22204	18563	19595	7479	5854	4208	4980	الصادرات
3711	**-9402**	**-5445**	**-22**	**-5191**	**1841**	**-1397**	**-840**	**-1820**	**-1225**	الرصيد

Source : *Mohamed Elhocine BENSSAD, OP. Cité, Page 183.*

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الميزان التجاري عرف عجزا طيلة فترة المخطط الرباعي الأول بين 1970 -1973وذلك راجع من جهة إلى ارتفاع حجم الواردات عن الصادرات، إذ كان المخطط التنموي يحمل في طياته الكثير من المشاريع الصناعية العملاقة تطلبت اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل توفير سلع التجهيز والمواد الأولية فضلا عن [54]وجود الكثير من الإسراف والتبذير الناتج عن سوء تسيير عمليات الاستيراد خاصة فيما يخص منح تأشيرة الاستيراد، كما أن استغلال قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الأجنبية قبل

[54]-جت، سليمان.(2005). التطورات الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على النظريات الاقتصادية. الأردن.

تأميمه سنة 1971كان عامل في شح الموارد المالية من العملة الصعبة وهو ما يوضح الرصيد السلبي الذي عرفه الميزان التجاري خلال السنتين 1970و ،1971إلى أن تم تأميم قطاع المحروقات بصفة رسمية وبعد تنظيم العمليات الاستثمارية فيه استطاعت الجزائر أن تضمن إيرادات مالية مرتفعة تحسن من وضعها المالي ،1كما تزامن ذلك مع اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية وهو ما دفع بمنظمة **الدول المصدرة للنفط الأبك** OPECإلى تخفيض إنتاجها البترولي تدريجيا والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، وقد تزامن ذلك مع بداية المخطط الرباعي الثاني عام ،1974إذ عرف الميزان التجاري رصيدا إيجابيا بقيمة 1841مليون دينار جزائري، ثم عاد إلى العجز بداية من سنة 1975مقدرا بـ 5191مليون دينار جزائري، وواصل العجز إلى غاية 1978حيث قدر بـ 9402مليون دينار وكان ذلك –كما أشرنا سابقا- لمواصلة اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تموين السوق الداخلية بالمنتجات الاستهلاكية، والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة المسطرة خلال الرباعي الثاني، ثم انتهت السنة الأخير من المرحلة الانتقالية سنة 1979بفائض في الميزان التجار قدر بـ 3711مليون دينار جزائري، كما كانت للظروف السياسية الدولية نصيب في توضيح هذا الفائض، حيث بررت الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج هذا الرصيد الموجب في الميزان التجاري الجزائري خلال سنة ،1979بدافع أن أسعار النفط عرفت مستويات جد مرتفعة وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات المالية من المحروقات وإحداث الرصيد الموجب للميزان التجاري.

مما سبق يتبين أن قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة 1970-1979قد عرف تطورات ملحوظة حيث تركزت الصادرات على المحروقات، بالتحديد على النفط الخام، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، والتبعية لأسعار للسوق العالمية للطاقة، كما تميزت الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بانفتاحها الواسع على السلع التجهيزية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد نحو التصنيع واستغلال الإمكانيات المتاحة على مستوى قطاع الفلاحة، الأمر الذي جعل بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. وفي بداية السبعينات، برز نمط اقتصادي لا مركزي جديد -ليرث فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين- يعتمد على التسيير العمومي ويتغذى من الريع البترولي المتنامي باستمرار، تبنت من خلاله الجزائر آليات مهمة في الرقابة على قطاع التجارة الخارجية إيمانا منها بأن هذا الأخير هو المسئول عن بعث الديناميكية الاقتصادية داخليا وخارجيا، إذ حاولت من خلال ذلك الجزائر بعث مخططين تنمويين خلال عقد من الزمن سعيا منها تجنب الصعوبات الاقتصادية بفضل البترول .

الفرع الرابع: التجارة الخارجية خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني للفترة (1980-1989مرحلة الاحتكار[55].)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تدهورا خلال فترة السبعينيات، حيث تراجع الأداء الاقتصادي نتيجة عدم كفاية الموارد المالية لتمويل كل المشاريع الضخمة التي تضمنها المخططين الرباعيين الأول والثاني، وبذلك سعت الجزائر مع بداية الثمانينات إلى انتهاج مخططين خماسيين الأول منهما امتد بين (1980-1984

[55]بوزيدي،عبد ايد .(2000). تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن.الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.

)والخماسي الثاني بين) ،(1985-1989)ولعل الجديد في هذين المخططين هو تبني الجزائر إجراءات تصحيحية لتحسين الأداء الاقتصادي، مع وجود نية صادقة للخروج من تبعيتها للمحروقات، وكذا إعادة النظر في إدارة القطاع العام عن طريق إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية الضخمة، أكثر من ذلك عمدت الجزائر لتشجيع القطاع الخاصإذ برزت مع بداية الخماسي نية التوجه نحو اللامركزية في التسيير.

أولا- التجارة الخارجية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

أدى الاعتماد على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعيين الأول والثاني إلى حدوث اختلال في توازنات الاستثمارات الوطنية، حيث كانت الشركات العمومية الكبيرة هي سيدة القرارات الاقتصادية، وتم إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة والسياحة أو حتى الهياكل القاعدية)الطرق، السكن،المستشفيات، المدارس،(فجاء المخطط الخماسي الأول لإحداث التوازنات الاقتصادية، من خلال إعادة النظر في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، فمن خلاله أصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63مليار دينار جزائري من مجموع 250مليار دينار جزائري ،هذا وعمدت السلطات إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية سنة ،1982فألغت المنشآت الكبرى وقسمتها إلى مؤسسات صغيرة من حيث الحجم لتصبح سهلة من حيث الإدارة والتسيير، كما أصبح الحديث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات أمر في غاية الأهمية خلال هذا الخماسي الأول، إذ اتخذت السلطات الجزائرية التدابير اللازمة لتنويع صادراا

والحد من تبعيتها للبترول3.

التزمت الدولة الجزائرية خلال هذا المخطط الخماسي الأول بسياسة الاحتكار التي كانت تنتهجها في السابق لتنظيم التبادل التجاري مع الخارج، إلاّ أا حاولت إعادة هيكلة هذا الاحتكار بما يتناسب مع متطلبات التنمية عن طريق ربط نشاط الاستيراد بالنشاط الاستثماري من جهة، وعن طريق عملية البرمجة الصارمة لعمليات الاستيراد من جهة ثانية

ثانيا- التجارة الخارجية خلال الخماسي الثاني(1985-1989):

عمدت السلطات إلى انتهاج المخطط التنموي الخماسي الثاني، حيث كان يهدف إلى دعم التنمية اللامركزية والعمل على تنظيم الاقتصاد وتحقيق التوازنات الاقتصادية أكثر فأكثر، إذ خصصت مبالغ مالية جد معتبرة لتطوير وترقية كل القطاعات المنتجة، كما وضعت تحفيزات حقيقة لأول مرة ، وذلك من خلال التشجيع الضريبي وتقديم حتى إعفاءات كلية من الجباية.

كما عرفت سياسة التجارة الخارجية إجراءات جديدة جاءت في إطار مواصلة هيكلة وظيفة التجارة الخارجية إذ بموجب صدور القانون 88/29المؤرخ في 1988/07/19المتعلق بممارسة الدولة احتكار التجارة الخارجية تم من خلاله الانتقال من [56]منح التراخيص للمؤسسات المختصة والمكلفة بالاستيراد إلى إنشاء الوكالات

[56] - عجمية،محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية .(2002). التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية.جامعة الإسكندرية.

المكلفة بالاستيراد والتي قد تكون مؤسسات عمومية أو خاصة، حيث يتم تعيينها على أساس دفتر شروط الذي تحدد فيه كل الواجبات والحقوق للوكيل،

وبهذا قد تصبح المؤسسة المستوردة غير معينة من طرف الدولة بطريقة احتكارية بل قد يكون التعيين على أساس فتح مجال المنافسة أمام العديد من المؤسسات، حيث يقع الاختيار على من يقدم العرض الجيد في إطار الصفقات التجارية الدولية، أما فيما يخص رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1989)فقد سجل فائضا طيلة مدة المخططين الخماسيين باستثناء سنة 1986،

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم ( )تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1980-1989الوحدة: مليون دينار جزائري.

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	السنوات البيان
الواردات	40 519	48 639	49 310	49 784	51 254	49 491	43 394	34 153	43 427	70 073
الصادرات	59 953	57 383	52 698	53 455	59 108	64 564	34 935	41 736	45 421	68 246
الرصيد	19 434	8 744	3 388	3 671	7 854	15 073	-8 459	7 583	1 994	-1 826

المصدر :طاهر بوشلوش، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999**،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006،ص .135.

بالرجوع إلى أرقام الجدول السابق، ومن خلال الشكل رقم (1-3)يتضح أن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-1989ظل موجبا باستثناء سنتي 1986و 1989والتي عرف خلالهما عجزا بقيمة 8459مليون دينار جزائري و 1826مليون دينار جزائري على التوالي، حيث أن العجز الأول كان كبيرا وحادا يعكس حجم الأزمة المالية التي تعرض إليها الاقتصاد بسبب أزمة البترول لسنة 1986والناتجة عن انخفاض أسعار البترول في سوق الطاقة الدولي، كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات خلال كل السنوات كانت مرتفعة بالمقارنة مع سنوات السبعينات وهو ما يعكس تغير السلوك الاستهلاكي للمواطن الجزائري أنذالك وتطبيق الحكومة لبرنامج مكافحة الندرة PAPإذ ارتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 26%وهي طبعا قد تعكس دور الحكومة في تنمية الطلب الداخلي عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي المتنامي، كما ارتفعت الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز وذلك راجع إلى عزم الدولة تجسيد أهداف المخططين الخماسيين والذين احتوى[57]

[57]قادري، محمد الطاهر.(2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

على حزمة من الاستثمارات الضخمة خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية، إذ قدرت حجم المخصصات المالية للبرنامج الخماسي الأول بحوالي 450مليار دينار أما الخماسي الثاني تم منحه قيمة 550مليار دينار، لكن بالرغم من ذلك فإن النتائج

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

لقد كان للنهج الاقتصادي المتبع من طرف الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اية الثمانينات الأثر السلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، والتي أثرت بدورها على الجانب الاجتماعي وحتى السياسي، خاصة تلك الإرهاصات التي تسببت فيها أزمة 1986التي نتجت عن ايار أسعار النفط في السوق الدولي، حيث صاحب هذه الأزمة اضطرابات تمويلية وتموينية، وما كان ذلك ليحدث لولا الإفراط في الاعتماد شبه الكلي على تصدير المحروقات والذي كان المصدر الأساسي للإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة، ففي ظل تلك الاختلالات التي عاشها الاقتصاد الوطني ظهرت مساعي السلطات الجزائرية في الوقوف على أهم مسببات الأزمة التيكادت أن تعصف بكياا الاقتصادي، ولعل أهم تلك الأسباب نجد.

-1 عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية والتي بقيت غير كافية من الزاوية المالية والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى نظام التخطيط المركزي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة في التسيير؛

-ضعف استغلال الموارد والقدرات المتاحة بكثرة خاصة المورد البشري مما أدى إلى تدهور الهياكل الإنتاجية العمومية الصناعية منها وحتى الفلاحية؛

-ضعف التحكم في التكاليف وكثرة التبذير.

الفرع الأول: دوافع وأسس تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

إن تحرير التجارة الخارجية لم يكن خيارا بالنسبة للجزائر، وإنما هي قضية فرضتها ظروف التحول نحو اقتصاد السوق، وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بالاقتصاد تحتم على السلطات الحكومية البحث عن سياسة أخرى تخدم الأهداف السياسة الاقتصادية، هذا ويعتبر الانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة من المهام التي وجدت فيها كثير من الدول صعوبة، ولعل الجزائر من الدول التي عاشت هذا الموقف خاصة مع تفاقم إرهاصات الأزمة المالية لسنة ،1986والتي تمخضت عنها أزمة المديونية وما رافقها من اختلالات اقتصادية خطيرة.

أولا- دوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

اعتبر دستور 23فبراير 1989النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي، وذلك من خلال إلغائه لجميع النصوص

والمواد التي كان يتعاملd ا منهج التخطيط المركزي، كما تم إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد، خاصة في الشأن المتعلق بالتبادل[58] التجاري بينها وبين العالم الخارجي، إذ نص الدستور الجديد على ضرورة تخلي الدولة عن احتكارها لقطاع التجارة الخارجية –ما عدا في بعض الميادين الإستراتيجية التي

[58] - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد,(1999).النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية.مصر:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

تمثل خط أحمر- كما نص كذلك بحرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، إضافة إلى إخضاع السوق لآليات العرض والطلب ،1ومن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التحرير التجاري نجد أسبابا داخلية وأخرى خارجيةكما يلي:

1-الأسباب الخارجية:

أ- التحولات الاقتصادية العالمية :والتي ظهرت مع ظهور العولمة بشتى أبعادها، إذ ألغي التعامل بمفهوم "الأجنبية" في ظل انتشار مفهوم الـ ،Globalizationحيث أصبح العالم وحدة واحدة، ليس فيه جهة داخلية وجهة أجنبية، وبالتالي انتشر استخدام مفهوم الاقتصاد الدولي الكلي Global Economyوالذي تمخضت عنه الكثير من المفاهيم المختلفة كالسوق العالمية Global Marketsوالتجارة الدولية Global Tradeوغيرها من المفاهيم التي تؤكد بأن العالم يشهد تحولا عميقا من الناحية الاقتصادية، إذ تحرر من جميع القيود التي كانت تمنع حرية توزيع الثروات بين دول العالم.

ب- انهيار الاتحاد السوفيتي :وذلك سنة ،1989وتوحيد الألمانيتين سنة ،1990أحدث صدمة على العالم بكامله، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها ضرورة إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية متجها إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

ج- انهيار قيمة الدولار الأمريكي :حيث فقد الدولار الأمريكي نسبة جد معتبر من قيمته مع اية السبعينيات نظرا للعديد من العوامل التي مربها الاقتصاد العالمي في تلك الأثناء، ولعل أهمها ارتكز حول بعض النزاعات السياسية القائمة بين الدول كالأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج وغيرها من الأزمات، فبمجرد أن فقد الدولار الأمريكي قيمته بين العملات تعثرت الكثير من الاقتصاديات في العالم ولعل الجزائر من بين تلك الدول بحكم أا كانت تعتمد الدولار كعملة مرجعية لتسوية معاملتها التجارية الخارجية

2-الأسباب الداخلية:

أ- أزمة المديونية :فشلت الجزائر[59] في تحقيق الأهداف التي سطرا ضمن مخططاا التنموية في ظل اعتمادها على منهج التسيير الاشتراكي، حيث تطلبت تلك المخططات التنموية مبالغ ضخمة لتجسيدها على أرض الواقع، وهو ما حتم على الحكومة الجزائرية ضرورة طلب قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من الجباية النفطية، إلاّ أن سوء استعمال هذه القروض في معظم 1الحالات، أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار، وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من احتياط الصرف الأجنبي، كما اعتبر سوء التسيير من الأسباب الأساسية لتفاقم أزمة الدين الخارجي وتصعيدها، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتي رافقت تدهور مستويات الإنتاجية في شتى القطاعات، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما تحصلت عليها تحت ظروف جعلتها لا تجيد التفاوض مع المؤسسات الدولية المقرضة من جهة، ولا حتى تجيد البحث في جدوى هذه القروض الخارجية من جهة.

[59]- سعد،مجي محمد سعد.(2008). عولمة الاقتصاد في الميزان.مصر: المكتب الجامعي الحديث.

ب-عجز الميزان التجاري :

ج- التضخم :

ثانيا- أسس تحرير التجارة الخارجية الجزائرية :ترتكز عملية التحرير التجاري على أسس لا يمكن أن تنجح إلاّ بتوفرها، والجزائر من الدول التي اهتمت بتوفير هذه الأسس من أجل إنجاح عملية تحرير تجارا الخارجية، وتمثلت تلك الأسس فيما يلي:

1-الخوصصة Privatization:يعتبر هذا المصطلح من المفاهيم الاقتصادية التي لعبت دورا بارزا في تسارع العولمة عن طريق ربط الاقتصاديات الوطنية ودمجها في الاقتصاد العالمي، كما تشير العولمة في مضموا إلى ضرورة التخلص من هيمنة الحكومات ومؤسسااا العمومية على الحياة الاقتصادية، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد، زيادة على أا دف إلى تحرير الأسواق وتم بدعم المبادرات الفردية وترقية المنافسة ،2والجزائر من الدول التي تبنت هذه العملية ضمن سلسلة الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية بغرض إعادة الاعتبار للمؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت الخوصصة إجراء عملي بعد إمضاء الجزائر اتفاق الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي ،والذي سمح بإعادة الجدولة للديون الرسمية مع' **نادي باريس**** 'والتفاوض بشأن جدولة الديون مع' **نادي لندن** 'ومنه بدأت الحكومة بتطبيق التعليمات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي، كما أا قامت بسن العديد من القوانين التي نظمت هذه العملية.**2-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :**وضعت الجزائر كافة الإمكانات البشرية والطبيعية من أجل تحسين وترقية بيئتها الاستثمارية، كما أا سنت القوانين التي من شأا تأهيل الاستثمار وذلك عام 1993بموجب صدور القانون 12-93 المؤرخ في 05أكتوبر ،1993والذي تضمن إلغاء الامتيازات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية والجمركية لمستمر دون الآخر1.

3-الشراكة :وهي اتفاقيات ذات طبيعة شاملة تتضمن التعاون في الات السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، المالية،

الفنية والثقافية ،2ولعل من أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية وغيرها.

د- الخوصصة :شكلت الخوصصة إحدى أهم الجوانب الأساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، حيث شرعت السلطات منذ سنة 1996في تنفيذ برنامج واسع للخوصصة تحت توصيات البنك العالمي يهدف إلى خوصصة وفتح رأس مال 200مؤسسة اقتصادية عمومية1.

إن جميع البرامج التصحيحية التي تبنتها الجزائر خلال فترة التسعينيات لم تمكنها التخلص من كافة المشاكل الهيكلية التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها، أما فيما[60] يخص قطاع التجارة الخارجية فبقي هو الآخر يشهد تبعية مفرطة للبترول وأسعاره في السوق الدولية، فرغم كل البرامج الذي عرفها هذا القطاع ورغم إصدار مرسوم يقضي بضرورة تخلي الحكومة على احتكار عمليات التبادل الخارجي، إلاّ أن رصيد الميزان

[60] - محمود حسن حسني، محمود حامد حمود.(2006). التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر.

التجاري بقي متأثرا بسعر البترول من جهة وبحجم الإنفاق المحلي من جهة ثانية، هذا وتعتبر تعليمات وتوجيهات صندوق النقد الدولي اتجاه تحرير التجارة الخارجية وجه من أوجه تكريس التبعية لقطاع المحروقات، حيث أفقدت الجزائر عزيمتها في الرقابة على اقتصادها وحتى عجزها عن توفير الحماية لصناعاا الفتية التي لم تعرف النضج منذ بدايتها،

وفيما يلي سنحاول التعرض إلى تطور عمليات التجارة الخارجية خلال فترة الإصلاحات.

الجدول رقم) :(9-3تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة) .(1989-1999الوحدة: مليون دينار

السنوات البيان	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989
الواردات (CAF*)	610527	552614	501327	498025	513193	340137	205463	180141	139257	86769	70 073
الصادرات (FOB**)	834684	599605	801812	732148	488243	302909	235928	232237	219391	101284	68 246
الرصيد	46 991	300485	234123	-24950	-37228	30464	52096	80135	14515	-1826	224157

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

يتضح من الجدول السابق أن الميزان التجاري سجل عجزا في بداية برنامج التثبيت الاقتصادي الأول مقدرا بـ 1826 مليون دينار جزائري، لكنه سرعان ما سجل فائضا خلال برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني، حيث أن الفائض لا يعكس قدرة الجزائر تصحيحها لأهم الاختلالات الهيكلية التي يعاا الاقتصاد كما لا يشير إلى تنوع الاقتصاد الجزائري بشيء، بل السبب في هذا الفائض هو الارتفاع النسبي في سعر المحروقات والتي انخفضت بعدها مع مطلع سنة 1994ليسجل الميزان التجاري عجزا طلية برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث، ثم تدارك الميزان [61]الرصيد الايجابي في برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.

الفرع الثالث: تحليل أداء التجارة الخارجية خلال مرحلة التحرير التام (2000-2015):

خرجت الجزائر من العقد الأخير للقرن العشرين وهي مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها تراكمات السنوات السابقة التي تجلت في أزمة سياسية طاحنة كادت أن تعصف بالبلد ككل، كما تميزت

[61]جامع، أحمد .(1977). العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

الوضعية الاقتصادية بشيء من الركود الناتج عن سوء استغلال الأموال التي خصصت في إطار برنامج التعديل الهيكلي الأخير لسنة ،1998وقد جاء العقد الجديد من القرن الواحد والعشرين بمجموعة من التغييرات مست العديد من القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي سنحاول رصد أهم التطورات التي لحقت به خلال الفترة 2000-2017من خلال إبراز أهم المحطات التي مر ا في إطار
البرامج التنموية التي تضمنتها هذه الفترة، ولتحليل أداء هذا القطاع لابد من الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي يعتمد عليها الكثير من الاقتصاديين في تحليل أداء التجارة الخارجية، وقد تتمثل في تطور رصيد الميزان التجاري، التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، التركيب السلعي للصادرات والواردات، وكذا معدل التغطيةTC.

أولا- تطور الميزان التجاري :يتميز الميزان التجاري الجزائري بعنصرين هامين وهما تبعيته المفرطة إلى الصادرات النفطية، إذ تمثل
النسبة الأكبر إن لم نقل النسبة الكلية للصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية الفترة الحالية، والعنصر الثاني الذي يميز الميزان
التجاري الجزائري قد يتمثل في الأهمية البالغة للواردات من السلع الاستهلاكية، حيث أن المتيقظ جيدا لوضعية الميزان التجاري بعد
مرحلة الانفتاح التام يلاحظ أنه عرف رصيدا موجبا خلال عدة سنوات، والجدول الموالي يلخص تطور[62] رصيد الميزان التجاري
للجزائر خلال الفترة .2017-2000

[62] - كلاوس روزو.(1990). الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، ترجمة عدنان عباس علي جامعة قار يونس، بنغازي.

الجدول رقم3-10): (تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة) .(2017-2000الوحدة: مليون دينار جزائري.

رصيد الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنة
2000	1.287.651.2	532.155.1	755.496.10
2001	1.480.355.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10
2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	1.780.297.50
2013	5.217.099.8	4.368.548.4	848.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90 -
2015	3.481.837	5.193.460	1.711.623 -
2016	3.161.344	5.115.135	1.953.791-
2017	3.476.942	4.930.554	1.453.612 -

المصدر :تم إعداد الجدول بالاعتماد على مراجع الملحق رقم .01

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين سنتي) ،(2017-2000وذلك[63]

راجع إلى الاختلاف الواقع بين حجم صادرات وواردات الجزائر خلال هذه الفترة، حيث سجل الميزان التجاري مع مطلع الألفية الثالثة فائضا جد معتبر بقيمة 755.49مليار دينار أي ما يعادل تقريبا 7مليار دولار، حيث يعكس هذا الفائض الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع سنوات التسعينيات التي لم يتعدى فيها سعر برميل النفط عتبة 20دولار، أما خلال سنة >2000فقد بلغت أسعار البرميل الـ 28.5دولار وهو ما زاد في انتعاش الصادرات الجزائرية مع بقاء فاتورة الاستيراد عند عتبة الـ 5مليار دولار بحكم أن الطابع الاستهلاكي

[63]- تادورو،ميشيل تودارو.(2006).التنمية الاقتصادية .ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد حمود. الرياض: دار المريخ .

آنذاك كان جد بسيط نظرا لأن اتمع كان يعيش في ظروف اجتماعية وأمنية صعبة جعلته يركز على المنتجات الضرورية، إلاّ أن هذا الرصيد الإيجابي لم يواصل ارتفاعه بل عرف انخفاض خلال السنتين 2001 و 2002،نظرا للتذبذبات المسجلة في أسعار النفط في السوق الدولية.

لكن انطلاقا من سنة 2003وإلى غاية 2008سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا متزايدا وصل سنة 2006 إلىما قيمته 2420.24مليار دينار أي ما يقارب 24مليار دولار، كذلك تميزت سنة 2008بارتفاع قيمة الفائض والذي قدر بـ 2522.98مليار دينار وهو رقم جد معتبر جعل الجزائر تعيش زمن البحبوحة المالية، ليرجع ذلك أساسا لمواصلة أسعار النفط ارتفاعها حيث بلغت 94.45دولار للبرميل في شهر فيفري ،2008إلاّ أنه مع حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008وبعد نخفاض أسعار الوقود الأسود مع مطلع سنة 2009حيث بلغ سعر برميل النفط 64دولار سجل الميزان التجاري الجزائري تراجع ملحوظ حيث بلغت قيمة الفائض 492.83مليار دينار وهي أدنى قيمة إيجابية عرفها الميزان التجاري خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

بقي الميزان التجاري الجزائري يسجل فائضا خلال الفترة ما بين 2011و ،2013مع وجود تذبذبات طفيفة راجعة لعدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية من جهة، وإلى تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع المحروقاتي من جهة ثانية، حيث مثّلت صادراتنا من المحروقات نسبة فاقت 97%وهو ما جعل إيرادات الخزينة العمومية وعملية الإنفاق الحكومي تبقى هي الأخرى تابعة لإيراداتنا من الجباية النفطية، إذ تمثل الجباية النفطية نسبة تقارب 67%من إيرادات الخزينة العمومية، لكن مع مطلع صيف 2014عرفت أسعار النفط سقوطا حرا في السوق الدولية ما جعل كل الاقتصاديات النفطية تعاني صدمات مالية سلبية بسبب تراجع مداخيلها من الجباية النفطية والتي كانت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والمغطي الوحيد لتكاليف الاستيراد، حيث

سجلت الجزائر فائض في الميزان التجاري منخفض جدا بقيمة 737.88مليار دينار، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط ونقص الطلب عليها في السوق الدولية ومع بروز بعض بؤر التوتر بين أكبر الدول المنتجة للنفط جعل الميزان التجاري يسجل أول عجز له سنة 2015بقيمة 1711.62مليار دينار أي ما يعادل 17مليار دولار، ومع ذلك بقي الميزان التجاري يواصل عجزه أمام تراجع الطلب على المحروقات من الخارج و أمام عدم قدرة الدول المصدرة للنفط ضبط العرض الأمثل الذي يخدم سعر هذه الطاقة دوليا، فبالرغم من انعقاد الكثير من المؤتمرات بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول **OPEC**إلاّ أن أسعار البترول لم تتعافى بل أصدرت بالمقابل بعض المنظمات الدولية التي تنشط في مجال الطاقة تقارير تؤكد أن عهد الذهب الأسود قد انتهى والتوجه الآن قد يكون نحو الطاقات النظيفة وهو ما زاد الوضع التجاري بين الجزائر والعالم الخارجي سوءا، فأمام عدم قدرة الجزائر التحكم في حجم وارداا وأمام تراجع إيراداا المالية من الصادرات النفطية سجل الميزان التجاري[64] سنة 2016عجزا بقيمة 1953.79 مليار دينار أي قرابة 19مليار دولار، هذه الوضعية المالية جعلت الجزائر تلجأ إلى صندوق ضبط الواردات من أجل تسديد قيمة العجز المتواصل في الميزان التجاري، خاصة وأن السعر المرجعي الذي أعتمد في إعداد الميزانية خلال السنوات السابقة –سنوات البحبوحة- هو 37دولار

[64] - هني، أحمد.(1993).اقتصاد الجزائر المستقلة. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

للبرميل ما جعل الصندوق يوفر أكثر من 1457مليار دينار سنة ، 2012حيث أن العجز المتكرر في الميزان التجاري وأمام تراجع الجباية النفطية أدى إلى تآكل كل احتياطات الخزينة العمومية التي كانت مودعة في صندوق ضبط الواردات وكان ذلك في شهر فيفري ،2017إذ حدد العجز في الميزان التجاري خلال سنة 2017بقيمة 1431مليار دينار أي ما يعادل 14مليار دولار، والملاحظ هنا أن قيمة العجز في الميزان التجاري قد تراجعت بنسبة 29 %بالمقارنة مع العجز المسجل في سنة ،2016وهو ما يشير إلى الإجراءات التجارية التي اتخذا الحكومة في إطار سياسة ترشيد النفقات و"**العودة إلى الحماية التجارية من خلال تجميد الكثير من العقود التجارية الدولية التي لا تخدم الاقتصاد المحلي**."

المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية ومساعي الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن السعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي بدا واضحا للعيان بمجرد محاولتها الدءوبة للتحرر من عزلتها التجارية والمضي نحو إقامة تكتلات اقتصادية في إطار عقد اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية، ولعل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان شاهدا على ذلك، إضافة إلى محاولتها تحسين العلاقات التجارية العربية من خلال اتفاق التكتل مع البلدان العربية كالاتحاد المغاربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الأول: اتفاق الشراكة الأورو_جزائرية.

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن مسار **برشلونة** والذي تم عقده في نوفمبر سنة ،1995يطمح هذا الاتفاق إلى تحقيق ثلاث أبعاد أساسية، البعد الأول قد يتعلق بتحسين وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين وإقامة منطقة التبادل الحر، البعد الثاني قد يتعلق بإرساء التعاون في االل السياسي والأمني من أجل دعم الاستقرار والسلم داخل أطراف التعاقد، أما البعد الثالث والأخير فقد كان يهدف إلى تنمية الكفاءات من خلال تحسين الظروف الاجتماعية، العلمية والثقافية ،2اندفعت الجزائر نحو التفاوض من أجل توقيع اتفاق الشراكة خاصة بعدما أدركت أن العديد من الدول سبقتها في ذلك مثل تونس والأردن، خاصة وأن الجزائر كانت تملك نفس الفرص والمؤهلات الاقتصادية مع هذه الدول ،3ومن هذا المنطلق فتحت

الجزائر باب النقاش الاقتصادي والتفاوض من أجل عقد الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي سعيا منها التخلي عن العزلة الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، إلاّ أن تلك المفاوضات شهدت نوع من التأخير بسبب الأزمة السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، لكن مع بداية سنة 1997عرفت المفاوضات نقطة الانطلاق لتمر بمسيرة طويلة من النقاشات متعددة الأطراف)12جولة(للوصول[65] إلى التفاهم وعقد الاتفاق التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 4في 22أفريل سنة 2002 ضمن فعاليات القمة الأورو-متوسطية التي عقدت بمدينة **فالانس Valence**باسبانيا، حيث تم العملd ا فعليا وبصفة رسمية في الفاتح من سبتمبر سنة52005.

أولا- أهمية اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية :يهتم هذا الاتفاق بدعم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي على حد السواء، كما أنه يهتم بالجانب الاجتماعي وترقية الاستثمارات الخاصة،

[65]-أحمد، عبد الرحمان .(2001). مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية .الرياض: دار المريخ .

إلى جانب إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية، وإقامة منطقة التبادل الحر، هذا وتمثلت مسئولية هذا الاتفاق في إلزام كلا الطرفين دوليا بعملية التفكيك الجمركي وفقا لبنود محددة في الاتفاق ،3وفيما يلي يمكن تحديد أهميته وفقا لبعض البنود الواردة فيه:

-إحداث صدمة في الأجهزة الإنتاجية لكل القطاعات الراكدة في الجزائر.

-التحرير الكامل للسوق الجزائرية، والسماح للمنتجات الأوروبية بالتدفق وفقا لمعدلات رسوم جمركية محددة في الأجندة السنوية للاتفاق بين الطرفين.

-فتح أسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية، على أن تكون نسب الرسوم الجمركية المطبقة تخضع للنسب المحددة في أجندة الاتفاق السنوية.

-التحرير التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على التدفق السلعي لكل من الطرفين لضمان التعاون التجاري بينهما .

-الإلغاء التام لكل القيود الجمركية خلال السنتين الأخيرتين من الاتفاق.

ثانيا- أهداف اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية :كانت تسعى الجزائر وراء توقيعها اتفاق الشراكة التجارية بينها بين الاتحاد الأوروبي إلى محاولتها التخلص من تلك المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي أثقلت كاهلها خلال سنوات الإصلاحات والركود الاقتصادي، إذ ظلت معدلات الإنتاجية محدودة، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات المديونية وتكاليف خدمة الدين، وفيما يلي سنورد أهم أهداف الاتفاق:

-التأسيس لعلاقة وحدة ورابطة اقتصادية مع أكبر القوى الاقتصادية، حيث من خلال الاتفاق ينفتح الطرفين على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وليتمكن كلاهما تسريع عملية الاندماج فيه1.

-الاستفادة من الأسواق الأوروبية أمام توفير المنتجات الضرورية لتفعيل القطاعات الإنتاجية من جهة والة الطلب المحلي على المنتجات النهائية من جهة أخرى.

-الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية.

-تسهيل عملية النقل التكنولوجي والتعويل على إرساء اقتصاد مبني على المعرفة.

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لما لهذه الشراكة من أهمية في تأهيل المورد البشري وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا- واقع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-جزائرية:

كان ولا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري التاريخي للجزائر، حيث بلغت المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي نسبة 70%3من التجارة الخارجية الجزائرية، بمعنى أن معظم واردات الجزائر تأتي من الاتحاد،[66] كما أن معظم صادرات الجزائر تتوجه إلى دول الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن أهم زبائن الجزائر هم دول من الاتحاد الأوروبي –كما وضحنا ذلك سابقا-،

في حين أن المعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر لا تمثل إلاّ نسبة 3%من مجمل مبادلاته التجارية، وهو ما يبرز تبعية الجزائر لهذا الطرف التجاري، والجدير بالذكر هنا أن الجزائر كانت تضع في نيتها أن اتفاق

[66]-الصرن،رعد حسن .(2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دط.دمشق: دار الرضا للنشر.

الشراكة مع الاتحاد والتأسيس لمنطقة التبادل الحر هي الدافع لتقوية الاقتصاد الوطني، إلاّ أن تحرير التجارة الخارجية والعمل على تفكيك مستويات مختلفة من الرسوم الجمركية كان لابد أن ترافقه إنتاجية محلية قوية أكثر تنافسية في اال السلعي وحتى الخدمي، لكن للأسف بعد مرور خمس سنوات من اتفاق الشراكة ورغم كل الإصلاحات التي أخذا الجزائر لترقية صادرا خارج المحروقات، فقد بقيت صادرا تابعة للقطاع النفطي لتبلغ نسبة 97 %من إجمالي الصادرات السنوية، كما أن الواردات هي الأخرى لم تتغير طبيعتها فقد تركزت معظمها على السلع النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر والسلع النصف المصنعة، وهو ما يؤكد فعليا ضعف وتشوه الآلة الإنتاجية المحلية، وعلى إثر ذلك باشرت الحكومة الجزائرية إجراءات إعادة التفاوض بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ،

حيث خسرت الجزائر ما يفوق 2.5مليار دولار من سنة 2005إلى غاية سنة ،2010إذ أن الجزائر أبدت استعدادها لمعاودة النظر في طريقة تنظيم معاملا التجارية مع الطرف الأوروبي خاصة فيما يخص عملية التفكيك الجمركي، وبذلك تم تأجيل إزالة الحواجز الجمركية لتعزيز حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأوروبية القوية والتي أبقت الصناعة المحلية تفتقر لأدنى شروط النجاح1.

قد أكد تقييم آخر أجرته مصالح وزارة التجارة حول تأثير اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري بأن الشراكة لم تكن فعالة وايجابية على النشاط الاقتصادي، إذ أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي بقي يشهد اختلالا محسوسا وبشكل مستمر لصالح الطرف الأوروبي، فقد كانت الجزائر تتوقع أن هذا الاتفاق قد يقودها نحو تحسين أداء نظامها المصرفي و تأسيس قطاع خاص إنتاجي فعال يضم مؤسسات في المستوى ،2إلاّ أن الواقع يؤكد أن صادراتنا خارج المحروقات بقيت محدودة وجد هامشية فلم تتعدى نسبة 2%من إجمالي الصادرات، حيث أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بقيت الجزائر تابعة للطرف الأوروبي، فقد أكدت نتائج الدراسة التي أنجزا الوكالة الوطنية

لترقية التجارة الخارجية ALGEXبالتعاون مع الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة CACIبأن صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي لم تتعدى 14مليار دولار منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005إلى غاية إجراء التقييم سنة 2015 أي خلال 10سنوات، وبالتالي تم تسجيل معدل تصدير سنوي بـ 1.4مليار دولار، وبالمقابل فإن الواردات من نفس الطرف بلغت في ظرف 10سنوات 220مليار دولار أي بمعدل سنوي يساوي 22مليار دولار، ومن هذا المنطلق قد اتضح بأن التبادل التجاري بين الطرفين لم يأخذ شكل العلاقة رابح/رابح بل أن الجزائر كانت تستورد 16دولار من الاتحاد الأوروبي من أجل أن تصدر 1دولار، كما أشارت نفس[67] الدراسة أيضا إلى أن صادراتنا خارج المحروقات والتي لم تتعدى 900مليون دولار، وهي مؤشر يوضح مدى هشاشة القطاعات الإنتاجية المحلية، حيث أن 75%من هذه الصادرات تمثلت في منتجات مشتقة من النفط وبما يعادل قيمة 551.2مليون دولار في سنة ،2015والباقي قد تمثل في بعض المواد الخام والمنتجات

[67]عبد النعيم محمد مبارك، محمد يونس.(1996). اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية.بيروت:الدار الجامعية، بيروت.

الزراعية، وبعض السلع النهائية والتي كانت قيمتها جد ضعيفة، إضافة إلى هذا فإن الجزائر وفي إطار الشراكة فقد التزمت هي والشريك الأوروبي على أن تباشر عملية التفكيك الجمركي وبنسب متفاوتة وقد خصت هذه العملية حزمة مكونة من 41صنف من المنتجات.

الفرع الثالث: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

في ظل الظروف العالمية الراهنة، وضمن واقع اقتصاد عالمي أكثر انفتاح وتقدم، خاصة مع انتشار العولمة بكل أبعادها والتي مست جميع جوانب اقتصاديات الدول، كان لابد على الجزائر كغيرها من الدول أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية التي أصبحت ضرورة حتمية تتطلبها مصالح الجزائر الاقتصادية.

1 - دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلاّ بعدما أن تأكدت بأنه لا جدوى من بقائها بمعزل عن العالم الخارجي، وبذلك ظهرت مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما يمكن حصر أهم الأسباب التي دفعتها إلى ذلك فيما يلي:

1-إنعاش الاقتصاد الوطني والاندماج في الاقتصاد العالمي: إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيجعلها مجبرة لأن تلتزم بعملية التفكيك الجمركي حتى تصل إلى مستويات جد منخفضة تسمح بالرفع من حجم وقيمة المبادلات التجارية بينها وبين الدول المنضمة للمنظمة، حيث أن تدفق الواردات من الدول الأعضاء إلى السوق الجزائرية قد يزيد من حدة المنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية سواء من ناحية الجودة أو التكاليف، إذ يتحتم على المشروعات الإنتاجية المحلية أن تحسب لذلك حساب، وأن تحاول تطوير صناعاا أخذا بكل عوامل الفعالية، ومن ثمة يمكن استغلال عملية الانضمام والانفتاح على الأسواق الأجنبية كأداة ضغط على المشروعات الإنتاجية المحلية.

2-تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن تحفيز الاستثمارات وتشجيعها مرهون بتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من جهة، وضمان الاستقرار السياسي والتشريعي من جهة ثانية، ولعل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كان سيمنحها القدرة للاستفادة من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، كما أنه سيحتم عليها ضرورة إعادة النظر في كل العوامل المحفزة للاستثمار بدءا بقانون الاستثمار، العقار الصناعي، المرافقة المالية والتقنية، تعديل قانون الاستثمار الأجنبي ،49/51كلها إجراءات لا تزال الجزائر تحاول السيطرة عليها في ظل حتمية انضمامها لهذه المنظمة[68].

3-مسايرة التجارة الدولية :تؤدي عمليات التجارة الخارجية دورا هاما في بعث الاقتصاد الوطني، حيث أا تسمح بالوصول إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماا، ولعل الانضمام لهذه المنظمة يسمح للجزائر بالحصول على كل ما تحتاجه من منتجات وسيطية ورأسمالية وبأسعار جد تنافسية قد تسمح لها بإحداث صدمة في هياكلها الإنتاجية .

---

[68] حاتم،سامي عفيفي .(1993). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ،1993ص .36

4-الاستفادة من مزايا المعاملة التفضيلية للدول النامية: إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية، تعتبر بمثابة الدافع الأساسي الذي يجعل الانضمام إليها أمر جد واقعي وضروري، والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى للاستفادة من هذه المزايا.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي خلال مرحلة الإصلاحات .1990-1999

بعدما أن سجلت الجزائر اختلالات هيكلية فضيعة في بنيااا الاقتصادي، أدركت أنه لابد من إعادة النظر في النظام المسير للاقتصاد، حيث أن النتائج المتوصل إليها لم تكن تعكس بتاتا حجم المشاريع المنجزة ولا حتى الأهداف التي كانت مسطرة قبل ذلك ضمن كل المخططات التنموية خلال مرحلة التخطيط، فمع تفاقم أزمة الدين مع مطلع الثمانينات وإلى جانب أزمة النفط سنة 1986أصبحت أغلب مؤشرات الاقتصاد الوطني لا تنبأ بالخير، إذ ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات خيالية نتيجة تطبيق الحكومة لبعض سياسات إعادة الهيكلة لأكبر المؤسسات وما تبعها من عمليات تسريح للعمال في بعض القطاعات، وهو ما أدى في الأخير لبروز أزمة اجتماعية تجسدت في بعض الأحداث المأسوية كمظاهرات 05أكتوبر 1988وغيرها، كل هذه الظروف حتمت على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

الفرع الثالث: تمويل النمو الاقتصادي خارج الميزانية، برامج الإنعاش الاقتصادي .2000-2017

عرف الاقتصاد الجزائري مع نهاية التسعينات حالة من الاستقرار التي تزامنت مع زوال التوترات السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات، حيث أن الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية ساهم في تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية مرتفعة، حيث انتقل رصيد الميزانية العامة من عجز بـ 101.4و 112مليار دينار سنتي 1998و 1999إلى فائض بقيمة 400مليار دينار سنة ،2000وبدوره قد سجل ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 7.57مليار دولار خلال نفس السنة بعد العجز المسجل خلال سنتي 1998و 1999الذي قدر بـ 1.74و 2.38مليار دولار على التوالي ،1لتشرع الجزائر مع بداية سنة 2000في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ،2إضافة إلى العمل على إيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذا وكانت دف هذه البرامج إلى تنشيط الطلب المحلي من خلال بعث النشاطات الاقتصادية القادرة على خلق الثروة كالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي وحتى الزراعي، قطاع تكنولوجيا الإعلام والمواصلات وقطاع الأشغال العمومية وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث انتهجت الجزائر في إطار هذه البرامج سياسة مالية توسعية، خصصت من خلالها موارد كبيرة وضخمة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على [69] طول الفترة من 2000إلى ،2014وفيما هذا وعرفت أغلب المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري تحسنا بما فيها معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وحتى نصيب الفرد منه، -تسجيل فائض في وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة، حيث بلغ أقصاه في حدود 855.78مليار دينار جزائري

[69] حاتم،سامي عفيفي .(1993). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ،1993ص .36

سنة 2004.

-ارتفاع أسعار البرميل خاصة عقود البرنت، حيث بلغت أقصاها في حدود 38.66دولار أمريكي للبرميل سنة 2004. فيها معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وحتى نصيب الفرد منه، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (20-3):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2008

البيان السنة	2005	2006	2007	2008	2009
5.90	1.70	3.40	2.00	1.60	**معدل نمو الناتج الداخلي الخام .%**
4.16	0.05-	1.53	0.54	0.35-	**معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام .%**
174.92	228.62	207.62	212.73	579.13-	**فائض الميزان التجاري)مليار دينار جزائري .)**
54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	**سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي .**
(%).معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر :تم إعداد الجدول بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات، تم الإطلاع على الموقع *http://www.ons.dz*

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة ما يلي:

-تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام التي بلغت 5.90%كأقصى قيمة لها سنة ،2005كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60%سنة ،2009ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام التي بلغت 4.16%كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها0.35% – سنة 2009.

-تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62مليار دينار جزائري سنة ،2006 مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13مليار دينار جزائري سنة ،2009وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات.

-ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97دولار أمريكي سنة ،2008لتنخفض إلى مستوى

62.25دولار للبرميل سنة ،2009وذلك طبعا بفعل الصدمة المالية التي تعرض إليها العالم بفعل أزمة الرهن العقاري لـ 2008وتداعيا ا على الاقتصاد الدولي[70].

-تراجع محسوس في مستوى البطالة، حيث انخفضت معدلا ا من مستوى 15.30%سنة 2005إلى حدود

[70] -تومي،صالح تومي,(2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي.الجزائر: دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع.

10.2%سنة ،2009لكن الإشكال الأكبر أن انخفاض هذه النسب لا يعكس فعلا أن الحكومة وفرت مناصب عمل دائما للطاقات البشرية التي كانت عاطلة خاصة المتعلمة منها بل كانت عقود ما قبل التشغيل هي أهم آليات امتصاص هذه الأزمة، حيث أن الأجر المتحصل عليه وفق لهذه الصيغة من التوظيف لا يمكن أن يكون دخلا لتغطية مصاريف الحياة العادية البسيطة.

المطلب الرابع: تبعية النمو الاقتصادي في الجزائر للقطاعات الاقتصادية.

لعب القطاع العام الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد الجزائري لكن النجاح كان ضئيلا، خاصة وأن كل المراحل التنموية كانت تعتمد على الإنفاق الحكومي وبطريقة توسعية لتجد نفسها تتغذى من قطاع المحروقات وبتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها ولكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال لتدريجي لقطاع الفلاحة والصناعة،هذا وتعتمد الجزائر حاليا على إستراتيجية تنموية تعتمد على دعم النمو وإنعاشه ومحاولة تنويع الاقتصاد إلى أبعد الحدود خاصة من خلال مشروع النموذج الجديد الذي طرحته سنة 2016والذي بات يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد ،NMEفضلا عن ذلك تسعى الجزائر سعيا حثيثا للاندماج في الاقتصاد العالمي وقد يظهر ذلك من خلال معظم الاتفاقيات التي أمضتها مع التكتلات التجارية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، كما تسعى الجزائر كذلك لتوفير كل الظروف الملائمة لبعث اقتصادها من خلال تحسين مستوى الاستثمار المحلي [71]وفتح اال أمام الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ضماا الأمن والاستقرار الداخلي للبلاد والذي يعد أحد أهم المؤشرات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، فحسب معهد **غالوب الدولي** Gallupتصنف الجزائر في المرتبة السابعة دوليا من حيث مؤشر الاستقرار والأمن سنة ،2017لكن بالرغم من كل هذه الجهود إلاّ أن معدلات النمو الاقتصادي لم ترق إلى ما كانت تطمح إليه السياسة الاقتصادية للبلاد، خاصة أمام ارتفاع تبعية الاقتصاد للمحروقات، وفيما يلي

[71]تومي،صالح تومي,(2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي.الجزائر: دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع.

الجدول رقم) :(25-3مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال PCSCو -2014) PCCE (2005الوحدة% :

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	44.34	45.66	43.72	45.25	31.19	34.86	36.08	34.35	29.98	27.00
الصناعة خارج المحروقات	5.53	5.29	5.13	4.70	5.72	5.10	4.50	4.50	4.62	4.86
الفلاحة	7.69	7.54	7.57	6.58	9.34	8.40	8.10	8.80	9.82	10.29
البناء والأشغال العمومية	7.46	7.93	8.82	8.66	10.98	10.48	9.10	9.25	9.78	11.20
الخدمات السوقية	20.08	19.82	20.52	19.14	23.56	21.56	19.70	19.89	23.10	25.30
الخدمات غير السوقية	14.90	13.76	14.25	15.67	19.21	19.60	22.52	23.21	22.70	21.35
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

من خلال الجدول السابق يتبين أن قطاع المحروقات بقي هو القطاع الرئيسي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الخام خلال كل من البرنامجين PCSCو PCCEإذ بلغت مساهمته في المتوسط خلال طول الفترة ما بين 2005-2014 نسبة 37.24%من الإجمالي، وهو ما يفسر أن النمو المتحقق خلال هذه الفترة أن مرده بالدرجة الأولى هو نمو قطاع المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار النفط خصوصا خلال الفترة التي سبقت أزمة الرهن العقاري لـ 2008أين بلغت نسبة مساهمته في الناتج أعلى نسبة قدرت بـ ،45.66%كما انخفضت نسبة مساهمته بطريقة مستمرة بعد الأزمة المالية لسنة. 2008لتقف عند نسبة جد ضعيفة سنة 2014قدرت بـ 27%من الإجمالي كان سببها الانخفاض الفادح في سعر البترول ومن ثم طرقت الأزمة من جديد باب الاقتصاد الجزائري، كما يعتبر قطاع الخدمات السوقية هو ثاني قطاع من حيث التأثير على الناتج الداخلي الخام بمتوسط[72] مساهمة خلال فترة البرنامجين تقدر بنسبة 21.26%من الإجمالي وهي نسبة جد معتبرة تؤكد أن الحركية في الاقتصاد موجودة والناتجة عن حجم الإنفاق الحكومي المرتفع، حيث الاستهلاك المحلي جد مرتفع، أما قطاع الخدمات غير السوقية هو ثالث قطاع في تشكيل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، كما يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أحد أبرز القطاعات التي استفادت من الإنفاق الحكومي الضخم الذي تضمنه هذين البرنامجين، رغم ذلك إلاّ أن مساهمته كانت ضئيلة على اعتبار أن بعض المشاريع كانت ضخمة وعوائدها لا تظهر إلاّ على المدى البعيد، والبعض الآخر كانت عبارة عن مشاريع للتنمية البشرية

[72]-حشيش،عادل أحمد .(2002). أساسيات الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

تخص السكنات والمشاريع الترقوية والمرافق الاجتماعية العمومية فقدر متوسط مساهمته بـ 11%من الإجمالي، ليأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة بمتوسط مساهمة جد محدود قدر بـ 8.4%من إجمالي الناتج المشكل خلال هذه الفترة، وبقي القطاع الصناعي هو القطاع الخامل الذي يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري وأثر مزاحمة قطاع المحروقات نمو هذا القطاع، كما أن التوجه لإنشاء وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الإنتاجية منها لم يجعل الجزائر قادرة على التحكم في فاتورة استيرادها، كما أا عجزت أيضا على تلبية الاحتياجات الداخلية دون اللجوء إلى السوق الأجنبية، حيث أكدت ذلك فاتورة الاستيراد إذ تعدت عتبة 45مليار دولار أمريكي في ـ عز الأزمة سنة 2014ولم تنخفض تحت 40مليار دولار بعد ذلك، ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري حتى مع اية البرامج التنموية التي جاءت في إطار إنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر تمويل النمو الاقتصادي بقي مرتكزا على قطاع المحروقات وبنسبة مرتفعة جدا وهي قد تؤكد مرضه بالعلة الهولندية.

الجدول رقم) :(26-3مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الخام خلا الفترة 2015-2017-الوحدة% :

القطاعات	2015	2016	2017
المحروقات	25.17	23.15	26.01
الصناعة خارج المحروقات	5.61	5.48	5.42
الفلاحة	11.59	12.30	12.26
البناء والأشغال العمومية	9.23	8.71	9.57
التجارة والخدمات	49.71	47.54	48.25
المجموع	100	100	100

يوضح الجدول السابق بأن قطاع المحروقات بالرغم من تراجع أسعار النفط في السوق الدولية إلاّ أنه لا يزال يؤدي دورا محوريا في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين ،2015-2017حيث نلاحظ أن نسبة مساهمته مرتبطة مباشرة مع سعر المحروقات في السوق الدولية، فقد بلغت نسبة مساهمته 25.17%من إجمالي الناتج سنة 2015أين بلغ سعر البرميل 49.49دولار أمريكي، لتنخفض هذه النسبة إلى 23.15%من الإجمالي سنة 2016بمجرد أن انخفض سعر البرميل إلى 40.68دولار أمريكي-عقود البرنت-، ثم عاودت نسبة المساهمة ارتفاعها سنة 2017إذ قدرت بـ 26.01%من الإجمالي هذه الزيادة التي جاءت نتيجة ارتفاع سعر البترول إلى 52.51دولار أمريكي، كما أن معدلات نمو الناتج هي الأخرى أخذت هذا المسار المنعرج بين ارتفاع وانخفاض على حسب نمو قطاع المحروقات، هذا ونلاحظ من خلال الجدول أن قطاع التجارة والخدمات[73]

[73]-حشيش،عادل أحمد .(2003). الاقتصاد الدولي.بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية

كانت له مساهمة جد معتبرة في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة وهي ما أكدت وجود نية ورغبة كبيرة لدى الجزائر للتحرر من تبعيتها النفطية، رغم أن مساهمة هذا القطاع قد تعتمد إلى حد بعيد على الإنفاق الحكومي والذي يرتكز هو الآخر على نسبة 50%على الأقل من مساهمة قطاع المحروقات عن طريق الجباية النفطية في الموازنة العامة، حيث قدر متوسط مساهمة هذا القطاع بشقيه الخدمات السوقية وغير السوقية بـ 48.5%من إجمالي الناتج.

نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن قطاع الفلاحة جاء في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في إجمالي الناتج خلال هذه الفترة التي اعتمدت خلالها الجزائر على نموذج نمو اقتصادي جديد يعزى بمرحلة تنموية جد مهمة ، أشرت عليها وثيقة الحكومة بمرحلة الإقلاع الاقتصادي 2019-2016تم بتنويع الاقتصاد والوصول إلى مستويات مساهمة قطاعية متوازنة، وهو ما وضحته نسبة مساهمة قطاع الفلاحة بالرغم من أن إمكانيات الجزائر في هذا القطاع تسمح بأن يكون متوسط المساهمة يقدر بـ 25%من الناتج، أما القطاع الذي بقي خاملا هو قطاع الصناعة بمتوسط مساهمة قدر بـ 5.5%إذ بقيت النسبة لا تعكس حجم الاستثمارات العمومية في هذا القطاع ولا حتى الاستثمارات الخاصة سواء محلية أو أجنبية، دون أن ننسى أن الحكومة وظفت مخصصات مالية والامتيازات مختلفة استفاد منها المتعاملين الخواص في نفس القطاع، خاصة إذا ما تحدثنا عن مجال

الصناعات الغذائية وحتى الصناعات الكهرو منزلية، فضلا على الصناعة الميكانيكية والتي أخذت حيزا واسع من الاهتمام في الآونة الأخيرة، لكن بقى هذا القطاع ربما يعاني ضعف المرافقة الجدية وحتى العراقيل البيروقراطية التي لا طالما أبعدت المستثمرين الأجانب والذين يعتبرون هم النواة وحجر الأساس لهذا النوع من الصناعات المبنية على المعرفة، كما أا تفتح آفاقا لتحريك الاقتصاد عن طريق استراتجيات المناولة والتعهيد، ثم أن على الحكومة أن تراعي احترام الوقت اللازم لنمو الصناعة المحلية، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فنجد أنه شهد تراجعا من حيث المساهمة بدليل أن متوسط مساهمته لم يتعدى 9%من الإجمالي وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع فترات سابقة، حيث تعكس هذه المساهمة المنخفضة ضعف المقومات المالية للجزائر خلال هذه الفترة فالقطاع هو يعتمد كليا على الإنفاق الحكومي وهو ما لا يتوافق مع سياسة ترشيد النفقات التي اعتمدا الحكومة مؤخرا، حيث جمدت أغلب المشاريع التي كانت مبرمجة في مجال البناء واحتفظت الجزائر بالمشاريع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

المطلب الخامس: التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد التطرق لمسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال كل المراحل التنموية، وبعد الوقوف على أهم اهودات التي بذلتها الحكومة للوصول إلى معدلات مقبولة، سنحاول بعدها تسليط الضوء على أحد القطاعات الإستراتيجية[74] والمتمثل في قطاع التجارة الخارجية والذي يعتبر هو الآخر من القطاعات التي ساهمت في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال كل المسار التنموي، ولتوضيح هذا الأثر سنحاول تقييم

[74]-حشيش،عادل أحمد .(2003). الاقتصاد الدولي.بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية

مساهمة هذا القطاع بشقيه الصادرات والواردات على أهم مؤشر ممثل للنمو الاقتصادي والمتمثل في نسبة نمو الناتج الداخلي الخام.

لتوضيح مساهمة قطاع التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والواردات في تكوين الناتج الداخلي الخام لابد من الاستعانة بجدول نوضح فيه قيم المؤشرات المعتمدة في تقييم المساهمة النسبية المتعلقة بثلاث مؤشرات مهمة المؤشر الأول هو الأهمية النسبية لنشاط التصدير في تكوين الناتج والذي يعبر عنه بنسبة مجموع الصادرات السنوية إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال نفس السنة وهو يعرف كذلك بالميل المتوسط للصادرات، المؤشر الثاني هو مؤشر يوضح مدى أهمية نشاط الاستيراد في تكوين الناتج الداخلي الخام يعبر عنه نسبة مجموع الواردات السنوية إلى الناتج الداخلي الخام، كما سنعتمد على المؤشر المهم والممثل لنسبة مساهمة قطاع

التجارة الخارجية في تكوين الناتج والمعبر عنه بنسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام وهو نفسه مؤشر الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

الجدول رقم 3مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام خلال 1980-2016

السنة	الصادرات (مليون دينار)	الواردات (مليون دينار)	التجارة الخارجية (مليون دينار)	الناتج الداخلي الخام (مليون دينار)	الصادرات/ الناتج)%(	الواردات/ الناتج)%(	التجارة الخارجية/ الناتج)%(
61.82	24.93	36.89	162507	100472	40519	59953	**1980**
39.11	16.97	22.14	291597	114055	49491	64564	**1985**
33.92	15.65	18.26	554388	188053	86769	101284	**1990**
49.94	25.59	24.35	2004990	1001436	513193	488243	**1995**
56.93	16.74	40.18	4123513.9	2347643	690426	1657217	**2000**
65	19.75	45.24	7561984.3	4915193	1493645	3421548	**2005**
60.22	25	35.22	12049493	7256553	3011807	4244746	**2010**
60.69	23.69	37	14 526608.3	8816633	3442502	5374131	**2011**
59.53	24.24	35.29	16 115429.5	9594441	3907072	5687369	**2012**
57.85	26.36	31.48	16 569270.8	9585648	4368548	5217100	**2013**
58.00	26.64	31.35	15.684211.0	9097306	4179708	4917598	**2014**
55.90	33.46	22.43	15 517864.8	8675297	5193460	3481837	**2015**
53.58	33.11	20.46	15 445123.7	8276479	5115135	3161344	**2016**

المصدر :تم إعداد الجدول بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفرع الأول: مؤشر الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وقد نبرهن ذلك من خلال الاعتماد على مؤشر استراتيجي

يعرف بمؤشر[75] التركيز السلعي للصادرات، حيث يشير هذا المؤشر بأن الصادرات النفطية منذ الاستقلال الى2018-تمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، هذه النسبة التي تعكس مدى أهمية هذا القطاع في التحكم والتأثير على التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات، لكن الأدهى والأمر من ذلك أن الاقتصاد الجزائري بقي مرهون بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية خاصة وأن التأثير في سعر هذه الطاقة قد يبقى خارج عن استطاعت الجزائر وقدرا السياسية والاقتصادية كبلد منتج للنفط، وفي كثير من الأحيان يبقى خارج عن سيطرة منظمة كبيرة مثل **الأوبك**، هذا الواقع الذي يثبت ويؤكد أن التبعية النفطية فيها م مالا يخدم مستقبل التنمية بشتى أبعادها، فضلا عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعملة الدولار والتي لا تعرف هي الأخرى استقرار في سوق العملات لما يطرأ على اقتصادها من تقلبات.

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام، عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي على الخارج عالية، كما توضح هذه النسبة مدى اعتماد العرض المحلي على الطلب الأجنبي، حيث أن ارتفاع الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية له أهمية بالغة في نمو الناتج الداخلي الخام، لذلك فكل اضطراب في الطلب الدولي قد ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي.

-تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر

يؤكد مؤشر الصادرات إلى الناتج في الجزائر أن الآلة الإنتاجية تعاني ضعف فضيع خلال الفترة 1980-2016 خاصة ضعف هذه المشروعات الإنتاجية التحكم في عوامل الفعالية والمتمثلة في أربع عوامل أساسية:

-ضعف التجديد التكنولوجي بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية المحلية.

-عدم القدرة على التحكم في تكاليف الإنتاج خاصة وأن هذه المشروعات الإنتاجية لم تبلغ الأحجام المثلى.

-غياب مهارات التسويق الدولي، جعل هذه المؤسسات عاجزة عن الاستحواذ على حصة سوقية في الأسواق الدولية.

-ضعف الالتزام بمعايير الجودة الدولية وعدم قدرة الاقتصاد المحلي الارتقاء إلى مستوى اقتصاديات المناخ.

وكخلاصة تم استنتاجها من خلال تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وتتبع أداء مؤشر الصادرات إلى الناتج الإجمالي، حيث تبين أن الاقتصاد الجزائري يعاني أعراض العلة الهولندية، وهو ما يدل على أن القطاعات الإنتاجية المحلية تعاني أثر المزاحمة في الاستثمار، أي أن القطاع المنجمي هو القطاع المزدهر، وفي هذه الحالة لابد أن ترتفع نسبة مساهمة الصادرات في الناتج من أجل تحسين ظروف التنمية المحلية والبشرية ومن ثم استغلال الموارد المالية من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات في تفعيل القطاعات الراكدة، كما يتحتم على الدول التي تعاني هذا المرض أن تتحكم في نسبة الواردات إلى الناتج بحكم أن طبيعة الواردات

[75] حشيش،عادل أحمد و الفولي ،أسامة محمد و محمدي محمود شهاب.(1998). أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

تصبح أغلبها منتجات ائية موجهة للاستهلاك.

الفرع الثاني: مؤشر الواردات إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة نشاط الاستيراد في تلبية الطلب الكلي، أي أا تعكس مدى الاعتماد على الإنتاج الأجنبي في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية، حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر لم تعرف هي الأخرى استقرارا بل بقيت ترتفع وتنخفض على حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة خاصة وأن تغطية المدفوعات الناتجة عن عملية الاستيراد هي تعتمد كليا على الإيرادات المالية المتأتية من عملية التصدير)العملة الصعبة(، علما بأن هذه الأخيرة هي تابعة لقطاع المحروقات إن الأرقام المتعلقة بقيمة الواردات وحتى نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج الداخلي الخام والتي يوضحها الجدول رقم 3-27) (تؤكد بأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الخارج بشكل كبير، حيث نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج خلال العشرية الأولى 1980-1990عرفت انخفاض مستمر ناتج عن تعثر الإيرادات المالية المتأتية من عملية التصدير أين انخفضت أسعار النفط، إضافة إلى أن عمليات الاستيراد كانت تحتكرها الدولة خلال هذه المرحلة وبالتالي كانت لها القدرة في التحكم والتأثير فيها على حسب قدرا المالية، فبالرغم من أن البرامج التنموية المتبعة خلال هذه العشرية كانت تستدعي توفير منتجات رأسمالية ضخمة من السوق الخارجية، إلاّ أن الحكومة استطاعت أن تؤخر ذلك بفعل ارتفاع حجم المديونية وشح مواردها المالية، حيث بلغ متوسط مساهمة الواردات في الناتج خلال هذه الفترة نسبة 18.9%من الإجمالي، ثم ارتفعت إلى 24%من الإجمالي سنة ،1995لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2000بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 16.74%من الإجمالي لتعود إلى ا لارتفاع سنة 2005بـ 19.75%من الإجمالي هذه السنة التي سجلت فيها الجزائر فاتورة استيراد مرتفعة بالمقارنة مع سنوات من قبل والسبب في ذلك راجع إلى دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ.

بلغ متوسط مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 1980-2016نسبة 21.25%وبالتالي

يمكن تفسير ذلك على أن حوالي خمس الطلب المحلي الكلي يمكن تلبيته عن طريق الاستيراد من السوق الأجنبية)الإنتاج الأجنبي(، كما يمكن تفسير هذه المساهمة في الناتج على أن نشاط الاستيراد يمكن أن يخلق الثروة بطريقة غير مباشرة عن طريق تموينه للقطاعات المنتجة للثروة، خاصة عن طريق توفيره للسلع والمنتجات الرأسمالية والأولية وحتى النصف المصنعة التي يمكن استخدامها من طرف قطاعات أخرى قادرة على خلق الثروة، كما أن الاستيراد نشاط يساهم في دفع الاستهلاك نحو الارتفاع، إذ من خلاله يمكن تحريك عجلة النمو الاقتصادي [76] ومنه يصلح القول أن الاستيراد نشاط ضروري يتطلب رسم إستراتيجية واضحة من أجل تحقيق الأهداف السالف ذكرها، كما أن مرافقة الحكومة لهذا النشاط أمر في غاية الأهمية، حيث أن التجارة الحرة وفعالية الأجهزة الدبلوماسية، والعمل على إبرام الاتفاقيات التجارية كلها عوامل تسمح لأن يصبح نشاط الاستيراد عامل لتطوير نشاط التصدير ، ولعل الكثير من الدول من كان حجم استيرادها مرتفع

[76]-زينب عوض .(1998). الاقتصاد الدولي .الدار الجامعة للطباعة و النشر ، بيروت.

لكن سرعان ما استطاعت توظيف وارداا لدعم صادراا، فعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فإن دولة تركيا ودول جنوب شرق آسيا هي من النماذج الرائدة في ذلك.

بلغ متوسط مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام خلال فترة التحرير التام) (2013-1990نسبة 23.70%

وهي نسبة مرتفعة بقليل عما كانت عليه خلال الفترة 1980-2016والتي اختلفت فيها الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية، لكن ارتفعت هذه النسبة في إطار الشراكة الأورو-جزائرية) ،(2015-2005حيث بلغت خلال هذه العشرية نسبة 26.12%من الإجمالي، إلاّ أن الأمر والأدهى أن هذه النسبة هي مشكلة من أسعار المحروقات بنسبة تفوق 98%وذلك باعتبار أا الجباية النفطية هي المصدر الوحيد للعملة الصعبة، كما أن الواردات تلك أكثر من 65%منها هي موجه للاستهلاك، و 22%منها سلع نصف مصنعة، 13%سلع التجهيز، خلال هذه العشرية.

الفرع الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري(مؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر) يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة لتوضيح مدى أهمية التجارة الخارجية في خلق القيمة المضافة، ونسبة مساهمتها في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث يعبر عن هذا المؤشر بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام، وهو ما تم الإشارة إليه في الشق النظري، إذ أن كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما دل ذلك على أن الاقتصاد أكثر انفتاح على التجارة الدولية، والعكس صحيح.

فمن خلال الجدول رقم) (27-3نلاحظ أن نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام لم تكن مستقرة هي الأخرى طوال المدة ما بين 1980-2016وذلك راجع إلى الاختلالات والصدمات المتعددة التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة، كما نلاحظ من خلال الشكل) (6-3أن المنحنى الموضح لنسب مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج أخذ نفس مسار منحنى مساهمة الصادرات في الناتج وهو ما يشير بأن مؤشر الانفتاح التجاري يتأثر كثيرا بمؤشر الصادرات إلى الناتج ، فكلما انخفضت قيمة الصادرات تنخفض معها قيمة الواردات ولو بقليل حيث تنخفض بذلك نسبة مؤشر الانفتاح التجاري، أما في حالة وجود مرونة عالية للطلب الدولي على الصادرات الجزائرية في السوق الدولية، فإا ستساهم في الرفع من قيمة الواردات نتيجة تحسن الموارد المالية والتي ترجح لارتفاع الإنفاق الاستيرادي، حيث ترتفع قيمة مؤشر الانفتاح التجاري وهو ما[77]

يدفع الجزائر للتمسك بسياسة تحرير التجارة الخارجية لكن دون أن تكون لها القدرة في الاستفادة من المزايا التي تمنحه، أما في حالة انخفاض الطلب على الصادرات الجزائرية في السوق الدولية والتي تتكون من 97%من المحروقات أو في حالة انخفاض أسعار هذه الطاقة في السوق الدولية، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات نتيجة انخفاض الإيرادات المالية القادرة على تغطية قيمة المدفوعات الناتجة عن هذه العملية، ومنه تنخفض معدلات الانفتاح التجاري وفي هذه الحالة يرجح لأن تستخدم الجزائر سياسة ذات طابع حمائي عن طريق إصدارها لرخص الاستيراد وإتباع نظام الكوطة، فضلا عن الرفع من نسب

[77]-زينب عوض .(1998). الاقتصاد الدولي .الدار الجامعة للطباعة و النشر ، بيروت.

الرسوم الجمركية،[78] لكن لا يمكن أن نتجاهل الالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الدولة سواء مع الطرف الأوروبي أو التزامات ثنائية أو إقليمية، ولذلك يعتبر التحكم في العرض التصديري وتنويعه الحجر الأساس في تحديد طبيعة السياسة المتبعة فيما يخص التجارة الخارجية.

إن متوسط مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام بلغ 52.73%خلال الفترة ما بين 2016-1980 وهو يشير إلى أن الاقتصاد الجزائر هو من أهم الاقتصاديات النامية المنفتحة تجاريا، فبالرغم من اختلاف السياسات والمواقف المتبعة خلال هذه الفترة إلاّ أن ظروف الاقتصاد المحلي بقيت متأثرة بالظروف الدولية بنسبة مرتفعة جدا قدرت بـ ،52.73% وهو ما يوضح أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد تابع وخاضع للاقتصاديات الأجنبية خاصة تلك التي تعتبر أكبر مورد له من ناحية السلع والخدمات، كما أن مؤشر الانفتاح التجاري خلال مرحلة التحرير التجاري والتي امتدت طوال الفترة 1990-2013بلغ في المتوسط نسبة 55.70%وهي نسبة توضح كذلك مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الأسواق الأجنبية، خاصة وأن هذه النسبة هي لا تتأثر بحجم الصادرات فقط بل أن مساهمة الواردات فيها قد بلغت نسبة مهمة وقدرت بـ 20.99%طوال الفترة ،1990-2013وهي توضح تبعية الاقتصاد المحلي للأسواق الدولية في الحصول على المواد الأساسية التي تلبي الحاجة المحلية، خاصة وأن مؤشر التركيز السلعي للواردات خلال هذه الفترة وضح بأن 65%من إجمالي الواردات تتمثل في مواد ائية موجهة للاستهلاك النهائي، الأمر الذي يوضح مدى هشاشة القطاعات الإنتاجية من جهة، ويبرز غياب المنطق الاقتصادي والنجاعة في تسيير قطاع التجارة الخارجية.

سجل مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة ما بين 2014-2016نسبة 55.82وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع السياسة التجارية التي تبنتها الجزائر هذه الفترة والتي تضمنت إجراءات رقابية جد صارمة أصدرت من خلالها الحكومة تراخيص الاستيراد وحتى أا تخلت عن التزاماا الدولية في التخلي عن الرسوم الجمركية، ولعل مراجعتها لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية[79] دليل على ذلك، فلم تحاول الجزائر فتح باب النقاش بينها وبين الشريك الأوروبي بل اتجهت مباشرة إلى تخليها عن الالتزام الدولي لتصدر قرارات بتجميد الاتفاق.

[78]-سلمان، -عبد العزيز عبد الرحيم.(2004).التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية.ط1.الأردن: دار الحامد

[79]-حشيش،عادل أحمد .(2000). العلاقات الاقتصادية الدولية.مصر: دار الجامعة الجديدة

خلاصة الفصل:

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من خلال تحليل علاقة النمو الاقتصادي بسياسة التجارة الخارجية ومن خلال المعطيات التي تم التعرض إليها خلال هذا الشق، فإن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة لم تكن مستقرة واتسمت بالتقلب خلال كل الفترة ما بين ،1980-2016وهو ما يعكس أن البرامج التنموية المتبعة حتى اليوم لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي الذي يقلل من خطر الصدمات الخارجية ويرجع ذلك لغياب إرادة سياسية فعلية أثرت فيها العلة الهولندية، حيث أن القطاع النفطي هو المهيمن على كل المسار التنموي لها لفترة تجاوزت الخمس عقود من الزمن.

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية من خلال استعراضنا لأهم النظريات التي حاولت تفسير قيام التبادل التجاري الدولي، حيث حاول كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك تفسير التجارة الخارجية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، إلاّ أن تحليلاكم كانت بعيدة عن الواقع خاصة أمام الديناميكية التي يشهدها العالم في كل الحالات، الأمر الذي ساهم في بروز اجتهادات وتوجهات حديثة أخذت على عاتقها إبراز أهم الأسباب التي ساهمت في اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، حيث توصلت إلى أن كل من عملية البحث والتطوير، اقتصاديات الحجم والتنوع الإنتاجي، وعمر المنتج وغيرها من العوامل هي من تفسر قيام التجارة الدولية، إذ كانت تراعي هذه النظريات الحديثة الفروق القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهي بذلك تعتبر أكثر واقعية من النظريات التي سبقتها، حيث خلصت معظم النظريات إلى تشجيع تحرير التجارة الخارجية لما تمنحه هذه السياسة من مكاسب أمام الدول على اختلافها سواء كانت متقدمة أو نامية.

حتى تستفيد الدول من مختلف المزايا التي تمنحها التجارة الدولية وجب عليها أن تحدد طبيعة السياسة المنتهجة لتنظيم تجارتها الخارجية، ، فمنذ أن برزت المحاولات الفكرية التي فسرت التبادل التجاري الدولي والاختلاف قائم بين الآراء والمواقف اتجاه طبيعة السياسة التجارية التي تضمن مصالح الدولة وتكفل لها أداء اقتصادي جيد، فهناك من رفعوا شعار الحماية التجارية، وهناك من كانوا يدعون إلى الحرية التجارية، حيث أن لكل منهما حجج يدعم رأيه، كما اتضح أن لكل من السياستين مزايا وعيوب، فمن خلال اطلاعنا على الكثير من التجارب الدولية في إطار المواقف والسياسات المتبعة لتنظيم التجارة الخارجية تبين بأن تطبيق إحدى السياستين قد ينجح في بلد وقد يفشل في بلد آخر، لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية.

اهتمت الدول النامية بمسألة التوجه نحو الأسواق الدولية والمضي نحو تحرير تجارتها الخارجية خاصة بعدما أن أدركت بأن سياسة التحرير التجاري لا تعتبر هدف يتم بلوغه بل أا وسيلة تستخدم لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستمرة ومقبولة، واصلت الجزائر مساعيها في تخطيط مواردها المادية والبشرية خلال عشرية الثمانينات لكن دون جدوى، كما أن تبعية الاقتصاد للمحروقات بدأت تتوسع أكثر فأكثر، وبقيت الآلة الإنتاجية عاجزة حتى عن تلبية أدنى الاحتياجات المحلية، وما زاد الأمر سوء ارتفاع حجم الديون الخارجية التي اقترضتها الجزائر لتمويل المخططين التنمويين الخماسي الأول والثاني، في ظل كل هذه الظروف القاسية التي كان يعيشها الاقتصاد انخفضت أسعار المحروقات مع مطلع الثمانينات لتصل إلى أدناها سنة 1986والتي أدخلت الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية كادحة، كما جعلت الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير المحروقات

تشح وهو ما رجح لارتفاع المديونية الخارجية والتي حاولت من خلالها السلطات تغطية العجز الحاصل في الميزان التجاري ومباشرة إصلاحات اقتصادية، فبالرغم من تبني الجزائر هذه الإصلاحات الهيكلية آنذاك والتي نتجت عن سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لكل المؤسسات العمومية، إلاّ أن الأداء الاقتصادي بقي خارج عن النجاعة في التسيير، إذ انتشرت الكثير من الاختلالات الاجتماعية الناجمة ارتفاع البطالة، وهو ما دفع الجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تقضي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي،

ختمنا هذه الدراسة بدراسة حالة على ميناء مستغانم حاولنا من خلالها معرفة أثر التجارة الخارجية على المؤشر الممثل للنمو الاقتصادي و من خلال إطلاعنا المكثف على الدراسات السابقة توصلنا إلى أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تعتبر كمحدد للنمو الاقتصادي على المدى البعيد.

قائمة المراجع

الكتب:

-جون إدلمان، سيبرو.(1987). سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم. الأردن،مركز الكتب الأردني.

-جت، سليمان.(2005). التطورات الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على النظريات الاقتصادية. الأردن.

بوزيدي،عبد ايد .(2000). تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن.الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.

-عجمية،محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية .(2002). التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية.جامعة الإسكندرية.

-قادري، محمد الطاهر.(2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد,(1999).النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية.مصر:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

- سعد،مجي محمد سعد.(2008). عولمة الاقتصاد في الميزان.مصر: المكتب الجامعي الحديث.

-محمود حسن حسني، محمود حامد حمود.(2006). التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر.

-جامع، أحمد .(1977). العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

-كلاوس روزو.(1990). الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، ترجمة عدنان عباس علي جامعة قاريونس، بنغازي.

- تادورو،ميشيل تودارو.(2006).التنمية الاقتصادية .ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد حمود. الرياض: دار المريخ .

-هني، أحمد.(1993).اقتصاد الجزائر المستقلة. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

-أحمد، عبد الرحمان .(2001). مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية .الرياض: دار المريخ .

-الصرن،رعد حسن .(2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دط.دمشق: دار الرضا للنشر.

-عبد النعيم محمد مبارك، محمد يونس.(1996). اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية.بيروت:الدار الجامعية، بيروت.

-حاتم،سامي عفيفي .(1993). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993،ص 36.

-تومي،صالح تومي,(2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي.الجزائر: دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع.

-حشيش،عادل أحمد .(2002). أساسيات الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

-حشيش،عادل أحمد .(2003). الاقتصاد الدولي.بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
-حشيش،عادل أحمد و الفولي ،أسامة محمد و محمدي محمود شهاب.(1998). أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر .
-زينب عوض .(1998). الاقتصاد الدولي .الدار الجامعة للطباعة و النشر ، بيروت.
-سلمان، -عبد العزيز عبد الرحيم.(2004).التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية.ط1.الأردن: دار الحامد.
-حشيش،عادل أحمد .(2000). العلاقات الاقتصادية الدولية.مصر: دار الجامعة الجديدة
-سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى.(1999). النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية.الاسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع،
-بهلول،محمد بلقاسم حسن بهلول.(1990). الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
-شعباني،إسماعيل شعباني.(1997). مقدمة في اقتصاد التنمية.ط1. الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.
-عايب، وليد عبد الحميد .(2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية.ط1.بيروت: مكتبة حسن العصرية.
-منيس أسعد عبد المالك .(1968). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي .ط1.مصر: دار
-موسى سعيد مطر وآخرون.(2001). التجارة الخارجية. ط1. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
-هاجن،افريت هاجن، ترجمة جورج خوري.(1988). اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، الأردن.
-جراهام دونكلي.(2009). ترجمة مصطفى محمود، التجارة الحرة – الأسطورة والواقع والبدائل.ط1. المركز القومي للترجمة.
-العصار،رشاد وعليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان.(2000). التجارة الخارجية.ط1.الأرن،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
-بونوة، شعيب و بن يخلف ،زهرة .(2010). مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الرسائل الجامعية:

-أوقارة عبد الحليم.(2006). دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر.(1969- 2002) ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر.
-لولي ،فيصل.(2009). التجارة الخارجية للجزائر بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
-بن ديب،عبد الرشيد .(2003). تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

-فرحول، ميلود.(2002). أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015. رسالة دكتوراه غير منشورة.جامعة خميس مليانة.

-سليم،رضوان .(2010). السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم .التسيير.

-زرنوح ياسمينة.(2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- روابح ،عبد الباقي.(2006). المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.

- سلطاني فيروز.(2013). دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراية حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) .مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.جامعة بسكرة.

-بولرباح غريب .(2015).تأثير الساسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراية حالى الجزائر للقترة1990-2012.مذكرة شهادة ماجستير جامعة ورقلة.

-صغير، تركية.(2015).سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الافتصادي خلال الفترة:190-2014.مذكرة ماستر بجامعة الوادي.

-دشوشة، توارة.(2015).السياسة التجارية والقدرة التنافسية للمؤسسات دراسة حالة مطاحن الحضنة,مذكرة ماستر جامعة المسيلة.

-زيرمي نعيمة.(2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان.

المقالات العلمية المنشورة في المجلات:

-صالح تومي وعيسى شقبقب.(2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد(04) ، .32-45.

-مصطفى خشيم.(2010).اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد (07).